سوريا والعالم : حوار خاص مع رئيس التحرير

العالم الاقتصادي

العدد 107
كانون الثاني 2026

هندسة الدولة السورية
وإعادة بناء الدولة الوطنية

إعادة تشكيل القطاع المصرفي

وادي السيليكون السوري

نبني المستقبل

منطقة اقتصادية خاصة لصناعة أشباه الموصلات
المواد الكيميائية الأساسية، ومستلزمات البناء
قائمة على الثروات الوطنية مثل السيليكا والملح

....أقسام المشروع الصناعية

- وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الملح
- وحدة إنتاج ماءات الصوديوم وحمض كلور الماء
- وحدة تخزين الملح النقي والمُعالج
- وحدة تخزين ماءات الصوديوم
- وحدة تخزين كلور الصوديوم
- وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الرمل
- وحدة تخزين السيليكا
- وحدة تصنيع سيليكات الصوديوم
- وحدة إنتاج السيليكون المعدني
- وحدة معالجة وتنقية السيليكون النقي
- وحدة تصنيع الألواح الكهرضوئية
- وحدة تصنيع السيليكون العضوي

قرية السنديانة
غربي حمص
357114 م²

www.siliconvally-sy.com

بدايةُ عام... وبداية مسار:
سوريا تعيد هندسة اقتصادها بعد عام على التحرير

بقلم رئيس التحرير: أ. د. طارق عفّاش

يدخل العام الجديد على سوريا وقد انقضى عام على التحرير؛ في لحظةٍ تتجاوز معناها الزمني لتغدو منعطفاً تأسيسياً؛ في مسار الدولة والاقتصاد معاً، فهي ليست مجرد استهلال لعام جديد، بل إعلان عن انتقال نوعي؛ نحو: إعادة هندسة الاقتصاد الوطني، وإعادة تعريف دور الدولة ووظائفها؛ بعد عقود ارتكز فيها النمو على: نموذج ريعي محدود القدرة على إنتاج الاستقرار والتنمية.

لقد أظهرت المرحلة السابقة _ بوضوح _ حدود ذلك النموذج، مع ما رافقه من: تفكك في سلاسل الإنتاج، اتساع الاقتصاد غير الرسمي، وتراجع فاعلية المؤسسات.

ولم تكن هذه الاختلالات عارضةً، بل هي نتاج تصور اقتصادي – مؤسسي؛ انحصر في إدارة الواقع القائم بدلاً من تطويره.

من هنا، جاءت مرحلة ما بعد التحرير؛ بوصفها لحظة مراجعة عميقة؛ أعادت الاعتبار للدولة لكونها فاعلاً تنموياً؛ يقود التحول الاقتصادي، لا مجرد وسيط لإدارة الأزمات.

وفي هذا الإطار، تبرز إعادة هندسة الاقتصاد باعتبارها جوهر المسار الجديد، حيث بدأت الدولة بـ: استعادة مركزية القرار الاقتصادي، تنظيم الموارد، وبناء أطر مؤسسية أكثر اتساقاً.

وقد انعكس ذلك في حزمة من الإصلاحات النقدية والتنظيمية، شملت: تحديث أدوات السياسة النقدية، تعزيز الرقابة المصرفية، وتطوير نظم المدفوعات الرقمية والفوترة الإلكترونية، بما أسهم في: الحد من الاقتصاد غير الرسمي، تحسين جودة البيانات، وتهيئة بيئة أكثر شفافية وكفاءة للنشاط الاقتصادي.

ويحتل القطاع المصرفي موقعاً محورياً ضمن هذا المسار، بوصفه أحد أهم الأدوات التنفيذية في الانتقال؛ من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد إنتاجي منظم، فمع اتساع الدورة الاستثمارية _ خلال عام 2025 _ برزت الحاجة إلى مصارف قادرة على توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ولاسيما الصناعة والزراعة والطاقة واللوجستيات، بما يدعم بناء قاعدة مادية للنمو المستدام ويعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولا تنفصل هذه التحولات عن السياق الدولي الأوسع، الذي يتسم بـ: تصاعد عدم اليقين، احتدام التنافس الجيو اقتصادي، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد والتجارة.

وفي ظل هذه البيئة، تزداد أهمية وجود نظام مالي مرن وقادر على امتصاص الصدمات، وهو ما يضع على عاتق المصارف مسؤوليات تتجاوز الإقراض التقليدي، لتشمل: تمويل سلاسل القيمة، دعم الابتكار، والمشاركة في بناء منظومات دفع حديثة؛ تعزز كفاءة السوق؛ وترفع مستوى الشفافية.

ويسعى هذا العدد إلى مقاربة موقع القطاع المصرفي؛ ضمن عملية إعادة هندسة الاقتصاد الوطني، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة على أسس تنموية، فنجاح هذا المسار مرهون بقدرة السياسات المالية والنقدية والقطاعية على العمل في إطار منسجم؛ يوجّه الموارد نحو الأنشطة الأعلى إنتاجية؛ ويعزز الحوكمة؛ ويبني القدرات المؤسسية، بما يرسّخ الثقة بين الدولة والمجتمع، ويعيد وصل الاقتصاد الوطني بمحيطه الإقليمي والدولي على أسس أكثر رسوخاً واستدامة.

ومع مطلع عام 2026، تدخل سوريا مرحلةً جديدةً؛ تنتقل فيها من إدارة القيود إلى التخطيط لمسارات تنموية طويلة الأجل، في ظل تحسّن ملموس في بيئة التعاملات المالية والتجارية عقب إلغاء قانون قيصر، وما أتاحه ذلك من: توسّع في هامش الحركة أمام الدولة والقطاع الخاص، وعودة تدريجية لقنوات التمويل والتجارة والاستثمار.

وفي هذه المناسبة، تتقدّم أسرة مجلة « العالم الاقتصادي» بأصدق التهاني إلى الشعب السوري بالعام الجديد، على أمل أن يكون عام 2026؛ عام الإنجازات؛ عام ترجمة مسار إعادة التأسيس إلى نتائج ملموسة في: النمو، الإنتاج، وفرص العمل، فنجاح هذا العام لا يُقاس بعدد المشاريع وحدها، بل بقدرة الدولة السورية على: تثبيت مسارها التنموي، تعزيز ثقة مواطنيها بمؤسساتها، وانتقال التحوّل السياسي والمؤسسي إلى مكاسب اقتصادية مستدامة؛ تعود بالنفع على المجتمع والدولة معاً.

مجلة العالم الاقتصادي

مرخصة بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 ـ تاريخ 2001/9/22
وقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 9291 ـ تاريخ 2001/12/14
وقرار وزير الإعلام رقم 336 ـ تاريخ 2025/9/9

العدد 107 ـ كانون الثاني 2026

محتـويـات العـــدد

1	الافتتاحية
2	الفهرس
3	هندسة الدولة السورية وإعادة بناء الدولة الوطنية
7	إعادة تشكيل القطاع المصرفي السوري في سياق التحول البنيوي للدولة
10	الليرة السورية بين إرث التاريخ ورهان المستقبل
11	البنوك الخاصة في سوريا بين هيمنة النظام المخلوع وآفاق إعادة الهيكلة
13	تحوّلات الصيرفة الإسلامية في سورية (2007 – 2025)
15	البنك المركزي بين إعادة تعريف الوظائف التاريخية وإعادة هندسة النظام النقدي
17	بين الفائدة وتقاسم المخاطر: مقارنة تحليلية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية في سوريا
19	البنوك الإلكترونية في سورية بعد التحرير
21	إعادة ضبط ميزانيات المصارف: كيف يحوّل القرار 1580 خسائر الانكشاف إلى رافعة إصلاح مصرفي
22	تاريخ سوق دمشق للأوراق المالية وبنيته وآلية عمله
24	رأس المال السوري المهاجر: الثروة المعطّلة ودورها في إعادة بناء اقتصاد منهار
26	هل يشكّل القرض الحسن أداة فعّالة للحد من آثار الجفاف على الزراعة السورية؟
27	إدارة موارد النفط والغاز في سورية: قراءة في التحديات الراهنة وإطار العمل المستقبلي
29	إصلاح قطاع التأمين في سوريا.. بين إعادة الهيكلة وتحديات الحوكمة
30	بعد التحرير.. معارض متخصصة في سوريا
31	إعادة تدوير ركام الحرب في سوريا: من معالجة الأنقاض إلى صناعة تنموية سورية
33	بعد التحرير: كيف تواجه الحكومة الجديدة معركة الأجور وتكاليف المعيشة؟
35	سورية بين تحوّلات الطاقة والاتصالات بعدالتحرير
37	أزمة الجفاف في سورية: الموارد تتراجع والدولة أمام تحديات كبرى
39	آفاق الاقتصاد السوري بعد رفع العقوبات... حوار خاص مع أ.د. علي كنعان
41	بانوراما اقتصاد 2025
43	الاقتصاد العربي بين الصدمة البنيوية والتحسن المشروط
45	توطين التقنية وأثره على التنمية العربية في ضوء بيانات 2025
47	مستقبل عربي يتشكل
49	العرب في تقرير السعادة العالمي 2025 .
50	الاقتصاد العالمي في عام 2026
52	مستقبل التنمية العالمي بين إنكار ونكران
53	كيف تراهن ألمانيا في 2026 على موازنة بـ524.5 مليار يورو لإحياء اقتصادها؟
54	حاضنات الأعمال... ركائز أساسية في إعادة بناء الاقتصاد السوري
55	المشاركة السورية في «COP30»: مسار نحو إعادة الاندماج الدولي
56	إرشادات اليونسكو لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم
58	سوريا والعالم... حوار خاص مع رئيس التحرير
62	السرطان من المسافة صفر
63	الصين وأسرار آلة المستقبل
64	بعد التحرير... التنمية جوهر المرحلة

صاحب الامتياز ورئيس التحرير
أ. د. طـارق عفّـاش

نائب رئيس التحرير
د. رانيـا عقيـل

نائب رئيس التحرير للشؤون العلمية
د. علي سمحة

مدير الموقع الإلكتروني
محمد النجم

هيئة التحرير
روعة غنم
نور عبّاس
سامر طلاس
ياسر سعدة

المدير المسؤول
ماهر تقي

التدقيق اللغوي
ندى تقي

مدير الشؤون التقنية
د. رفعت شميس

الإخراج الفني
كريم اليازجي
هيثم الشيخ علي

الطباعة
الشنواني للطباعة والتغليف

https://ecoworld-sy.com
EconomicW55225@
www.facebook.com/profile.php?id=61583061659 40
economicworldsy

العنوان: دمشق ـ شارع الحمرا
جانب الميثاق للصرافة
جوال: 0968844229
هاتف: 011 3315307
إيميل المجلة:
info@ecoworld-sy.com
سعر العدد: 20 ألف ليرة سورية
الاشتراك السنوي: 200 ألف ليرة سورية
الدول العربية والأجنبية: 100 دولار أمريكي

المقالات والأخبار والتحقيقات المنشورة غير مأجورة

الآراء الواردة في المقالات ومواضيع المجلة تُعبّر عن رأي أصحابها

هندسة الدولة السورية وإعادة بناء الدولة الوطنية

مسار التحول من النموذج الريعي إلى الدولة التنموية

بقلم: أ. د طارق عفّاش

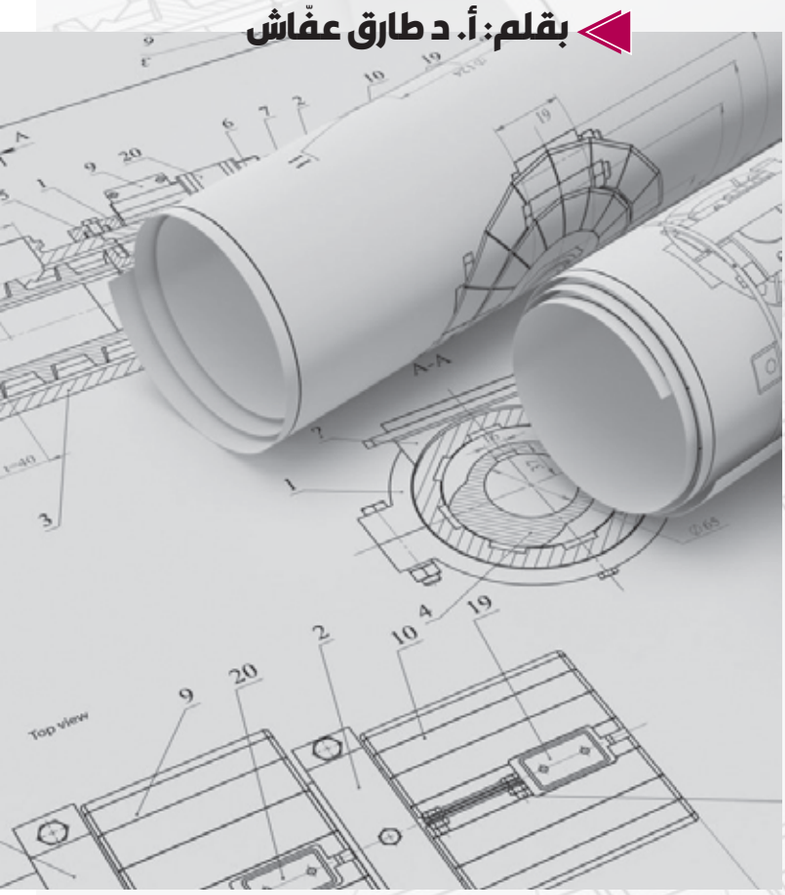

لحظة تأسيسية جديدة

تعيش سوريا، منذ 8 كانون الأول عام 2024، لحظةً تأسيسيةً فارقة؛ أعادت الثورة من خلالها طرح السؤال الجوهري: ما الدولة التي يحتاجها السوريون؟، وما الدور الذي ينبغي أن تنهض به؟. فالثورة لم تكشف محدودية السياسات القائمة فقط، بل أظهرت قصور النموذج الذي قامت عليه الدولة لعقود في زمن النظام المخلوع؛ نموذج اعتمد على الريع مصدراً للشرعية، وعلى منظومة مؤسسية انحصرت وظيفتها في إدارة الواقع القائم من دون قدرة على تطويره أو تجديده، ومع تهاوي هذا الأساس، تحت تأثير التحولات التي أحدثها اندلاع الثورة، تبيّن أن المشكلة ليست في أدوات الإدارة فحسب، بل في شكل الدولة ووظائفها.

وخلال السنوات القليلة الماضية، برزت مؤشرات واضحة إلى تآكل هذا النموذج، من خلال: تفكك سلاسل الإنتاج، اتساع الاقتصاد غير الرسمي، تراجع فاعلية المؤسسات، وانتشار الفساد، وهذه ليست ظواهر عارضة؛ بل هي تعبير عن غياب الدور الذي يُفترض بالدولة الوطنية الحديثة أن تؤديه، أي: القدرة على التخطيط، تنظيم الموارد، وبناء علاقة متوازنة وفاعلة مع المجتمع.

لذلك، لم يعد كافياً طرح إصلاحات ضمن الإطار القديم، لأن الإشكال بنيوي يمسّ مفهوم الدولة ذاته، والمطلوب إعادة تعريف وظائف الدولة الأساسية بوصفها مشروعاً وطنياً جامعاً؛ دولة تستند شرعيتها إلى المشاركة والثقة والإنجاز، وتُبنى مؤسساتها بما يمكّنها من أداء أدوارها الاقتصادية بكفاءة واستقرار، بدل الاكتفاء بإدارة الأزمات أو التعامل مع النقص بصورة ظرفية.

بهذا المعنى، تفتح الثورة المجال أمام إعادة تفكير عميقة في بنية الدولة السورية، ومسارها، في أسسها، وفي علاقتها بالمجتمع، وفي طبيعة المؤسسات القادرة على إنتاج الشرعية والفاعلية معاً، إنها لحظة تأسيسية تسمح بإرساء نموذج جديد لوظائف الدولة وبنائها، بدل إعادة إنتاج نموذج لم يعد قادراً على الاستمرار.

تفكّك المنظومة الريعية وتأسيس أسس الاقتصاد الإنتاجي

شهد العقد الماضي انهياراً واضحاً للنموذج الريعي في سوريا، بعدما تراجعت قدرته على توفير الاستقرار ودعم التنمية، فقد أدى: تضخم الاقتصاد غير الرسمي، ضعف التخطيط، تراجع كفاءة المؤسسات، وسيطرة شبكات الامتيازات والفساد، إلى: تعطّل الدورة الإنتاجية، وإضعاف دور الدولة الاقتصادي.

ومع اندلاع الحرب برزت هذه الاختلالات، بشكل أوضح، فتراجعت قدرة الدولة على إدارة الموارد وانهارت سلاسل الإنتاج، ما كشف محدودية النموذج الريعي والحاجة إلى مسار بديل، وقد ترافق ذلك مع: تفكك القاعدة التنموية، وتدهور قدرات الدولة الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي عمّق الأزمة وقلّص قدرة الاقتصاد على التعافي.

وبعد انتصار الثورة نهاية عام 2024، وبداية مرحلة سياسية جديدة، بدأت خطوات الحكومة الجديدة تشكّل نقطة التحول الأساسية؛ إذ أدّت إجراءاتها في: إعادة تنظيم الموارد، تحسين أداء المؤسسات، وفتح المجال أمام النشاط الإنتاجي، إلى فتح الباب فعلياً أمام الانتقال من اقتصاد ريعي مغلق إلى اقتصاد إنتاجي منظم، وهذه الخطوات لم تقتصر على معالجة آثار المرحلة السابقة، بل أسهمت في صياغة بيئة مختلفة؛ تقوم على: تنظيم أفضل للموارد وتحسين شروط الإنتاج.

ومع هذا التوجه الجديد، بات الانتقال نحو اقتصاد إنتاجي أكثر واقعية وقابلية للتحقق، بما يوفّر قاعدة مادية لإعادة بناء الدولة الوطنية وتعزيز استقلال قرارها السيادي، ويأتي دعم القطاعين الزراعي والصناعي في مقدمة الأولويات، لكونهما أساس استقرار السوق المحلية، ومصدراً مهماً لفرص العمل، ولأن تطويرهما يمثّل المدخل الطبيعي لبناء اقتصاد وطني مستدام يقوم على الإنتاج لا الريع.

استعادة مركزية الدولة وبناء القدرة المؤسسية

تُعدّ استعادة مركزية القرار الإداري والسيادي نقطة الانطلاق لأي مشروع وطني–تنموي، إذ لا يمكن للدولة أن تدير الاقتصاد أو تعيد بناء المجتمع من دون جهاز إداري موحّد قادر على ممارسة سلطته على كامل الإقليم، وبعد سقوط النظام المخلوع وانتصار الثورة في عام 2024، بدأت خطوات عملية لـ: إعادة دمج المؤسسات المجزأة، ضبط الفواعل غير الرسمية، واستعادة الانضباط الإداري، بالتوازي مع تفعيل أدوات الحوكمة والرقابة ورفع مستوى الشفافية.

وترافقت هذه الجهود مع توجهات نقدية ومالية إيجابية؛ تمثّلت في: العودة إلى نظام التحويلات العالمي، ارتفاع الاحتياطي الأجنبي، وازدياد التحويلات الخارجية، وهي مؤشرات تشير إلى استعادة الدولة لدورها المركزي في الدورة المالية وقدرتها على إدارة الموارد ضمن إطار مؤسسي أكثر استقراراً.

وتأتي هذه التطورات منسجمةً مع الرؤية الأوسع لتعزيز ركائز الدولة الوطنية، حيث يشكّل بناء مؤسسات قوية ومهنية شرطاً لاستعادة السيادة وتقليص أثر التدخلات الخارجية في القرار الوطني، وفي هذا السياق تصبح ضرورة بلورة رؤية حكومية واضحة قائمة على: المهنية، الابتعاد عن الاعتبارات الشخصية، وتطبيق مبدأ المساواة في المواطنة، جزءاً أساسياً من إعادة بناء الشرعية المؤسسية وترسيخ ثقة المجتمع بالدولة.

الدولة التنموية.. الإطار النظري لجونسون وتطبيقاته في الحالة السورية بعد التحرير

يوفّر نموذج الدولة التنموية الذي طوّره «تشالمرز جونسون» إطاراً تحليلياً لفهم طبيعة التحوّل الذي بدأت سوريا تتجه نحوه بعد تحرير عام 2024، ويقوم هذا النموذج على ثلاثة مرتكزات رئيسة:

1 - قيادة تنموية تمتلك رؤيةً واضحةً للتحديث الاقتصادي وتحافظ على اتساق السياسات واستمراريتها.

2 - بيروقراطية مهنية ذات كفاءة عالية قادرة على التخطيط ووضع السياسات.

3 - تعاون منضبط مع القطاع الخاص؛ يسمح بجذب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية؛ ضمن قواعد تنظّم العلاقة وتمنع تحوّلها إلى امتيازات خاصة.

وتشير هذه المرتكزات إلى أن الدولة في هذا النموذج ليست مجرّد جهة تنظيمية، بل هي فاعل تنموي؛ يقود عملية التحول الاقتصادي؛ ويوجّه الموارد نحو القطاعات التي تمتلك قدرةً على خلق النموّ وفرص العمل، خصوصاً الصناعة والزراعة.

وفي الحالة السورية، بدأت ملامح هذا النهج تتبلور، من خلال إجراءات حكومية؛ تستهدف: إعادة بناء القدرة المؤسسية للدولة، وتنظيم المجال الاقتصادي؛ فقد شملت هذه الإجراءات: تحديث الإدارة العامة، توسيع استخدام الرقمنة، تحسين قواعد المنافسة، وتطوير العلاقة مع القطاع الخاص؛ بحيث تنتقل من علاقة قائمة على الامتيازات الفردية إلى علاقة إنتاجية تستجيب لأولويات التنمية، ويشكّل هذا التحول خطوةً أولية نحو بناء نموذج اقتصادي جديد؛ يستند إلى الإنتاج كقاعدة للشرعية والاستقرار، لا إلى توزيع الريوع أو إدارة الأزمات.

ويمثل هذا التوجّه محاولةً عملية لمعالجة الاختلالات التي رافقت الدولة السورية لعقود، وذلك من خلال الربط بين: تقوية المؤسسات، استعادة الشرعية، وتوجيه الموارد نحو القطاعات القادرة على تشكيل قاعدة مادية للتحول التنموي، وفي هذا السياق تصبح القيادة الحكومية، ذات الرؤية الواضحة والتنظيم الدقيق للتعاون مع القطاع الخاص، عنصرين أساسيين لضمان استمرار هذا المسار وتثبيت أسسه.

الإصلاح النقدي وإعادة تكوين النظام المالي

شكّل الإصلاح النقدي ركيزة أساسية في مسار إعادة التأسيس،

إذ لا يمكن لاقتصاد إنتاجي أو لمؤسسات حديثة أن تستقرّ من دون نظام مالي واضح وقادر على ضبط السيولة والتضخم، وفي هذا الإطار بدأت الحكومة _ بعد التحرير _ خطوات إصلاحية؛ تستهدف: تعزيز استقلالية مصرف سوريا المركزي، تطوير أدواته في إدارة السياسة النقدية، والانتقال التدريجي إلى منظومة دفع إلكتروني؛ تقلّل من الاعتماد على النقد الورقي؛ وتزيد من القدرة على الرقابة وتتبّع العمليات المالية.

وضمن هذا المسار، اتُّخذ قرار بالتحضير لإصدار عملة جديدة أكثر انضباطاً؛ من حيث المواصفات الفنية والإجرائية، بما يتيح: إعادة تنظيم الكتلة النقدية، وفتح المجال لبناء سياسة نقدية متسقة مع أهداف التعافي والتنمية، وتزامن ذلك مع: تحسين آليات الإشراف المصرفي، إعادة ترتيب العلاقة بين المصارف العامة والخاصة، وتطوير نظام المدفوعات بما ينسجم مع احتياجات المرحلة الاقتصادية الجديدة.

وتأتي هذه الخطوات في إطار رؤية أوسع لإعادة بناء الدولة الوطنية؛ فاستعادة السيطرة الفعالة على السياسة النقدية؛ تعدّ جزءاً من استعادة السيادة الاقتصادية، كما تمثل شرطاً لتهيئة بيئة مستقرة يمكن للقطاعين الزراعي والصناعي أن ينطلقا فيها.

وفي الحالة السورية، يحمل هذا المسار بعداً إضافياً؛ يتمثل بإعادة بناء الثقة الداخلية؛ من خلال مؤسسات مالية أكثر شفافية وقدرة، الأمر الذي يجعل الإصلاح النقدي ليس مجرد إجراء اقتصادي، بل أحد مداخل إعادة تأسيس الدولة ذاتها.

الإصلاح المالي والضريبي..
من دولة الجباية إلى دولة الحوكمة

يشكّل الإصلاح المالي والضريبي أحد أعمدة الانتقال؛ من دولة تعتمد على الجباية التقليدية إلى دولة تُدار وفق مبادئ الحوكمة والشفافية، وفي هذا الإطار بدأت الحكومة _ بعد التحرير _ العمل على توسيع القاعدة الضريبية من دون زيادة العبء على المواطنين، من خلال: تطوير أدوات التحصيل، اعتماد الفوترة الإلكترونية التي تسهم في الحدّ من التهرب الضريبي، رفع مستوى الشفافية، إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لدعم الإنتاج المحلي وتحفيز الصناعات الوطنية، وأسهم الانفتاح العربي وتدفق الاستثمارات في زيادة الإيرادات العامة، ما خفّف الضغط عن المالية العامة وساعد في استقرارها.

وتأتي هذه الإجراءات منسجمةً مع التوجهات الأوسع لإعادة بناء الدولة الوطنية، ولا سيما تعزيز الرقابة المؤسسية ومكافحة الفساد، بوصفهما شرطين أساسيين لترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع، فمن دون إصلاح مالي فعلي، تبقى الدولة عرضةً للهشاشة وفقدان الشرعية، خصوصاً في مجتمع تفاقمت فيه الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، على مدى عقود، ولذلك يمثّل الإصلاح المالي والضريبي مدخلاً رئيساً لبناء مؤسسات قوية وقادرة على دعم مسار التحول التنموي.

السياسة الصناعية..
من الريع إلى التصنيع المنظّم

تتجه السياسات الصناعية الجديدة في سوريا نحو إعادة بناء قاعدة إنتاجية متماسكة، تشمل: الصناعات التحويلية، الطاقة، الزراعة الحديثة، إضافة إلى ربط الجامعات ومراكز البحث العلمي بعملية التصنيع، وقد ساعد الانفتاح الاستثماري _ بعد التحرير_ في استقطاب مشاريع استراتيجية في مجالات: الطاقة، البنى التحتية، السياحة، والعقارات، إلى جانب اتفاقيات لإقامة محطات كهرباء واستعادة إدارة عدد من الحقول النفطية، الأمر الذي مهّد لبداية عودة الدولة إلى تنظيم قطاع الإنتاج على أسس واضحة.

ويكتسب هذا التحول أهميةً مضاعفةً؛ في ظل البيئة الإقليمية والدولية المعقدة، إذ يمثّل بناء قطاع صناعي قوي أحد الشروط الأساسية لتعزيز السيادة الوطنية وتقليل الاعتماد على الخارج،

إضافة إلى دوره في: خلق الثروة وفرص عمل، وتوسيع قاعدة المستفيدين من النمو، بما يدعم الهوية الوطنية الجامعة، كما يشكّل دعم الصناعة شرطاً لتمكين المنتج السوري من المنافسة داخلياً وخارجياً، وهو ما يجعل السياسة الصناعية ركناً أساسياً في مسار التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي منظم.

بيئة الاستثمار الجديدة..
من استعادة الثقة إلى بناء قاعدة إنتاجية

تشهد سوريا، منذ انتصار الثورة، طفرةً استثماريةً غير مسبوقة في تاريخها الاقتصادي الحديث، وهو ما يشير إلى انتقال الاقتصاد؛ من مرحلة التعامل مع آثار الحرب إلى مرحلة بناء قاعدة إنتاجية جديدة، وقد تركزت الاستثمارات في مشاريع بنيوية كبرى مثل: تطوير الموانئ، مترو دمشق، تأهيل المطار، تطوير المرافق السياحية، ومحطات الطاقة المتجددة، بما يعكس عودة الثقة ويوفّر بيئة أكثر استقراراً للقطاعين العام والخاص.

ويرتبط هذا التحول بمجموعة من الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الدولة لتحديث الإطار القانوني للاقتصاد، وفي مقدمتها تعديل قانون الاستثمار بما: يوسع الحوافز، يبسّط الإجراءات، ويوجه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، إلى جانب تحديث منظومة الفوترة وتنظيم الاستيراد بما يعزز الشفافية ويحدّ من الاحتكار، وأسهمت هذه التعديلات في تكوين مناخ استثماري أكثر وضوحاً؛ يمكّن الدولة من استقطاب المشاريع ذات الطابع طويل الأمد، ويدعم توجهها نحو بناء اقتصاد إنتاجي منظم.

ويشكّل هذا المسار عنصراً أساسياً في تعزيز قدرة الدولة الوطنية على إدارة مواردها وتثبيت شرعيتها، إذ إن نجاح الاستثمار في القطاعات الحيوية يعدّ مؤشراً إلى قدرة الدولة على: توفير بيئة تنموية مستقرة، والانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد يقوم على الإنتاج والتراكم.

موقع التجربة السورية
مقارنة بالتجارب الدولية

تُظهر المقارنة مع تجارب ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية ورواندا أن مسارات النهوض بعد الأزمات الكبرى ترتكز على ثلاث ركائز أساسية:

1 - استعادة الدولة لمركزيتها وقدرتها المؤسسية.

2 - تبنّي سياسة صناعية موجّهة تقود التحول الاقتصادي.

3 - إصلاح نقدي - مالي عميق يعيد الثقة بالعملة والنظام المصرفي.

غير أن الحالة السورية تضاف إليها تحديات خاصة بالمنطقة، مثل: التدخلات الخارجية، تنوع الهويات الاجتماعية، وضعف الإدارة التاريخية لها، وبالرغم من ذلك تُظهر التطورات الأخيرة بعد انتصار الثورة أن سوريا تستعيد تدريجياً العناصر التي تحتاجها الدولة الوطنية الحديثة: مؤسسات أكثر قدرة، واقتصاد يتجه نحو الإنتاج، وانفتاح خارجي أكثر انضباطاً، ويتيح هذا المسار فرصة لإعادة صياغة نموذج الدولة على أساس عقد اجتماعي جديد؛ يقوم على الحقوق والواجبات؛ ويربط بين المواطن والدولة؛ عبر: المشاركة والإنتاجية، بدل علاقات الريع والولاءات التقليدية.

وفي هذا السياق، يصبح تبنّي رؤية حكومية عقلانية واضحة أمراً ضرورياً لضمان تماسك السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل مصلحة المواطن محوراً لعملية إعادة البناء، ويعزّز قدرة الدولة على التحول نحو نموذج تنموي مستدام.

تحديات
بنيوية

على الرغم من التطورات الاقتصادية والمؤسسية التي شهدتها سوريا بعد التحرير، لا يزال مسار التحول التنموي يواجه مجموعة من التحديات البنيوية التي يمكن أن تعيق استكماله؛ فمن الناحية الاقتصادية، يستمر أثر شبكات الريع القديمة، والعجز التجاري، وهجرة الكفاءات في الحدّ من القدرة الإنتاجية، وعلى المستوى المؤسسي، يشكّل ضعف استقلال القضاء وتفاوت مستويات الاستقرار الجغرافي عقبةً أمام بناء بيئة تنظيمية مستقرة، أما اجتماعياً، فتبرز تحديات الفقر، والضغوط البيئية المتزايدة، واستمرار بعض الفاعلين من خارج الدولة بالتأثير في المجالين؛ الأمني والاقتصادي.

هذا الواقع يفرض الحاجة إلى مقاربة شاملة؛ تتجاوز الأبعاد الاقتصادية المباشرة، باتجاه إعادة تأهيل المجتمع السوري؛ بما يدعم الاستقرار والاندماج الوطني، ويشمل ذلك تعزيز الثقة بين المواطن والدولة؛ عبر المصالحة الوطنية، وترسيخ مبدأ المساواة في المواطنة؛ بوصفه الركيزة الأساسية لإعادة بناء العقد الاجتماعي، فمعالجة هذه التحديات ليست فقط شرطاً لاستمرار التحول التنموي؛ بل هي أيضاً أساس لاستعادة الاستقرار الاجتماعي الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني كي ينمو ضمن بيئة آمنة ومنظمة.

نحو دولة وطنية - تنموية جديدة

تمثّل عملية إعادة هندسة الدولة السورية مساراً تأسيسياً؛ يعيد صياغة وظيفة الدولة وبنيتها، ولا يقتصر على تجاوز آثار الحرب فحسب؛ فهي عملية تشمل: إعادة بناء المؤسسات، إصلاح النظام النقدي والمالي، وضع سياسة صناعية موجَّهة، وترسيخ شرعية سياسية جديدة؛ تقوم على المشاركة والفاعلية، وقد استند هذا المسار إلى: إرادة حكومية واضحة، انفتاح عربي متصاعد، تدفّق استثمارات واسعة، واستعادة تدريجية للدور الإقليمي، ما أتاح شروطاً أولية لبدء التحول نحو نموذج الدولة التنموية.

ويظلّ نجاح هذا التحول مرهوناً بقدرة الدولة على: ترسيخ الإصلاحات، تطوير عقد اجتماعي جديد؛ يقوم على: الحقوق والواجبات، بناء مؤسسات مهنية قادرة على حماية السيادة، إدارة التنوع، وتوجيه الموارد نحو التنمية، ومع استمرار هذا المسار، تبدو سوريا أمام فرصة تاريخية للانتقال؛ من مرحلة تعثر طويلة إلى دولة تمتلك أدوات القوة والتنمية خلال العقد القادم.

إعادة هيكلة القطاع المصرفي السوري

بقلم: د. رانيا عقيل

يمثّل القطاع المصرفي السوري أحد أكثر القطاعات ارتباطاً بالبنية العميقة للدولة السورية؛ فهو مرآة واضحة للتحولات في: السلطة، الاقتصاد، والمجتمع؛ على امتداد أكثر من 170 عاماً، وبخلاف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ظل هذا القطاع محكوماً بالبنية السياسية والإدارية التي تنظم عمل الدولة، بل يمكن القول: إن تطوره أو تراجعه كان دائماً نتاجاً مباشراً لطبيعة الحوكمة السائدة في كل مرحلة، ما يجعل تحليل مسار المصارف في سوريا خلال الفترة الممتدة من عام 1856 إلى عام 2025، ليس مجرد دراسة مالية، بل دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة السورية.

اليوم، وبعد سقوط النظام المخلوع وانتصار الثورة السورية في 8 كانون الأول 2024 وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة؛ يبرز القطاع المصرفي بوصفه ركيزةً أساسيةً في مشروع إعادة التأسيس.

البدايات العثمانية والانتدابية وبناء الإطار المالي الأول (1865 - 1956)

بدأ العمل المصرفي المنظم في سوريا عام 1856؛ مع تأسيس المصرف الإمبراطوري العثماني، الذي جمع بين وظيفة البنك التجاري والمصرف المركزي، غير أنّ هذا النشاط ظل محدوداً ومرتبطاً بمصالح الدولة العثمانية، في وقت لم تتشكل فيه بعد دولة حديثة قادرة على بناء مؤسسات نقدية مستقلة، ولم يكن ضعف الثقة بالعملة الورقية وهيمنة الذهب على الادخار مجرد ظاهرتين ماليتين؛ بل كانتا نتيجة بنية سياسية لم تعرف الاستقرار المالي، ومنظومة قانونية غير قادرة على فرض تعريف موحد للثقة النقدية.

ومع دخول مرحلة الانتداب الفرنسي، انتقلت السيطرة المالية إلى مؤسسات أجنبية، وحصل مصرف سوريا ولبنان على حق إصدار النقد، ما جعل السلطة النقدية خارج السيادة، وأبقى القطاع المصرفي أداةً تخدم الاقتصاد الفرنسي لا الاقتصاد المحلي.

وحتى مع نيل البلاد استقلالها، بقيت المؤسسات النقدية الناشئة محدودة القدرة، وكان إنشاء مكتب القطع خطوة مهمة، لكنه لم يكن بديلاً عن مصرف مركزي بالمعنى المؤسسي، وهو ما أدى إلى 50 عاماً من تطور مالي ناقص، لا يستند إلى جهاز دولة مكتمل.

التأميم والمركزية وتبلور القطاع الحكومي (1956 – 2000)

شكّل تأسيس مصرف سوريا المركزي عام 1956 نقطة تحول أساسية؛ عبر إنشاء سلطة نقدية وطنية للمرة الأولى، وبعد سنوات قليلة، جاءت موجة التأميم بين 1958 و 1963 لتحسم المشهد؛ عبر دمج المصارف الخاصة ضمن مصارف حكومية متخصصة، وبالرغم من أن التأميم كان يهدف إلى تعزيز دور

الدولة في التنمية، إلا أنه رسّخ مركزيةً مفرطة، وأدخل المصارف في شبكة القرار السياسي المباشر.
وبالرغم من إنشاء مصارف للصناعة والزراعة والتجارة والعقارات، لكن: غياب المنافسة، ضعف الحوكمة، واندماج مؤسسات الائتمان بوظائف إدارية حكومية، جعلت الأداء المصرفي محدوداً جداً، كما ساهم النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي _ منذ السبعينيات_ في تقويض قدرة المصارف على لعب دور وسيط مالي فعّال، لأن جزءاً واسعاً من النشاط الاقتصادي جرى خارج النظام الرسمي، بعيداً عن الرقابة والإحصاء والجباية.
هذه المرحلة، التي قد تبدو في ظاهرها مرحلة توسع مؤسسات الدولة، كانت _ في جوهرها _ فترةً تعمق فيها النمط الريعي؛ فقد ارتبط توزيع الائتمان بالتوجيه السياسي، وتراكمت الديون المتعثرة، وافتقدت المصارف القدرة على إدارة المخاطر أو تطوير منتجات مالية حقيقية، وبحلول نهاية التسعينيات كان القطاع المصرفي الحكومي يعيش ركوداً هيكلياً واضحاً؛ محدود التكنولوجيا؛ ضعيف الكفاءة، ومعزولاً عن الاقتصاد الحقيقي.

الانفتاح المصرفي المحدود وإعادة إدخال القطاع الخاص (2000 – 2010)

دخلت سوريا مطلع الألفية الجديدة مرحلة انفتاح مالي؛ بقيادة سلسلة قوانين مهمة: القانون 28 لعام 2001 الذي سمح بعودة المصارف الخاصة، القانون 35 لعام 2005 للمصارف الإسلامية، والقانون 23 لعام 2002 الذي أعاد رسم دور المصرف المركزي، وقد مثّلت هذه القوانين قفزة نوعية على المستوى التشريعي؛ إذ فتحت الباب أمام تقنيات جديدة وخدمات مصرفية مغايرة لما كان قائماً، لكنّ الانفتاح ظل محدود الفاعلية لأسباب تتعلق بالبنية السياسية ذاتها؛ فقد بقي القانون يُستخدم _ غالباً _ كأداة ضبط اقتصادي وليس كإطار تنظيمي محايد، كما طغت على الشراكات المصرفية الجديدة علاقات محلية ذات طابع ريعي، ما جعل القطاع الخاص _ الذي دخل السوق _ يعمل ضمن شبكة مصالح قائمة أصلاً، لا ضمن بيئة تنافسية حقيقية، وبالرغم من إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم رقم 35 لعام 2006 وبدء التداول عام 2009، بقي حجم التداول ضعيفاً وأدوات الاستثمار محدودة؛ لأن البيئة الاقتصادية العامة لم تسمح بنشوء سوق مالية متطورة؛ بمعنى آخر، لم يكن الانفتاح المصرفي إصلاحاً مؤسسياً بقدر ما كان تعديلاً تشريعياً لم يجد بيئةً تنفيذية قادرة على دعمه.

الحرب والعقوبات وتفكك الجهاز المصرفي (2011 – 2024)

مع بداية الثورة وردّ النظام المخلوع المسلح، تضاعفت العقوبات الدولية المفروضة على سوريا ودخل القطاع المصرفي مرحلة انهيار عميقة، فقد عُزلت المصارف عن النظام المالي العالمي، وانقطعت علاقات المراسلة، وفقدت المصارف السورية القدرة على إجراء تحويلات خارجية أو فتح اعتمادات، وتراجعت الثقة بالليرة بصورة كبيرة، وانخفضت الودائع، وارتفع التعثر الائتماني، لكنّ جذور هذا الانهيار أعمق من الحرب نفسها؛ فقد سبقتها عقود من: تفكك بنية الدولة الريعية، تراجع الطبقة الوسطى، ضعف القانون، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، نعم لقد سرّعت الحرب الانهيار، لكنها لم تنتجه من الصفر، كما توسع اقتصاد الظل بشكل غير مسبوق، وتعددت أسعار الصرف، وفقدت السياسة النقدية أدواتها، وانكمش نشاط المصارف الخاصة بفعل تراجع الشريك اللبناني، وانكفأت المصارف الحكومية على إدارة السيولة المحلية فقط؛ من دون قدرة على الوساطة المالية، وبهذا أصبح الجهاز المصرفي عاجزاً عن أداء وظائفه الأساسية.

التحول السياسي بعد 2024 وإعادة هندسة القطاع المصرفي

أعاد انتصار الثورة السورية؛ في 8 كانون الأول 2024 ، ترتيب المشهد المؤسسي للدولة، وفي مقدّمته المؤسسات النقدية والمالية، فقد جرى: توحيد القرار السياسي، وتقليص نفوذ الفاعلين غير الرسميين، وهما شرطان لا غنى عنهما لأي إصلاح نقدي فعّال، وبدأت سوريا بإعادة الارتباط بالنظام المالي العالمي؛ عبر: العودة إلى سويفت، واستعادة عدد من علاقات المراسلة المصرفية، وأطلقت الدولة _ إلى جانب ذلك

_ إصلاحات واسعة لـ: ضبط السيولة، تعزيز الامتثال، وتطوير أدوات السياسة النقدية، وتزامن ذلك مع ولادة دورة استثمارية جديدة؛ تجاوزت 34–38 مليار دولار، في قطاعات: الإنتاج، البنى التحتية، والطاقة، ما أعاد للمصارف دوراً مركزياً في التمويل.
ويتكامل هذا التحول مع الاتجاه نحو نموذج " الدولة التنموية" الذي يعتمد جهازاً إدارياً مهنياً، وسياسة صناعية موجهة، وشراكة منضبطة مع القطاع الخاص، وفي هذا السياق يصبح القطاع المصرفي جزءاً من مشروع إعادة بناء الدولة، لا مجرد قطاع مالي يُعاد تنظيمه.

إعادة هيكلة المصارف الحكومية (2025)

أطلقت الدولة السورية عملية إعادة هيكلة شاملة للمصارف الحكومية بهدف مواجهة التحديات المتراكمة والمتمثلة بـ: ضعف التكنولوجيا المصرفية، تراكم القروض المتعثرة، تراجع رأس المال، الانكشاف على المصارف اللبنانية، وتداخل الوظائف السياسية والمالية، وشملت الخطط: تحديث السياسة النقدية، مراجعة التشريعات المصرفية، إعادة بناء النظام المالي، تعزيز معايير كفاية رأس المال، تحسين الحوكمة، وتطبيق معايير عالمية في إدارة المخاطر.
ويشكل التحول الرقمي محوراً جوهرياً في هذه العملية، إذ يجري: تطوير البنية الرقمية، وأنظمة الدفع، والهوية المصرفية، وتعزيز التوافق مع المعايير الدولية، وتبرز أهمية هذه الخطوات في أن نجـاحهـا يعني: فك الارتبـاط بين العمـل المصرفي والوظيفة الإدارية التقليدية، رفع كفاءة النظام المالي، وإرساء نموذج مهني قائم على الأداء والشفافية.

التحديات البنيوية الراهنة

لا تزال أمام القطاع المصرفي السوري مجموعة من التحديات العميقة، وهي: ضعف الثقة العامة المتراكمة، الحاجة إلى رسملة واسعة، تعدد أسعار الصرف، نقص الكوادر المتخصصة وهجرة الكفاءات، ضرورة التكيّف مع معايير الامتثال الدولي، استمرار بعض الشبكات الريعية، ضعف استقلال القضاء، تفاوت مستويات الاستقرار بين المناطق، هشاشة الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات الفقر، الضغوط البيئية والمناخية التي تؤثر في القطاعات الممولة.
هذه التحديات تجعل أي إصلاح مصرفي مرهوناً بمدى نجاح الدولة في إعادة بناء قدرتها المؤسسية.

الرؤية الاستراتيجية (2026 – 2030)

ترتكز الرؤية المستقبلية على: بناء سياسة نقدية مستقرة، توحيد أسعار الصرف، تطوير السوق المالية، إطلاق أدوات استثمار جديدة، رسملة القطاع ورفع ملاءته، التحول الرقمي الكامل، تطوير البنية التحتية التكنولوجية، تعزيز مهارات الموظفين، تدريب الكوادر البشرية على استخدام الأنظمة الحديثة وفهم التغيرات في العمليات المصرفية، اعتماد المعايير المصرفية العـالمية؛ ما يعزز الشفـافية والقدرة على: جذب الاستثمارات الخارجية، دعم القطاعات الإنتاجية، وربط التمويل بالتصنيع والزراعة واللوجستيات.
هذه الرؤية ليست ماليةً فحسب، بل هي ركن من أركان التحول البنيوي نحو دولة تنموية حديثة.

إلى أين؟

يتضح من قراءة مسار القطاع المصرفي السوري أنه لم يكن يوماً قطاعاً مالياً مستقلاً، بل هو جزء بنيوي من تاريخ الدولة نفسها، فإن كانت المراحل السابقة قد شهدت سيطرةً أجنبية ثم تأميماً، فانفتاحاً محدوداً، ثم انهياراً، فإن مرحلة ما بعد 8 كانون الأول 2024، تفتح الباب _ أول مرة _ أمام إعادة تأسيس قطاع مصرفي حديث؛ يعمل ضمن إطار مؤسسي مستقر ورؤية تنموية وطنية، وبقدر ما تنجح الدولة في: ترسيخ الحوكمة، توجيه الائتمان نحو الإنتاج، وتعزيز الثقة، بقدر ما يصبح القطاع المصرفي رافعةً لإعادة تشكيل الاقتصاد السوري وبناء نموذج جديد للدولة.

الليرة السورية بين إرث التاريخ ورهان المستقبل

على مدى أكثر من قرن شكّلت الليرة السورية مرآة صادقة للتحولات السياسية والاقتصادية التي عاشتها البلاد. فمنذ صدور أول ليرة سورية عام 1919 لم تكن النقود مجرد وسيلة للتبادل التجاري، بل أداة سيادية تعكس مستوى الاستقرار والثقة بالدولة. وقد ارتبط تاريخ الليرة بمراحل مفصلية بدأت بالانتداب ثم الاستقلال وصولاً إلى الأزمات العميقة التي شهدها الاقتصاد خلال العقود الأخيرة.
في سنوات ما بعد الاستقلال تمتعت الليرة السورية بفترات استقرار ملحوظة، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. إلا أن التحولات السياسية والضغوط الاقتصادية والعقوبات والحرب أدت تدريجياً إلى تآكل قيمتها وارتفاع معدلات التضخم.

الإصدار الجديد لعام 2026

مع مطلع عام 2026 دخلت سوريا مرحلة جديدة بإطلاق نموذج جديد من الليرة السورية. هذا الإصدار لم يكن مجرد تغيير شكلي أو حذف للأصفار، بل خطوة ذات خصوصية تهدف إلى إعادة ترتيب المشهد النقدي والمالي. فالعملة الجديدة جاءت لتوجيه رسالة مفادها أن الاقتصاد السوري يسعى للدخول في مرحلة أكثر انضباطاً وتنظيماً، وأن الدولة تحاول استعادة الثقة المفقودة بين المواطن والمؤسسات.

الأبعاد الاقتصادية

من أبرز الأهداف الاقتصادية للعملة الجديدة:
تبسيط المعاملات اليومية: الأرقام الصغيرة تسهّل العمليات المحاسبية وتقلل من التعقيدات في السوق، كما تنهي التعامل بكميات ضخمة من النقود.
ضبط الكتلة النقدية: لإعادة هيكلة السياسات النقدية بما يحد من التضخم غير المبرر.
تحديث الأنظمة المصرفية: لتشكل مدخلاً لتطوير البنية التحتية المالية بما ينسجم مع متطلبات التعافي الاقتصادي.
تقليل التكاليف المرتبطة بطباعة النقود: بسبب تقليل حجم الكميات المطلوبة.
لكن هذه الأهداف تبقى رهينة بمدى قدرة السياسات الاقتصادية على معالجة جذور الأزمة، مثل ضعف الإنتاج المحلي، محدودية الصادرات، والعجز المالي المزمن. فالتجارب الدولية تشير إلى أن نجاح تغيير العملة لا يتحقق إلا إذا كان جزءاً من برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

الأبعاد النفسية والاجتماعية

إعادة الثقة في النظام المالي: إشارة لبدء مرحلة جديدة من التعافي الاقتصادي.
شعور بالاستقرار: تقليص الأرقام الكبيرة يمنح المواطنين إحساساً بالعودة إلى وضع طبيعي أكثر.
رمزية جامعة: إعادة تصميم العملة يعزز الانتماء لكافة محافظات الوطن ويعطي انطباعاً ببداية جديدة.
الثقة المجتمعية: قبول المواطنين للعملة الجديدة والتعامل بها بثقة يشكل عاملاً حاسماً في نجاحها.

التحديات القائمة

رغم الطرح الرسمي للعملة الجديدة، ما زالت هناك تحديات كبيرة:
الاقتصاد الموازي: استمرار السوق السوداء قد يضعف أثر

الإصدار الرسمي.
ضعف الإنتاج المحلي: من دون تعزيز القدرة الإنتاجية، ستظل العملة عرضة للضغط.
الثقة الدولية: نجاح الإصدار يحتاج أيضاً إلى إشارات إيجابية من الخارج، مثل دعم الصادرات أو تخفيف القيود المالية.

التجارب الدولية

يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى:
تركيا: نجحت في حذف الأصفار عام 2005 ضمن برنامج إصلاح اقتصادي شامل.
البرازيل: واجهت عدة محاولات لإعادة هيكلة عملتها قبل أن تحقق الاستقرار عبر إصلاحات واسعة.
ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية: إعادة إصدار العملة كان جزءاً من خطة مارشال لإعادة بناء الاقتصاد.
هذه التجارب تؤكد أن الإصدار النقدي الجديد لا يكفي وحده، بل يجب أن يترافق مع إصلاحات هيكلية عميقة.

عملة جديدة وتعاف اقتصادي

يمثل الإصدار الجديد من الليرة السورية عام 2026 حلقة جديدة في تاريخ طويل من التطور النقدي. نجاح هذه الخطوة سيبقى مرتبطاً بقدرتها على الاندماج ضمن رؤية اقتصادية شاملة تعالج جذور الأزمة لا مظاهرها فقط. عندها يمكن للعملة أن تتحول من رمز للأزمة إلى أداة أمل واستقرار تدريجي للمستقبل.
إن خصوصية هذه التجربة تكمن في توقيتها وحساسيتها، فهي تأتي بعد سنوات من التراجع الاقتصادي، وفي ظل حاجة ملحة لإشارات استقرار حقيقية. وإذا ما أحسن استثمار هذه الفرصة، يمكن أن تتحول الخطوة من إجراء نقدي محدود إلى مدخل فعلي لتعافٍ اقتصادي تدريجي يعيد بناء الثقة ويهيئ الأرضية لنمو أكثر توازناً في السنوات اللاحقة.

البنوك الخاصة في سوريا

بين هيمنة النظام المخلوع وآفاق إعادة الهيكلة بعد التحرير

العالم الاقتصادي

يمثل القطاع المصرفي الركيزة المالية لأي اقتصاد حديث، إذ تترابط _ عبره_ عمليات التمويل والاستثمار والادخار وإدارة السيولة، ويزداد أثر هذا القطاع كلما امتلكت الدولة جهازاً مالياً متنوعاً ومستقلاً وقادراً على دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتُظهر التجارب الدولية، بما فيها التجارب التنموية للدول التي أعادت بناء مؤسساتها بعد انهيارات كبرى، أن قطاعاً مصرفياً فعالاً؛ لا ينشأ فقط من التشريعات؛ بل من بيئة مؤسسية قادرة على تطبيقها وحمايتها.

في سوريا، شكّل صدور القانون رقم 28 لعام 2001 ، نقطة تحول قانونية؛ أنهت احتكار الدولة للعمل المصرفي، وفتحت الباب أمام تأسيس بنوك خاصة تقليدية وإسلامية، غير أن البيئة المؤسسية، التي وُلدت ضمنها هذه البنوك، بقيت خاضعةً لهيمنة النظام المخلوع وشبكاته الريعية، ما حال دون قدرتها على التحول إلى قطاع مصرفي تنافسي ومستقل.

ومع دخول البلاد مرحلة إعادة بناء الدولة بعد نجاح الثورة 2024، وبدء تشكل نموذج "الدولة التنموية"؛ القائم على بناء مؤسسات مهنية مستقلة، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في تجربة البنوك الخاصة ضمن هذا الإطار الجديد.

ونحاول في هذه الدراسة: تحليل واقع هذه التجربة، وفهم أسباب إخفاقها، وتحديد فرص إصلاحها؛ ضمن بيئة مؤسسية مختلفة جذرياً عن تلك التي نشأت فيها.

الإطار القانوني والتاريخي لظهور البنوك الخاصة

1 - من احتكار الدولة إلى بداية الانفتاح: عقب سياسات التأميم في الستينيات؛ خضع القطاع المصرفي بالكامل لسيطرة الدولة، ما أدى إلى: تراجع جودة الخدمات، غياب المنافسة، وتخلف البنية التقنية، ومع نهاية التسعينيات، بدا واضحاً أن نموذج الدولة الريعية فقد قدرته على إدارة الاقتصاد، وبرزت الحاجة إلى إصلاحات مالية وبنيوية.

2 - القانون رقم 28 لعام 2001 لحظة قانونية فاصلة: أجاز هذا القانون تأسيس بنوك خاصة ومشتركة، واضعاً الأساس القانوني لإنهاء الاحتكار، لاحقاً؛ جاءت تشريعات المصارف الإسلامية (2005) والمصارف الاستثمارية (2010) لتوسيع الإطار القانوني، غير أن هذا الانفتاح بقي محاصراً ببيئة مؤسسية ريعية، استخدمت القانون كإطار شكلي فقط، بينما احتفظت السلطة بالتحكم الفعلي في القرارات المصرفية.

3 - بداية النشاط الفعلي: بدأ العمل الفعلي للبنوك الخاصة في 2004 مع بنك بيمو السعودي الفرنسي، تلاه عدد من المصارف العربية والسورية، إلا أن سيطرة الواجهات المرتبطة بالنظام المخلوع على: الملكية ومجالس الإدارة، أفرغت التجربة من مضمونها التنموي.

حجم القطاع المصرفي وعدد البنوك العاملة

تكوّن القطاع المصرفي قبيل التحرير من: (مصرف سوريا المركزي، 6 مصارف حكومية، 11 مصرفاً خاصاً و 4 مصارف إسلامية).

وعلى الرغم من أن البنوك الخاصة شكّلت أكثر من ثلثي عدد المصارف؛ فإن تأثيرها الفعلي بقي محدوداً بسبب البيئة الريعية التي كبّلتها ومنعتها من أداء وظيفة الوساطة المالية بكفاءة.

أهم البنوك الخاصة التقليدية والإسلامية

تشمل أبرز المصارف التقليدية: بيمو السعودي الفرنسي، سوريا والمهجر، البنك العربي سوريا، بنك الشرق، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بيبلوس سوريا، فرنسبنك سوريا، بنك قطر الوطني سوريا، بنك الأردن ســوريا، بنك عـودة سوريا، بنك سورية والخليج.أما المصارف الإسلامية فتضم: بنك الشام، بنك البركة، بنك سـوريا الدولي الإسـلامي، إضـافة إلى مصارف التمويل الأصغر الإسلامية.

هذه البنوك وُلدت ضمن بيئة قانونية تتيح عملها، لكنها نشطت ضمن منظومة سياسية حدّت من استقلالها وحوكمتها.

من الفرصة إلى التعطيل.. كيف أعاق النظام المخلوع تطور البنوك الخاصة؟

- شراكات مفروضة تفقد القطاع استقلاليته: تحولت الشراكات مع البنوك الأجنبية والعربية إلى قنوات للهيمنة السياسية، إذ فرض النظام المخلوع شركاء محليين موالين له، وحدد شروط ملكية وتوجيهات غير مكتوبة للتحكم في القرار المصرفي.
- تشويه هيكل الملكية: هيمنت شخصيات؛ منتقاة سياسياً، على قرارات الإقراض والتمويل، ما أدى إلى توجيه التسهيلات نحو مشاريع مرتبطة بشبكات السلطة بدل القطاعات الإنتاجية، في مخالفة لأي منطق اقتصادي أو تنموي.
- الحد من الابتكار والمنافسة: أعاقت التدخلات السياسية قدرة البنوك على تطوير منتجات جديدة أو العمل ضمن منافسة حقيقية، وأفرغت الدور المصرفي من وظيفته كركيزة للنمو.
- غياب مؤسسات الحوكمة: كان غياب جهاز رقابي مستقل ووجود قضاء غير محايد عاملين أساسيين في فشل البنوك الخاصة، وهو ما تؤكده الأدبيات التنموية؛ التي تؤكد أن الحوكمة المستقلة شرط للقطاع المصرفي السليم.

الحرب والعقوبات تضاعف الأزمة البنكية

العقوبات وتجمد الارتباط الدولي: فرضت العقوبات قيوداً على التحويلات والعلاقات المصرفية الخارجية، ما زاد عزلة البنوك السورية.

انهيار الليرة وتآكل الودائع: تسببت الأزمة النقدية في: فقدان الثقة بالعملة المحلية، وتراجع القيمة الحقيقية لمدخرات المودعين.

تراجع الإقراض وانكماش السيولة: انعكس الانكماش الاقتصادي على قدرة البنوك على التمويل، وارتفعت نسب التعثر.

هذه العوامل عمّقت هشاشة قطاع لم يكن يمتلك أساساً بنية مؤسسية قوية.

تقييم نقدي شامل لتجربة البنوك الخاصة

- مكاسب شكلية وخسائر جوهرية: بالرغم من زيادة عدد البنوك، بقيت الاستقلالية غائبة والحوكمة ضعيفة.
- غياب بيئة مؤسسية رشيدة: أبرزت التجربة أن التشريع لا يكفي من دون مؤسسات قادرة، وهو ما يتقاطع مع ما تبرزه التجارب التنموية الحديثة.
- أثر ذلك في ثقة المجتمع: غياب الثقة دفع المواطنين إلى بدائل مثل: الذهب والدولار والعقار، ما أضعف القطاع المصرفي أكثر.

ملامح إصلاح القطاع المصرفي بعد التحرير

بعد بدء عملية إعادة تأسيس الدولة منذ 8 كانون الأول 2024، برزت فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع مصرفي مستقل وفعال، ويتكامل هذا المسار مع مبادئ الدولة التنموية؛ التي تعتمد على: جهاز رقابي مهني، مؤسسات مستقلة، وشراكة منضبطة مع القطاع الخاص.

أما ملامح إصلاح القطاع المصرفي، فهي:

1 - مراجعة الإطار القانوني: مع الحفاظ على جوهر القانون 2001/28، تُعدّل بنود الملكية والحوكمة لمنع الاحتكار وضمان الشفافية وربط العمل المصرفي بمبدأ الإفصاح والمساءلة.

2 - إعادة هيكلة مجالس الإدارة: استبعاد الشخصيات المرتبطة بالفساد، واعتماد معايير مهنية صارمة، تماشياً مع التحول الأوسع في بنية الإدارة العامة.

3 - بناء نظام رقابي مستقل: منح المصرف المركزي استقلالية فعلية، وتطبيق معايير بازل، وربط القطاع بالمدفوعات الإلكترونية التي بدأت الدولة بتعميمها بعد 2024.

4 - إعادة توجيه دور البنوك نحو التنمية: تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاعات الاستراتيجية التي تشكل محور الاقتصاد الجديد.

5 - شراكات عادلة مع بنوك عربية وأجنبية: تتم شراكات جديدة وفق قواعد شفافة من دون فرض شركاء سياسيين.

وكنتيجة

تكشف تجربة البنوك الخاصة في سوريا أن التشريع وحده لا يبني قطاعاً مصرفياً فعّالاً، وأن غياب الدولة المؤسسية ومبدأ الحوكمة قاد إلى إفراغ هذا القطاع من دوره، ومع التحول الراهن نحو بناء دولة تنموية؛ تعتمد على: مؤسسات مستقلة، جهاز رقابي مهني، وسياسات مالية واضحة، تتاح فرصة حقيقية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليصبح أحد ركائز الإقلاع الاقتصادي.

إن نجاح هذه العملية سيحوّل البنوك الخاصة؛ من أدوات خاضعة لشبكات السلطة المخلوعة إلى مؤسسات تنموية تخدم اقتصاداً وطنياً قائماً على: الشفافية ، الكفاءة، وسيادة القانون.

تحوّلات الصيرفة الإسلامية في سوريا (2007 – 2025)

دراسة تحليلية في الأسس التشريعية ومسار الأداء وتحديات مرحلة إعادة التأسيس

شهد القطاع المصرفي السوري تحوّلات بنيوية عميقة؛ أعادت تشكيل وظيفته ودوره في الاقتصاد الوطني، فقد بدأ المسار بـ: تحرير تدريجي للقطاع المصرفي، إنهاء الاحتكار الحكومي، فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة تقليدية، وصولاً إلى السماح بإحداث المصارف الإسلامية التي شكّلت نقطة انعطاف مهمة في تاريخ النظام المالي السوري.

ومع تأسيس أول مصرف إسلامي في عام 2007، ظهر نموذج مصرفي جديد؛ يعتمد أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل: المرابحة، المشاركة، الإجارة، والاستصناع، ما جذب شريحة واسعة من العملاء الذين كانوا يتجنّبون التعامل مع المصارف التقليدية، وقد ساهم ذلك في: توسيع قاعدة المتعاملين، تعزيز الشمول المالي، وإدخال أدوات تمويلية جديدة إلى السوق السورية، غير أنّ التجربة لم تكن مستقرة؛ إذ واجهت المصارف الإسلامية تحديات كبيرة نتجت عن الفساد المؤسسي للنظام المخلوع، ثم انطلاق الثورة عام 2011، وما تبع ذلك من عقوبات وعزلة مالية، وأدى ذلك إلى: انكماش القطاع المصرفي بأكمله، تقلّص قدرته على تمويل النشاط الاقتصادي، وانكشاف محدوديته أمام بيئة شديدة الاضطراب.

وبالرغم من هذه الظروف، تمكنت المصارف الإسلامية من الصمود والحفاظ على وجودها المؤسسي، ومع التحوّل السياسي والاقتصادي بعد التحرير في عام 2025، ودخول البلاد مرحلة إعادة التأسيس وبناء الدولة، أصبحت المصارف الإسلامية جزءاً من رؤية اقتصادية جديدة تسعى إلى: إعادة بناء القطاع المالي، تطوير أدوات التمويل، وتعزيز دوره في عملية إعادة الإعمار والتحول نحو نموذج الدولة التنموية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور تجربة الصيرفة الإسلامية في سوريا، بين (2007 _ 2025)، عبر تتبع: الإطار التشريعي، مسار الأداء المالي، التحديات الهيكلية خلال الحرب، والتحولات التي رافقت مرحلة إعادة التأسيس بعد 2025، مع بيان التحديات والفرص المستقبلية.

الإطار التشريعي والمنهجي للصيرفة الإسلامية في سوريا

الأساس القانوني للصيرفة الإسلامية: شكّل المرسوم رقم 35 لعام 2005 نقطة انطلاق أساسية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في سوريا، إذ أتاح للمستثمرين المحليين والأجانب تأسيس مصارف؛ تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ضمن ثلاثة مرتكزات رئيسة:

- تحريم الفائدة واستبدالها بصيغ قائمة على النشاط الحقيقي.
- وجود هيئة رقابة شرعية داخل كل مصرف تشرف على الالتزام بالأحكام الشرعية.
- خضوع المصارف الإسلامية لإشراف المصرف المركزي، من حيث: الملاءة، السيولة، وإدارة المخاطر.

كما وضع التشريع إطاراً واضحاً للفصل بين أموال المساهمين وأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، وألزم المصارف بتطبيق سياسات محاسبية خاصة بطبيعة التمويل الإسلامي.

الصيغ التمويلية المعتمدة: تستخدم المصارف الإسلامية في سوريا مجموعة من الصيغ التمويلية، أبرزها: المرابحة (الأكثر انتشاراً)، المشاركة، الإجارة، الاستصناع.

التحول المؤسسي في البيئة التشريعية: تطورت البيئة التشريعية تدريجياً، عبر: تعزيز قواعد الملاءة، تطوير أنظمة الرقابة، مواءمة بعض معايير إدارة المخاطر مع المعايير الدولية، ومع انتصار الثورة أصبحت الصيرفة الإسلامية _ بعد 2025_ جزءاً من مشروع إعادة هندسة الدولة والقطاع المالي، بما يشمل: تعزيز دور الهيئات الشرعية المركزية- توحيد المعايير المحاسبية- السماح بنوافذ إسلامية داخل المصارف التقليدية- تحديث الإطار الرقابي، بما ينسجم مع التحول نحو دولة تنموية قادرة ومركزية القرار.

مرحلة التأسيس والانتشار الأول (2007 – 2011)

الانطلاق والنمو الأولي: بدأت التجربة بإطلاق أول مصرف إسلامي عام 2007، تبعه مصرفان آخران خلال فترة قصيرة. توسعت المصارف الثلاثة بـ: افتتاح عشرات الفروع، وجذب شريحة واسعة من العملاء.

تطور الموجودات والتمويل: حقق القطاع نمواً ملحوظاً؛ فقد ارتفعت الموجودات من 45 مليار ليرة عام 2008 إلى 98 مليار ليرة عام 2010، وارتفع التمويل من 1.6 مليار ليرة عام 2007 إلى 43 مليار ليرة عام 2010.

هيمنة المرابحة وضعف المشاركة: هيمنت المرابحة على معظم العمليات، نتيجة: ضعف الخبرة في إدارة مخاطر المشاركة، هشاشة البيئة الاستثمارية، إضافة إلى الطابع التجاري للاقتصاد السوري.

المعوقات البنيوية: عانت المصارف الإسلامية من: نقص الكوادر المؤهلة، ضعف الوعي الشرعي لدى العملاء، غياب أدوات سيولة إسلامية، القيود البيروقراطية، ومحدودية السوق المالية، وبالرغم من ذلك، بنت المصارف قاعدة صلبة ساعدتها على الصمود لاحقاً.

المصارف الإسلامية خلال الحرب والعقوبات (2011 – 2020)

الصمود التشغيلي: بالرغم من الحرب والانهيار الاقتصادي؛ واصلت المصارف الإسلامية عملها ولم يخرج أي منها من السوق، مستفيدة من بنيتها المؤسسية التي أُسست قبل الحرب.

أثر العقوبات والعزلة المالية: أدت العقوبات إلى: توقف العلاقات المصرفية الخارجية، صعوبة التحويلات الدولية، ضعف إدارة السيولة، وغياب الأدوات المالية الإسلامية المتقدمة (صكوك، أسواق منظمة..).

انتقال التمويل نحو الأدوات منخفضة المخاطر: تراجعت أدوات المشاركة والمضاربة، وزادت المرابحة قصيرة الأجل لتقليل المخاطر، ما أبعد المصارف عن دورها التنموي المفترض.

التحديات التشغيلية: واجهت المصارف: صعوبة الوصول إلى الفروع المتضررة؛ إلى جانب مخاطر نقل النقد، ضعف الأنظمة الرقمية؛ إضافة إلى تراجع التدريب والكفاءات، وبالرغم من ذلك، حافظت على دورها في ضمان الحد الأدنى من النشاط المالي في البلاد.

إعادة التموضع والتوسع الاسمي (2020 – 2024)

- دخول المصرف الوطني الإسلامي: أدى دخول مصرف إسلامي جديد إلى: توسيع المنافسة وزيادة الطلب على التمويل الإسلامي.
- تضخم الأصول من دون توسع فعلي: ارتفعت الأصول نتيجة التضخم، لا نتيجة توسع النشاط، ما كشف حاجة المصارف إلى تطوير منتجات جديدة أكثر ارتباطاً بالنشاط الحقيقي.
- التفكير في أدوات مالية جديدة: برزت توجهات نحو إصدار الصكوك، لكنها تعطلت بسبب الفساد والعقوبات آنذاك.

مرحلة التحول السياسي والاقتصادي وانتصار الثورة (2025)

تزامن عام 2025 مع إعادة التأسيس المؤسسي للدولة السورية، ما شكّل نقطة انعطاف في مستقبل القطاع المالي.

- الانفتاح المالي النسبي: تعليق جزء من العقوبات وعودة التواصل المالي المحدود وفّرا بيئة أفضل لعمل المصارف الإسلامية.
- الإصلاحات المتعلقة بالمالية الإسلامية: شملت الإصلاحات: تعزيز دور الهيئات الشرعية، تحديث المعايير المحاسبية، السماح بنوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، وتطوير الرقابة المصرفية.
- دور المصارف الإسلامية في إعادة الإعمار: أصبحت الصيغ التمويلية القائمة على الاستصناع والمشاركة؛ أكثر أهمية في مشاريع (البنية التحتية – الإسكان – الطاقة - الزراعة)، ما جعل المصارف الإسلامية لاعباً ضرورياً في إعادة بناء الاقتصاد.

التحديات المستقبلية للصيرفة الإسلامية في مرحلة إعادة التأسيس

التحديات الاقتصادية: تمثلت بـ: ضعف القطاعات الإنتاجية، انخفاض القدرة الشرائية، وتفضيل التمويل قصير الأجل.

التحديات التنظيمية: تمثلت بالحاجة إلى: رفع مستوى إدارة المخاطر، تعزيز الحوكمة، وتطبيق معايير الشفافية الدولية.

الابتكار المالي: تمثل بـ: استمرار الاعتماد المفرط على المرابحة، ضعف أدوات المشاركة والملكية، وغياب الأدوات السوقية مثل الصكوك.

إعادة بناء العلاقات الدولية: تحتاج المصارف إلى: رفع مستوى الامتثال، بناء قنوات مراسلة مصرفية جديدة، واستعادة الثقة العالمية.

فرص مستقبلية

تظهر دراسة تطور الصيرفة الإسلامية في سوريا بين (2007 - 2025) مساراً مركباً يتداخل فيه: السياسي والاقتصادي والتشريعي، فقد شهدت المصارف الإسلامية توسعاً أولياً ناجحاً، ثم صموداً خلال فترة الحرب، ثم إعادة تموضع في ظل التضخم، وصولاً إلى مرحلة إعادة التأسيس المؤسسي منذ 2025 ؛ بعد انتصار الثورة التي فتحت الباب أمام دور أكبر في الاقتصاد الوطني، فالمرحلة المقبلة تمنح المصارف الإسلامية فرصة تاريخية للتحول من مؤسسات تمويل قصير الأجل إلى مؤسسات تنموية فاعلة.

البنك المركزي بين إعادة تعريف الوظائف التاريخية وإعادة هندسة النظام النقدي

قراءة في التحولات العالمية والسورية حتى نهاية 2025

تشكّل البنوك المركزية أحد أهم المؤسسات السيادية في الاقتصاد الحديث، بوصفها الجهات المسؤولة عن: استقرار الأسعار، ضبط السيولة، حماية النظام المالي، وتوجيه التوقعات الاقتصادية، غير أنّ هذه الوظائف لم تظهر دفعةً واحدة، بل تشكّلت عبر مسار تاريخي طويل بدأ منذ القرن السابع عشر، وتوسّع جذرياً خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، وصولاً إلى التحولات العميقة التي شهدها العالم بعد الأزمة المالية عام 2008 وجائحة كوفيد19-، ثم موجة التضخم العالمية بعد 2021.

في هذا المقال قراءةٌ شاملة؛ تجمع بين: التسلسل التاريخي لوظائف البنوك المركزية، التحولات العالمية الحديثة، والنموذج السوري الذي يعيد ربط المؤسسة النقدية بعملية إعادة هندسة الدولة والاقتصاد بعد نهاية عام 2025.

الجذور التاريخية لوظائف البنوك المركزية.. من بنك الحكومة إلى مؤسسة الاستقرار النقدي

ترجع نشأة البنوك المركزية الحديثة إلى تأسيس بنك إنجلترا عام 1694 كأداة لتمويل الخزانة وإدارة الدين العام، وقد تطورت وظائفه تدريجياً لتشمل إصدار العملة وتنظيم القطاع المصرفي، قبل أن يبرز دوره بوصفه "مقرض الملاذ الأخير" في القرن التاسع عشر، وهو الدور الذي أرسى القواعد الأولى لاستقرار النظام المالي.

وفي القرن العشرين، ومع إنشاء نظام بريتون وودز عام 1944 بقيادة الولايات المتحدة، اكتسبت البنوك المركزية دوراً محورياً في إدارة أسعار الصرف، كما ساهم إنشاء الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عام 1913 في بلورة نموذج المؤسسة النقدية الحديثة التي توازن بين الاستقرار المالي والسياسة النقدية.

ومع انهيار نظام الذهب عام 1971، أصبحت السياسة النقدية أكثر استقلاليةً، وبرزت نظريات، مثل: مدرسة النقد بقيادة ميلتون فريدمان، إضافة إلى نماذج "التحيز التضخمي" التي قدّمها بارو وغوردون، والتي أكدت ضرورة استقلال البنك المركزي للحد من الضغوط السياسية، ونتيجة لذلك؛ تسارعت عملية منح البنوك المركزية استقلالية واسعة خلال الثمانينيات والتسعينيات، كما حدث في المملكة المتحدة عام 1997.

التحولات الكبرى في وظائف البنوك المركزية خلال القرن الحادي والعشرين

شهدت بداية القرن الحالي تطوراً نوعياً في وظائف البنوك المركزية، مع اعتماد عدد كبير من الدول نموذج "استهداف التضخم"، الذي يعتمد على تحديد هدف رقمي واستخدام سعر الفائدة لضبط توقعات السوق، غير أنّ الأزمة المالية العالمية عام 2008 كشفت محدودية الأدوات التقليدية، ما دفع البنوك الكبرى إلى: تبني برامج شراء الأصول، التيسير الكمي لضخ تريليونات الدولارات في النظام المالي.

ثم جاءت جائحة كوفيد19- لتدفع هذه المؤسسات إلى تبني تدابير أكثر جرأة، منها: دعم الشركات، شراء سندات الشركات، وتقديم قروض طارئة، ما جعلها فاعلاً أساسياً في الاقتصاد والسياسة الاجتماعية.

وبعد 2021، ومع موجة التضخم العالمية، سارعت البنوك إلى رفع الفائدة، مما أبرز أن الاستقلالية النقدية ليست مجرد مسألة

تقنية بل سياسية، وأن إدارة التضخم تتطلب تواصلاً فعالاً وفهماً عميقاً لاقتصاد السوق.
كما برز دور البنوك في مجال التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية السيادية (CBDC)، التي أصبحت مسؤوليات جديدة للبنوك المركزية في مجالات الدفع الرقمي وحماية البيانات المالية.

التحولات النظرية.. من استقلالية البنك المركزي إلى الدولة التنموية

ترافقت هذه التحولات مع تطور نظري مهم، فبينما ركزت الأدبيات الكلاسيكية على استقلالية البنك المركزي التشريعية والتشغيلية، بدأت الأدبيات الحديثة (مثل مدرسة الدولة التنموية عند تشالمرز جونسون) تؤكد أنّ فعالية السياسة النقدية ترتبط ببنية الدولة نفسها؛ فالدول التي تمتلك بيروقراطية إيجابية قوية - مثل اليابان وكوريا الجنوبية - قادرة على تحويل البنك المركزي إلى فاعل استراتيجي في التنمية، لا مجرد جهة فنية، وبذلك أصبح دور البنك المركزي مرتبطاً بثلاثة عناصر: قدرة الدولة المؤسسية، تماسك النظام المالي، تناغم السياسة النقدية مع السياسة المالية والإنتاجية.
هذا الإطار ضروري لفهم الحالة السورية، حيث لم يعد المصرف المركزي يعمل ضمن بنية مستقرة، بل داخل عملية إعادة تأسيس للدولة.

السياق السوري .. انهيار النظام النقدي القديم وفقدان أدوات السياسة التقليدية

بين 2011 و 2023: تدهورت الليرة السورية بصورة غير مسبوقة، ازدادت هيمنة الاقتصاد غير الرسمي، تراجع دور المصارف، وأصبحت أدوات السياسة النقدية - مثل سعر الفائدة - غير فعالة، ومع انخفاض الاحتياطيات الأجنبية؛ لم يعد المصرف المركزي قادراً على التدخل البناء في سوق الصرف، ومع انتصار الثورة في 8 كانون الأول 2024، أصبحت إعادة بناء النظام النقدي ضرورةً استراتيجيةً، وهكذا تحوّل المصرف المركزي إلى مؤسسة محورية في عملية إعادة تأسيس الدولة.

قرارات وإصلاحات البنك المركزي السوري حتى نهاية عام 2025

1 - التحضير لإطلاق عملة سورية جديدة: أعلن مصرف سوريا المركزي استكمال التحضيرات لإطلاق عملة جديدة تهدف إلى: تقليل العبء النقدي، تعزيز الثقة بالعملة، إدخال خصائص أمنية متقدمة، إعادة ضبط التسعير، وربط الإصلاح النقدي بإصلاح اقتصادي أوسع.
2 - تطوير بنية الدفع الإلكتروني: بهدف: تقليص الاقتصاد الموازي، تعزيز الشفافية، دعم الجباية، وتمكين التحليل المالي.
3 - تعزيز الرقابة المصرفية والاحترازية: بدأ المصرف المركزي تطبيق معايير أكثر صرامة في: إدارة الائتمان، الإشراف على المخاطر، وتقييم ملاءة المصارف.
4 - تبني أدوات تدخل غير مباشرة: استُبدِل التدخل المباشر في سوق الصرف بأدوات قائمة على إدارة السيولة، ما يعكس تحولاً نحو سياسة نقدية مستقرة.

إعادة تعريف دور البنك المركزي السوري بعد 2025

تسمح التطورات المذكورة بتحديد ثلاثة محاور جديدة لوظيفة البنك المركزي:
• الوظيفة النقدية الجديدة: لا يقتصر الدور على ضبط السيولة؛ بل يشمل إعادة تشكيل الإطار النقدي وبناء أداة عملة تعكس قوة الدولة.
• الوظيفة المؤسسية: أصبح البنك المركزي فاعلاً في إعادة بناء الجهاز الإداري للدولة؛ عبر: تعزيز الشفافية، تحديث البيانات، تطوير البنية الرقمية، والحد من الاقتصاد الموازي.
• الوظيفة الاستراتيجية: تتمثل بـ: ربط السياسة النقدية بالسياسات الإنتاجية، ودعم الاستقرار الاجتماعي عبر إدارة التوقعات.

تقييم عام 2025 .. ما تحقق وما بقي من الإصلاح النقدي

أظهرت نهاية 2025 نتائج مختلطة؛ تمثلت بعوامل إيجابية وعوامل تحدٍّ:
• عوامل إيجابية: تمثلت بتحسن قدرة المصرف المركزي على: إدارة السيولة، تقليص نفوذ المضاربة، تقدم كبير في التحول الرقمي، تعزيز الشفافية، وارتفاع الثقة المؤسسية نسبياً.
• عوامل تحدٍّ: تمثلت بـ: استمرار ضعف القاعدة الإنتاجية، وجود فجوة ثقة بين الجمهور والمصارف، هشاشة الجغرافيا الاقتصادية، اعتماد السوق على النقد الأجنبي، والحاجة إلى استقلال قضائي أكثر قوة.

آفاق ما بعد 2025 .. نحو نموذج نقدي جديد

تشير المؤشرات إلى أن المرحلة الآتية ستشهد سياسةً نقديةً أكثر انضباطاً، وتوسعاً متزايداً؛ في الدفع الإلكتروني، وترابطاً أعلى؛ بين السياسة النقدية والإنتاجية، إضافة إلى تحول البنك المركزي إلى محور إعادة بناء الدولة وليس فقط الاقتصاد.

خلاصة القول

إن تتبع التاريخ الطويل للبنوك المركزية يكشف أن هذه المؤسسات تتطور مع تطور الدولة نفسها.
وفي الحالة السورية؛ يمثل عام 2025 نقطةً فاصلةً، فقد انتقل المصرف المركزي؛ من وضع كان فيه عاجزاً عن ممارسة وظائفه إلى فاعل مركزي في إعادة تأسيس النظام النقدي والمالي، ومع: التحضير للعملة الجديدة، تحديث البنية الرقمية، وتعزيز الرقابة، بدأت ملامح نموذج نقدي جديد تتشكل.

بين الفائدة وتقاسم المخاطر..

مقارنة تحليلية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية في سوريا في ظل إعادة تشكل النظام المصرفي (2010– 2025)

شهد القطاع المصرفي السوري خلال الفترة الممتدة بين (2010 _ 2025) تحولات عميقة؛ أثرت في بنيته التنظيمية وطرائقه التشغيلية، مدفوعةً بعوامل اقتصادية وسياسية متلاحقة.

وقد برزت أهمية المقارنة بين النموذجين الإسلامي والتقليدي، نتيجة اختلاف أسسهما النظرية وآليات إدارة المخاطر وهيكل العلاقة مع العملاء، ومع ظهور بيئة تنظيمية جديدة عقب سقوط النظام المخلوع وانتصار الثورة عام 2025، أصبحت دراسة الفروق بين النموذجين أكثر وضوحاً ومنهجية؛ إذ ساهمت هذه التحولات في توفير إطار مؤسسي أكثر شفافية وفاعلية، ما يسمح بتحليل متوازن لفهم موقع ودور كل نموذج في الاقتصاد السوري، ويقدم هذا المقال قراءةً؛ تركز على الفروق الجوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، ضمن سياق تطور القطاع المصرفي السوري.

الأسس النظرية للنموذجين

يعتمد النظام التقليدي على آلية الإقراض بالفائدة باعتبار الودائع قروضاً مضمونة، ويستند دخله إلى: الفوائد، العمولات، وفروقات التسعير، ما يجعل العلاقة بين المصرف والعميل علاقة دائن بمدين، ويتميز هذا النموذج بـ: بنية بسيطة، وقدرة على تحقيق تدفقات مالية مستقرة نسبياً.

في المقابل، يقوم النظام الإسلامي على حظر الربا والغرر، والاعتماد على صيغ تمويل قائمة على الأصول، مثل: المرابحة، المشاركة، المضاربة، السَلم، والإجارة، فالعلاقة هنا استثمارية قائمة على تقاسم المخاطر، وهو ما يجعل المصرف طرفاً في النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبالرغم من التعقيد التشغيلي، يتيح هذا النموذج مشاركة أكبر في الربح والخسارة، ويستجيب لميل شريحة واسعة من المتعاملين إلى المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

تطور البيئة المصرفية السورية (2010– 2025)

شهدت الأعوام (2004 – 2010) توسعاً كبيراً في دور المصارف الخاصة، خصوصاً الإسلامية منها، التي دخلت السوق _ بقوة _ بفضل تزايد الطلب المجتمعي على منتجات شرعية، ثم جاءت سنوات الثورة عام 2011 التي واجهها النظام المخلوع بقوة السلاح لتفرض تحديات كبرى؛ تجسدت في: تدهور سعر الصرف، تراجع النشاط الإنتاجي، ارتفاع نسب القروض المتعثرة، وتضخم المخصصات الائتمانية، ما انعكس على أداء مختلف المصارف بصورة حادة.

أما مرحلة 2025، بعد سقوط النظام المخلوع، فقد تميزت بـ: إعادة بناء الإطار الرقابي والمؤسسي؛ مع تحسين مستويات الشفافية، رفع رؤوس الأموال، توسيع الخدمات الرقمية، وإعادة تنظيم العلاقة بين المصارف والجهات الرقابية، هذه البيئة الجديدة مكّنت من إعادة تقييم الأداء بصورة أكثر موضوعية،

وأبرزت الفروق البنيوية بين النموذجين بصورة أوضح مما كان عليه الوضع خلال سنوات عدم الاستقرار.

أثر التحولات المؤسسية في تفاعل النموذجين

أسهمت إعادة الهيكلة المؤسسية؛ التي رافقت انتصار الثورة، في تخفيف القيود التي كانت تحدّ من قدرة الصيغ الإسلامية - ولاسيما المشاركة والمضاربة - على التوسع. كما أتاحت للمصارف التقليدية فرصة تحديث أنظمتها للحوكمة وتعزيز آليات إدارة المخاطر، ونتيجة لذلك، ظهرت الفروقات بين النموذجين؛ في سياق تنظيمي أكثر توازناً؛ سمح بكشف نقاط القوة والضعف في كل منهما، بناءً على مؤشرات أداء واضحة.

مقارنة تحليلية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية

1 - مصادر الدخل: تعتمد المصارف التقليدية على سعر الفائدة كمصدر رئيس للدخل، ما يوفر لها استقراراً نسبياً في التدفقات النقدية، أما المصارف الإسلامية فتستمد أرباحها من هوامش المرابحة وصيغ المشاركة والرسوم، وهو ما يجعل دخلها أكثر ارتباطاً بتقلبات السوق والأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

2 - هيكل التمويل: تتميز المصارف التقليدية بهيكل بسيط يعتمد على: الودائع الجارية، ودائع التوفير، والودائع لأجل، في المقابل، تستخدم المصارف الإسلامية حسابات استثمارية مقيدة وغير مقيدة، إضافة إلى الحسابات الجارية، ما يفرض عليها إدارةً أكثر تعقيداً للمخاطر وتوزيعاً دقيقاً للأرباح؛ بما يتوافق مع طبيعة كل حساب.

3 - الكفاءة التشغيلية: تميل المصارف التقليدية إلى تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى بفضل بساطة العقود وانخفاض تكاليف التشغيل، أما المصارف الإسلامية فتتحمل أعباء إضافية تتعلق بـ: عمليات البيع والشراء الفعلية، الالتزام بالرقابة الشرعية، ومراجعات إضافية للعقود والصيغ التمويلية.

4 - جودة المحفظة الائتمانية: تشير التجربة السورية إلى ارتفاع نسبي في القروض غير المنتجة لدى المصارف الإسلامية بسبب ارتباط تمويلها بأنشطة تجارية مباشرة تتأثر بحدة التقلبات الاقتصادية، في المقابل تمتلك المصارف التقليدية أدوات أكثر استقراراً في إدارة المخاطر وتعتمد على ضمانات عقارية وقروض قصيرة الأجل تقلل من تعرضها للمخاطر.

5 - التقارير المالية والشفافية: تتميز هياكل المصارف التقليدية بوضوح أكبر في التقارير المالية نتيجة بساطة المنتجات، أما المصارف الإسلامية فتعرض حسابات متعددة تتطلب شفافية عالية، ومراجعة شرعية مستمرة، وإفصاحاً تفصيلياً عن طرق توزيع الأرباح.

التحولات الحديثة ودلالاتها

أصبحت الرقمنة عاملاً مركزياً في تنافسية القطاع المصرفي، وقد حققت المصارف الإسلامية تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، بينما سرّعت المصارف التقليدية خطواتها بعد 2021، كما تغيّر سلوك العملاء باتجاه الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، ما دفع المصارف إلى تطوير بنيتها الرقمية. وفي ظل التضخم، بادرت المصارف الإسلامية إلى رفع رؤوس أموالها بوتيرة أسرع، بينما حافظت المصارف التقليدية على سياسة تمويلية أكثر تحفظاً، وتواصل المصارف الإسلامية العمل على استعادة دورها في صيغ المشاركة، مقابل استمرار المصارف التقليدية في تفضيل التمويل التجاري قصير الأجل.

ختاماً..

تكشف المقارنة بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية في سوريا، خلال الفترة (2010 – 2025)، عن اختلافات بنيوية تتجاوز نطاق التشغيل إلى الفلسفة الاقتصادية ونمط إدارة المخاطر ودور كل نموذج في الاقتصاد الحقيقي. فقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرةً واضحةً على جذب المدخرات اعتماداً على الثقة الشرعية، لكنها كانت أكثر تعرضاً للمخاطر بسبب ارتباطها المباشر بالأنشطة الإنتاجية، في المقابل، حافظت المصارف التقليدية على كفاءة تشغيلية أعلى واستقرار نسبي في محفظتها الائتمانية. ومع ذلك، فإن التحول المؤسسي الذي أحدثه سقوط النظام المخلوع وانتصار الثورة عام 2025، فتح الأبواب أمام كلا النموذجين؛ عبر بيئة تنظيمية أكثر شفافية وانفتاحاً، ما أتاح: توسيع المنتجات المالية، تعزيز الحوكمة، وتطوير قنوات التمويل بما يخدم إعادة بناء الاقتصاد السوري. وفي ضوء هذا الانفتاح الجديد، يعتمد مستقبل التنافس بينهما على: القدرة على الابتكار والاستجابة لاحتياجات السوق، وتقديم أدوات تمويل أكثر فاعلية في المرحلة المقبلة.

البنوك الإلكترونية في سوريا بعد التحرير..

رافعةٌ لإعادة بناء القطاع المالي وترسيخ الدولة التنموية

يشهد النظام المصرفي العالمي تحولاً عميقاً نحو الرقمنة، حيث باتت البنوك الإلكترونية تمثل نموذجاً مؤسسياً جديداً؛ يقدم خدماته عبر القنوات الرقمية من دون الحاجة إلى فروع مادية.

وفي السياق السوري، تتجاوز أهمية هذا التحول حدود التحديث التقني، لتصبح جزءاً أساسياً من مشروع إعادة بناء الدولة؛ بعد عقود من: التشوه البنيوي، تراجع الثقة العامة، اتساع الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية خلال سنوات الحرب.

إن تأسيس بنوك إلكترونية حقيقية يمكن أن يشكل خطوةً استراتيجية لـ: إطلاق عملية التعافي الاقتصادي، دعم الشمول المالي، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي؛ بما يتوافق مع متطلبات عملية الإعمار، إضافة إلى تعزيز قدرة الدولة على إدارة مواردها ومكافحة الفساد وترسيخ نموذج الدولة التنموية.

ماهية البنوك الإلكترونية وتحوّل النموذج المصرفي

تُعد البنوك الإلكترونية مؤسسات مالية؛ تعمل حصراً عبر القنوات الرقمية، وتقدم خدمات متكاملة؛ تشمل: فتح الحسابات، التحويلات، الإقراض، إدارة المحافظ، والدفع والتحصيل من دون الحاجة إلى فروع مادية.

ويقوم هذا النموذج على منصات رقمية آمنة وسهلة الاستخدام، مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ما يؤدي إلى: خفض التكاليف التشغيلية، وتسريع تنفيذ العمليات المالية بدقة أعلى من النظام التقليدي. وبذلك يتحول النشاط المصرفي من "خدمة مرتبطة بالمكان" إلى "خدمة مرتبطة بالوصول الرقمي"، الأمر الذي يوسع قاعدة المتعاملين ويرفع مستوى التنافسية والجودة.

نماذج العمل الرقمية ومسار التحول المناسب لسوريا

تتبنى الأنظمة المصرفية في العالم ثلاثة نماذج رئيسة للتحول الرقمي يمكن لسوريا أن تعتمدها كخريطة طريق تدريجية.

يتمثل النموذج الأول في إنشاء وحدات رقمية داخل البنوك التقليدية، وهي خطوة تمهيدية تُحسّن الخدمات الحالية والتطبيقات المصرفية من دون تغيير جذري في الهيكل البنكي.

أما النموذج الثاني، وهو "الصيرفة كخدمة"، فيقوم على شراكة بين بنك تقليدي يوفر البنية الخلفية؛ وشركة تقنية تدير الواجهة الرقمية، وهو نموذج ملائم لبيئة تحتاج إلى بناء تدريجي مثل سوريا. ويأتي النموذج الثالث، وهو الأكثر تقدماً، ليمثل البنوك الرقمية المستقلة، التي تعمل بالكامل عبر الإنترنت وتقدم خدمات مكافئة أو أوسع من البنوك التقليدية من دون أي حضور مادي.

إن تبني هذه النماذج ـ بالتدرج ـ يمكّن سوريا من الانتقال السلس؛ من الرقمنة الجزئية إلى البنوك الرقمية الكاملة؛ مع ضمان الاستقرار وتقليل المخاطر التشغيلية.

البنوك الإلكترونية كضرورة لإعادة بناء القطاع المالي

تواجه سوريا بعد التحرير تحديات عميقة؛ تتمثل بـ: ضعف البنية المصرفية التقليدية، تراجع الثقة العامة، واتساع التعاملات النقدية غير المنظمة، ويمكن للبنوك الإلكترونية أن تلعب دوراً حاسماً في معالجة هذه الإشكالات. فهي تدعم التعافي الاقتصادي؛ عبر تقديم خدمات منخفضة التكلفة وسريعة التنفيذ، ما يعزز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويخفف الضغط عن الفروع التقليدية.

كما تعزز الشفافية ومكافحة الفساد؛ من خلال تسجيل العمليات رقمياً وتقليل التدخل البشري، الأمر الذي يحدّ من احتمالات التلاعب والرشوة، إلى جانب ذلك، تُعوّض البنوك الرقمية ضعف البنية المصرفية المتضررة لأنها توفر خدمات

واسعة من دون الحاجة إلى انتشار مادي كبير، وهو عامل بالغ الأهمية في المناطق التي تضررت بنيتها التحتية.
وتسهم هذه البنوك أيضاً في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة عبر خدمات دقيقة وسريعة وشاملة؛ تعيد دمج المواطنين في النظام الاقتصادي الرسمي.

الشمول المالي كمسار استراتيجي

تشكّل البنوك الرقمية أداةً محورية لتوسيع الشمول المالي في سوريا، حيث ظل جزء كبير من السكان خارج النظام المصرفي.
ومن خلال تمكين المواطنين من: فتح الحسابات عن بُعد، إيصال الخدمات إلى المناطق الريفية والمهمشة، وخفض التكاليف التي كانت تشكل عائقاً أمام الاندماج المصرفي، تصبح هذه البنوك وسيلة فعالة لـ: دعم الدفع الإلكتروني الحكومي والخاص، ودمج الشباب ورواد الأعمال في الاقتصاد الرسمي.
كما يشكل تعميم وسائل الدفع الإلكتروني خطوةً أساسية لتحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد نقدي هش إلى اقتصاد منظم وشفاف.

الأمن السيبراني وحماية المستخدم

تشكل حماية البيانات شرطاً رئيساً لنجاح البنوك الإلكترونية، ولاسيما مع توسع الخدمات الرقمية، ولهذا يجب أن تبنى المنظومة المصرفية على: طبقات حماية متعددة، نظم تحقق قوية تعتمد على المصادقة الثنائية، إضافة إلى مراكز مراقبة أمنية متخصصة قادرة على رصد الهجمات السيبرانية والتعامل معها، كما ينبغي إطلاق حملات توعية تمنع مشاركة البيانات الحساسة، ووضع تشريعات واضحة لحماية حقوق المستخدم، بما يضمن بناء الثقة الرقمية ويؤسس لبيئة آمنة قادرة على استيعاب النمو المتسارع في الخدمات الإلكترونية.

المتطلبات التشريعية والتنظيمية

يتطلب بناء البنوك الرقمية في سوريا: تطوير إطار قانوني حديث؛ ينظم شروط الترخيص وضوابط الحوكمة وإدارة المخاطر وحماية المستهلك، إلى جانب وضع قواعد واضحة لاستخدام البيانات، تحديد العلاقة بين البنوك الرقمية والبنوك التقليدية، وتنظيم الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية.
ويُعد إصدار قانون خاص بالبنوك الرقمية خطوةً أساسية لـ: ضبط الممارسات غير القانونية، وفتح الطريق أمام الابتكار والمنافسة وتسريع عملية التحول الرقمي.

بناء القدرات البشرية

لا يمكن للتحول الرقمي أن ينجح من دون كوادر مؤهلة تمتلك خبرات في: أمن المعلومات، تطوير الأنظمة والمنصات، تحليل البيانات، تصميم تجربة المستخدم، وإدارة المخاطر الرقمية.
وعليه يجب على البنوك السورية الاستثمار في: تدريب موظفيها، وبناء شراكات مع الجامعات والمعاهد التقنية لضمان توافر الموارد البشرية القادرة على قيادة هذا التحول.

تقييم الوضع الحالي في سوريا

لا تزال البنوك الالكترونية السورية في مرحلة الرقمنة الجزئية، حيث تُقدّم خدمات محدودة؛ عبر الهواتف المحمولة وبعض بوابات الدفع الإلكتروني.
وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات، إلا أنها ما زالت بعيدة عن مستوى البنوك الرقمية الكاملة التي توفر خدمات: ائتمان، استثمار، وإدارة حسابات متكاملة عبر الإنترنت. ومع ذلك، يشكل هذا الواقع قاعدةً؛ يمكن البناء عليها للانتقال إلى نموذج مصرفي رقمي أكثر تطوراً وشمولاً.

خريطة طريق مقترحة لسوريا

يمكن لسوريا اعتماد خريطة طريق تدريجية للتحول نحو البنوك الرقمية، تبدأ بتعزيز الرقمنة داخل البنوك التقليدية؛ عبر: تحديث الأنظمة، توسيع المحافظ الإلكترونية، وتحسين واجهات التطبيقات.
يلي ذلك إطلاق منصات رقمية شبه مستقلة تقدم خدمات أكثر شمولاً مستفيدةً من البنية المصرفية الحالية، وصولاً إلى إنشاء بنوك رقمية مستقلة بالكامل تفتح المجال أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعزز الابتكار والمنافسة، وتحوّل سوريا إلى بيئة مالية رقمية متقدمة.
ونهاية يمكننا التأكيد على أن تأسيس البنوك الإلكترونية في سوريا _ بعد التحرير _ يمثل ضرورةً استراتيجية لـ: إعادة بناء القطاع المالي، تطوير قدرات الدولة، وتوسيع الشمول المالي، ودعم الاقتصاد الإنتاجي.
وتشكل هذه البنوك فرصةً حقيقية لـ: تجاوز إرث الاقتصاد الريعي، وبناء بيئة مالية أكثر شفافية وكفاءة ومشاركة مجتمعية. ومع: توافر الإطار التشريعي المناسب، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقة والأمان السيبراني؛ يمكن للبنوك الإلكترونية أن تصبح رافعةً مركزية لـ: إعادة تأسيس الاقتصاد السوري وربطه بالمنظومة المالية الإقليمية والدولية.

إعادة ضبط ميزانيات المصارف.

كيف يحوّل القرار 1580 خسائرَ الانكشاف إلى رافعة إصلاح مصرفي؟

يمثّل قرار مصرف سوريا المركزي؛ القاضي بإلزام المصارف بالاعتراف بخسائرها الناجمة عن انكشافها على القطاع المالي اللبناني، نقطة تحوّل أساسية في مسار إعادة هيكلة النظام المصرفي السوري، فالقرار لا يقتصر على تصحيح الميزانيات، بل يفتح الباب أمام إصلاحات مؤسسية ومالية؛ يمكن أن تعيد تشكيل القطاع على أسس أكثر صلابة وشفافية.

وتشير البيانات المتداولة إلى أنّ حجم الانكشاف يبلغ نحو 1.6 مليار دولار، أي ما يقارب ثلث إجمالي ودائع المصارف الخاصة السورية، ما يعكس حجم التشوّه الذي طال الميزانيات خلال السنوات الماضية، والحاجة الملحّة لاتخاذ خطوة جريئة لإعادة تقييم هذه الأصول المتعثرة.

الاعتراف بالخسائر بوصفه آلية لبناء الثقة

إن كشف الحجم الحقيقي للخسائر، مهما كان ثقيلاً مثل نقطة انطلاق ضرورية لاستعادة الثقة في القطاع المالي. فلا يمكن للأسواق أن تُدار بأرقام غير دقيقة، ولا لأي خطة إصلاح مصرفي أن تستند إلى ميزانيات تخفي فجوات كبيرة. من هذا المنطلق، شكّل القرار خطوة نحو تأسيس بيئة مالية أكثر شفافية، وأنهى مرحلة طويلة من «ترحيل الخسائر» .

مواءمة الممارسات المصرفية مع المعايير العالمية

ينسجم القرار مع تطبيق معايير IFRS 9 التي تعتمد منهج "الخسائر الائتمانية المتوقعة"، وهو معيار جوهري في تحديث القطاع المصرفي على المستوى الدولي.

ويُعدّ إدراج الانكشاف الخارجي خطوةً تنقل المصارف؛ من إدارة تقوم على ردّ الفعل؛ إلى إدارة تقوم على التوقع والتحوّط.

وبالرغم من أن حجم الخسائر كبير نسبياً، (1.6 مليار دولار) فإن إدخالها ضمن نموذج محاسبي واضح يُعتبر حجر أساس لبناء قطاع مصرفي منضبط ويعتمد على الحوكمة الحديثة.

خطوة أساسية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي

عند تحديد الخسائر بدقة، يصبح تصميم برامج إعادة الرسملة أكثر فاعلية وواقعية، حيث يحتاج القطاع المصرفي إلى رساميل حقيقية قادرة على تمويل الإنتاج والتجارة. هذا لا يمكن تحقيقه مع ميزانيات «مجمّلة» أو ناقصة. ويستدعي ذلك: إعادة هيكلة الرسامیل، تعزيز ملاءة المصارف، وتشجيع اندماج الكيانات الضعيفة في مصارف أكبر وأكثر قدرة، ما يساهم في بناء قطاع مصرفي أكثر تماسكاً وقوة في مواجهة التحديات.

إزالة التشوّه الأكبر في الميزانيات.. الانكشاف الخارجي

منذ عام 2019، تحولت الأرصدة المودعة في المصارف اللبنانية إلى أصول مجمّدة وغير قابلة للاستخدام الفعلي.

ومع بلوغ قيمة هذا الانكشاف نحو 1.6 مليار دولار، كان تجاهله يعني الإبقاء على ميزانيات غير معبّرة عن الواقع.

يسمح القرار بتنظيف الميزانيات من هذا التشوّه الجوهري، ويوجّه المصارف للعودة إلى دورها الطبيعي: تمويل الاقتصاد المحلي، ودعم التجارة والإنتاج، بدلاً من الاعتماد على شبكات خارجية عالية المخاطر.

الاستعداد لمرحلة الانفتاح الاقتصادي القادم

يُعدّ وجود قطاع مصرفي شفاف ومتين شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية. ومن هذه الزاوية، يشكّل القرار رسالةً إيجابية بأن سوريا تتجه نحو إعادة بناء مؤسساتها المالية وفق معايير عالمية.

فالخسائر الكبيرة ليست نهاية الطريق؛ بل يمكن أن تصبح نقطة انطلاق لإصلاح عميق إذا عولجت ضمن إطار مؤسسي واضح وقابل للتطبيق.

اعتراف مدعوم بإصلاح

على الرغم من التكلفة المحاسبية العالية لقرار الاعتراف بخسائر الانكشاف على لبنان، والتي تُقدّر بنحو 1.6 مليار دولار، فإن الخطوة تفتح باباً لإعادة بناء القطاع المصرفي على أسس أكثر واقعية وصلابة عبر: تعزيز الشفافية، تطبيق المعايير الحديثة، تنظيف الميزانيات، وتحسين قدرة المصارف على تمويل الاقتصاد الحقيقي. إنها ليست مجرد معالجة لخسائر الماضي، بل هي استثمار في مستقبل النظام المصرفي السوري.

سوق دمشق للأوراق المالية

تاريخها وبنيتها وآلية عملها

النشوء والتطور والهيكل التشغيلي حتى نهاية 2025

العالم الاقتصادي

تُعد أسواق الأوراق المالية من الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الحديث، حيث تلعب دوراً مهماً في: تعبئة المدخرات، تمويل الشركات، تسعير الأصول، إدارة المخاطر، ودعم الحوكمة والشفافية.
في الحالة السورية، تكتسب هذه الوظائف أهمية خاصة مع التحول الاقتصادي الذي بدأ بعد مرحلة التحرير عام 2024، حيث برزت الحاجة لإعادة بناء مؤسسات مالية حديثة لتنظيم النشاط الاقتصادي وتوسيع الاستثمار. وبذلك، أصبحت سوق دمشق للأوراق المالية أكثر من مجرد منصة لتداول الأسهم. فهي أداة تعكس انتقال سوريا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أكثر تنظيماً وكفاءة في إطار إصلاحي يهدف إلى التنمية المستدامة.

جذور نشوء السوق المالية السورية قبل تأسيس سوق دمشق

قبل إنشاء السوق، كان الاقتصاد السوري يعتمد بشكل شبه كامل على القطاع المصرفي، من دون وجود منصة رسمية لتداول الأوراق المالية. ومع بداية الألفية الثالثة، أدى الانفتاح الاقتصادي الجزئي إلى الحاجة الملحة لسوق منظمة لتداول أسهم الشركات المساهمة، ضمن إطار مؤسسي يعزز الشفافية، والرقابة المالية، وينظم النشاط المالي الخاص.
وقد شكّل صدور القانون رقم /22/ لعام 2005 نقطة انطلاق لتأسيس سوق الأوراق المالية السورية، حيث نصّ على إنشاء هيئة مستقلة تشرف على وضع اللوائح وتنظيم شركات الخدمات المالية.

تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية وتطورها التاريخي

- التأسيس الرسمي وبدء التداول (2006 – 2009): أُحدثت السوق قانونياً عام 2006، وبدأت أولى جلسات التداول الفعلية عام 2009 بست شركات فقط، ما شكّل انطلاقة تجريبية لتطوير القواعد التنظيمية والتقنية، وأما اعتماد مؤشر DWX _ منذ اليوم الأول_ فمنح السوق أداة قياس معيارية لمتابعة الأداء.
- مرحلة التوسع الأولى (2009 – 2011): ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى 14 شركة، وتنامى حجم التداول؛ بدعم من دخول المصارف الخاصة وشركات التأمين والصناعة.

تأثير الحرب في سوريا (2011 – 2024)

أدّت الحرب في سوريا (2011 – 2020) إلى تراجع واضح في قيم التداول ومستويات السيولة، وارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين، نتيجة تدهور البيئة الاقتصادية وتراجع النشاط الاستثماري. وعلى الرغم من استمرار عمل السوق خلال هذه السنوات، إلا أن الأداء تأثر بضعف الثقة، ومحدودية عمق السوق، وانخفاض عدد الشركات الفاعلة.
وخلال السنوات اللاحقة حتى عام 2024، بالرغم من ارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى 27 شركة في عام 2021 ثم 37 شركة في عام 2024، بقي هذا التوسع في معظمه ذا طابع عددي أكثر منه نوعياً، إذ استمرت مشكلات انخفاض السيولة، وضعف الإفصاح لدى بعض الشركات، وتفاوت مستويات الالتزام بمعايير الحوكمة، ما جعل التحسن في مؤشرات السوق تحسناً نسبياً ومحدود الأثر.

التوقف المؤقت ما بعد التحرير وإعادة الافتتاح 2025

مثّل إيقاف التداول في سوق دمشق للأوراق المالية أواخر عام 2024، في أعقاب مرحلة التحرير، ثم إعادة افتتاح السوق في حزيران 2025، نقطة تحوّل مفصلية في مسارها المؤسسي والتنظيمي. وقد استُخدم هذا التوقف المؤقت لإجراء مراجعة شاملة لأوضاع الشركات المدرجة، وتشديد متطلبات الإفصاح، والحدّ من الممارسات غير النظامية والتلاعب السعري، إلى جانب إعادة ضبط الإطار الرقابي والتنظيمي، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة.

البنية المؤسسية والتنظيمية لسوق دمشق للأوراق المالية

تتوزع البنية المؤسسية للسوق؛ بين: هيئة الأوراق والأسواق المالية التي تتولى الإشراف والترخيص، وإدارة السوق التي تتولى الجانب التشغيلي. وتشمل هذه البنية: دائرة الإدراج، دائرة التداول والمراقبة، دائرة التقاص والحفظ المركزي، دائرة تكنولوجيا المعلومات، الوحدة القانونية والامتثال.
ويمثّل مركز المقاصة والحفظ المركزي، وصندوق الضمان عنصرين أساسيين للاستقرار؛ عبر: الحدّ من مخاطر الطرف المقابل وضمان تسوية الالتزامات بدقة.

الشركات المساهمة وتوزعها القطاعي

تطوّر عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من 6 شركات عام 2009 إلى 14 شركة عام 2011، ثم 27 شركة عام 2021، وصولاً إلى 37 شركة حتى نهاية عام 2024.

ومع إعادة افتتاح السوق في عام 2025، استمر الإدراج الرسمي لنحو 27 شركة، في حين اقتصر التداول الفعلي على 18 شركة ، نتيجة تشديد المتطلبات التنظيمية والإفصاحية.

ولا يزال القطاع المصرفي يشكّل الحصة الأكبر من الشركات المدرجة والقيمة السوقية، ما يحدّ من التنويع القطاعي ويرفع حساسية السوق، ويبرز الحاجة إلى دعم إدراج شركات صناعية وزراعية وخدمية.وعلى الصعيد الكمي، تشير البيانات إلى أن القيمة السوقية الإجمالية لسوق دمشق للأوراق المالية بلغت في نهاية عام 2025 نحو 24.7 ألف مليار ليرة سورية، في حين سجّلت قيمة التداول خلال الفترة نفسها نحو 23.6 مليار ليرة سورية، وبحجم تداول يقارب 6.6 ملايين ورقة مالية، وهي مؤشرات تعكس استمرار محدودية السيولة وعمق السوق، بما ينسجم مع طبيعة الأسواق الناشئة، ويؤكد الحاجة إلى سياسات تستهدف تعميق السوق وتحسين جودته لا الاكتفاء بتوسيعه شكلياً.

آلية عمل سوق دمشق للأوراق المالية

يعتمد سوق دمشق للأوراق المالية على نظام تداول إلكتروني يشمل جلسة مزاد افتتاحي، تليها مرحلة تداول مستمر، مع حدود للتذبذب السعري ونظام تسوية T+2. ويُعدّ المزاد الافتتاحي أداة محورية لتحديد الأسعار العادلة في سوق منخفضة السيولة، ويساهم مركز المقاصة في ضمان تسوية العمليات بدقة.

نظام T+2 يسمح بتسوية الصفقة خلال يومي عمل، ما يعزز الاستقرار والشفافية. ويتقاطع هذا مع الإصلاحات النقدية بعد 2024 التي ساهمت في تقليص التداولات غير الرسمية وتحسين الامتثال وكفاءة السوق ضمن الإطار الرقابي الرسمي.

الحوكمة وحماية المستثمر

عزّزت الهيئة تطبيق مبادئ الحوكمة؛ عبر: إلزام الشركات بلجان تدقيق ومخاطر تعزيز استقلالية مجالس الإدارة، فرض الإفصاح الفوري، ثم تشديد الرقابة على شركات الوساطة.

وتتوافق هذه الإجراءات مع إصلاحات القضاء الاقتصادي وإنشاء المحاكم المتخصصة، ما يعزز الثقة ويهيئ بيئة استثمارية أكثر نضجاً.

التحديث التشريعي والابتكار المالي بعد التحرير حتى نهاية 2025

عملت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بعد التحرير على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية القائمة، مع إعداد تشريعات جديدة لتحديث أدوات السوق المالية. شملت هذه الجهود تشريع صناديق الاستثمار لتنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتشريعات الصكوك الإسلامية كأدوات تمويل بديلة. كما تم العمل على إنشاء بيئة اختبار تشريعي (Sandbox) لاختبار المنتجات المالية المبتكرة ضمن إطار رقابي مرن. تهدف هذه التوجهات إلى تعميق السوق المالية وتحسين كفاءتها لدعم الاقتصاد الحقيقي، بما يتماشى مع رؤية الدولة التنموية بعد التحرير الاقتصادي.

التحديات البنيوية وآفاق التطور

من أبرزها: محدودية عدد الشركات المدرجة، ضعف التنويع القطاعي، انخفاض السيولة، ومحدودية الثقافة الاستثمارية. في المقابل، تبرز فرص واعدة، أهمها: التحول الرقمي، جذب الاستثمارات طويلة الأجل، إضافة لتنويع أدوات التمويل، دعم القطاعات الإنتاجية، وكذلك تعزيز الاندماج الإقليمي عبر تشريعات حديثة.

محدودية الانطلاق والقدرة على الصمود

يكشف المسار التاريخي لسوق دمشق للأوراق المالية، منذ تأسيسها حتى 2025، أنها ليست مجرد منصة تداول، بل هي انعكاس لتطور البنية المؤسسية للدولة السورية. وبالرغم من الانطلاقة المحدودة والأزمات المعقدة، أظهرت السوق قدرة على الصمود والشروع في مرحلة إعادة تأسيس؛ تقوم على تحديث تشريعي ومؤسسي ونقدي واسع، بهدف تحويلها إلى رافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

رأس المال السوري المهاجر

الثروة المعطّلة ودورها في إعادة بناء اقتصاد منهار

منذ استلام حزب البعث السلطة عام 1963، دخل الاقتصاد السوري في مسار طويل من الاختلالات البنيوية؛ نتيجة نموذج اقتصادي قائم على: مركزية الدولة، تضخم الجهاز البيروقراطي، وضعف الكفاءة الإنتاجية.
وقد اتسع تدريجياً نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وتعززت الأنشطة الريعية، وتراجعت الحوكمة، ما أدى إلى إضعاف قدرات الدولة على إدارة الموارد وتعطيل مسار التنمية وتراجع الطبقة الوسطى.
وفي مطلع الألفية، لم تتمكن سياسات الانفتاح الجزئي من معالجة هذه المشكلات، بل أدت إلى: زيادة نفوذ شبكات غير رسمية، تعميق عدم المساواة، وتآكل القاعدة الإنتاجية، وهو ما شكّل أحد العوامل العميقة لانفجار الاحتجاجات عام 2011.
في هذا السياق، تبرز قضية رأس المال السوري المهاجر؛ بوصفها عنصراً محورياً لفهم الأزمة الاقتصادية، ولتصميم مقاربة فعّالة لإعادة الإعمار، فحجم الثروة السورية _ خارج الحدود _ يعكس خللاً بنيوياً في بيئة الاستثمار المحلية، لكنه يقدّم _ في الوقت ذاته _ إمكانات تمويلية كبيرة؛ يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في إعادة بناء الاقتصاد إذا توفرت مؤسسات قادرة على استيعاب هذا المال وتوظيفه.

تفكك البنية الاقتصادية وخروج رأس المال

انهيار القاعدة الإنتاجية

شهد الاقتصاد السوري تراجعاً حاداً، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 60 %؛ بين عامي 2010 و2020، كما هبطت الطاقة الصناعية إلى أقل من 30 % من مستويات ما قبل الحرب. وتقدّر الإسكوا خسائر البنية التحتية بحوالي 120 مليار دولار، وهو ما أدى إلى: تفكك سلاسل القيمة الإنتاجية، انهيار القدرات التشغيلية، وتعطل محركات النمو التقليدية.

ديناميات هجرة رأس المال

قبل عام 2011، تراوحت قيمة رأس المال السوري الموجود خارج البلاد بين 60 و 80 مليار دولار، ومع اندلاع الحرب تسارع خروج الأموال، بسبب: ضعف الحماية القانونية، غياب الاستقرار الاقتصادي، تدهور بيئة الاستثمار، وتعدد أسعار الصرف.
وتشير دراسات حديثة لعام 2025 إلى أن رأس المال السوري الخارجي، بما يشمل: الأوفشور، العقارات، والشركات المسجلة بأسماء غير سورية، قد تجاوز 200 مليار دولار.

التوزع الجغرافي

للاستثمارات السورية

انتشر رأس المال السوري في عدة دول؛ ففي تركيا تركزت نسبة كبيرة من الصناعيين السوريين، وفي مصر، ازدهرت نحو ثلاثين ألف منشأة صغيرة ومتوسطة يمتلكها سوريون، أما في لبنان، فتُقدَّر الودائع السورية بين 20 و 40 مليار دولار، كما اتجهت شرائح واسعة من رأس المال نحو دول الخليج وأوروبا، ما يعكس قدرة هذا المال على الاندماج في بيئات مختلفة، لكنه يكشف في المقابل حجم الاستنزاف الذي تعرّض له الاقتصاد السوري.

تقدير الثروة الكلية لرأس المال السوري

(داخل وخارج البلاد)

الثروة داخل سوريا: قدّر تقرير UBS/Credit Suisse لعام 2021 الثروة الصافية للأسر السورية بنحو 18 مليار دولار، وبما أن أعلى 10 % من السكان يمتلكون ما يقارب 75 % من هذه الثروة، فإن مجموع ثروة رجال الأعمال داخل البلاد يمكن تقديره بين 7 و14 مليار دولار.

الثروة خارج سوريا: تشير المعطيات إلى أن الثروة السورية الخارجية تتوزع بين أرقام ما قبل الحرب، والتي بلغت 60–80 مليار دولار، والودائع الموجودة في البنوك اللبنانية والتي تتراوح بين 20 و 40 مليار دولار، إضافة إلى تقديرات موسّعة تتجاوز 200 مليار دولار؛ تشمل الاستثمارات الأوفشور، والأصول غير المسجّلة باسم مالكيها الأصليين.

النطاق الإجمالي للثروة

عند جمع هذه التقديرات، يتبين أن إجمالي رأس المال السوري يندرج ضمن نطاقين: الأول محافظ يراوح بين 90 و 130 مليار دولار، والثاني موسّع يتجاوز 200 مليار دولار.

أثر عودة 10– 20 % من رأس المال المهاجر

تكشف النماذج الاقتصادية أن استعادة نسبة صغيرة فقط من رأس المال المهاجر _ ما بين 10 و 20 مليار دولار _ كفيلة بإحداث أثر كبير في الاقتصاد السوري، إذ يمكن أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 10 و 15% خلال خمس سنوات، وأن توفر ما بين 350 و 500 ألف فرصة عمل، إضافة إلى قدرتها على مضاعفة الصادرات الصناعية والزراعية، وإعادة تنشيط جزء كبير من القاعدة الإنتاجية.

القطاعات الأكثر قدرة على استيعاب رأس المال العائد

يمتلك الاقتصاد السوري عدة قطاعات قادرة على استيعاب رأس المال العائد بكفاءة عالية، فالصناعة التحويلية، بما فيها الصناعات النسيجية والدوائية والغذائية والكيميائية والميكانيكية، تُعد من أكثر القطاعات القابلة للنهوض السريع، كما يشكل القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به مجالاً واعداً؛ من خلال مشاريع: الري الحديث، الطاقة الشمسية، والتصنيع الغذائي. ويبرز قطاع البناء والتشييد باعتباره محركاً رئيساً لإعادة الإعمار، إلى جانب قطاع الخدمات اللوجستية الذي يمكن أن ينتعش عبر تطوير الموانئ والمناطق الحرة، كما يفتح قطاع التكنولوجيا، خصوصاً الشركات الناشئة والتحول الرقمي، آفاقاً جديدة لرأس المال الشاب والحديث.

الدروس المقارنة.. عوامل نجاح تعبئة رأس المال الوطني

تظهر التجارب الدولية، ومن بينها تجارب لبنان ومصر وفيتنام، أن تعبئة رأس المال الوطني تتطلب ثلاثة عناصر أساسية: أولها وجود بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة وواضحة، وثانيها وجود جهاز إداري مهني قادر على تنفيذ السياسات بكفاءة، وثالثها اعتماد سياسات صناعية موجّهة نحو الإنتاج والتصدير. وتبرز التجربة الفيتنامية كإحدى أكثر التجارب نجاحاً في الجمع بين رأس المال المحلي والإصلاح المؤسسي الصارم.

التحديات البنيوية أمام عودة الأموال

البيئة التشريعية: لاشك في أن إصدار المرسوم التشريعي رقم (114) لعام 2025 لتعديل قانون الاستثمار يمثل خطوةً مهمةً نحو جذب المستثمرين وتعزيز بيئة الأعمال، إلا أن الأهم في هذه الخطوة يكمن في: تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، ومدى إلتزام الجهات الحكومية بتنفيذ أحكامه بشفافية وفعالية، كما أن التعديل التشريعي وحده لا يكفي مالم يتبعه تنفيذ حقيقي؛ يحقق الثقة والاستقرار للمستثمرين.

البيئة التحتية: تستمر تحديات الكهرباء والنقل والتمويل الإنتاجي في عرقلة أي امكانية لعودة الاستثمارات على نطاق واسع.

الاستقرار النقدي وإصلاح الجهاز المصرفي

بالرغم من تسجيل بعض الاستقرار النسبي في سعر الصرف، فإن هذا الاستقرار لا يزال هشاً ويقوم_ أساساً_ على إجراءات إدارية.

وفي المقابل، ظهرت خطوات إصلاحية داخل القطاع المصرفي كـ: تحسين الرقابة، تنظيم السيولة، تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، ورفع بعض معايير الملاءة والامتثال، وبالرغم من أهميتها، فإن أثرها سيظل محدوداً ما لم تُستكمل بإصلاحات مؤسسية أوسع.

سياسات عملية لجذب رأس المال السوري

تتطلب عودة رأس المال المهاجر تبني سياسات عملية قابلة للتنفيذ. ويمكن أن تبدأ هذه العملية بإنشاء هيئة وطنية تُعنى بعودة الأموال المهاجرة؛ عبر: بناء قاعدة بيانات دقيقة، تقديم خدمات مرافقة، وتنسيق شراكات بين القطاعين العام والخاص، كما يمكن تطوير برنامج حوافز استثماري؛ يتضمن: إعفاءات ضريبية وجمركية واضحة.. وفي الوقت نفسه، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تشكل منصة فعّالة لجذب الاستثمارات؛ من خلال: بنية تحتية متطورة وإجراءات رقمية مبسطة.

ويرتبط نجاح هذه السياسات بإصلاح معمّق للقطاع المصرفي؛ يشمل: زيادة رسملة المصارف، تأسيس بنوك استثمارية، وتفعيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

حقيقة

يمثل رأس المال السوري المهاجر ثروةً كبيرة معطّلة؛ يمكن أن تشكل رافعة حقيقية لإعادة الإعمار؛ إذا توفرت بيئة مؤسسية وقانونية تستوعبه وتوجهه نحو القطاعات الإنتاجية.

وتكشف التقديرات، التي تتراوح بين 90 و 130 مليار دولار في السيناريو المحافظ، وتتجاوز 200 مليار دولار في السيناريو الموسّع عن فرصة نادرة يمكن أن تختصر سنوات من التعافي، غير أن استثمار هذه الإمكانات يتطلب إصلاحات بنيوية عميقة؛ تشمل: الحوكمة، القضاء، القطاع المصرفي، والسياسات الإنتاجية. فعودة الأموال، مهما كانت قيمتها، لن تكون كافيةً؛ ما لم تترافق مع بناء مؤسسات قادرة على تحويل الموارد إلى نمو مستدام وبنية اقتصادية أكثر استعداداً لمواجهة الأزمات المقبلة.

هل يشكّل القرض الحسن أداةً فعّالةً للحد من آثار الجفاف في الزراعة السورية؟

تدخل سوريا، خلال عامي 2025 – 2026، مرحلة تحوّل بنيوي؛ تتجاوز الإصلاح الجزئي إلى مسار أقرب لإعادة تأسيس نموذج الدولة. وقد كشف تفاقم الجفاف وتراجع إنتاج القمح هشاشة البنية الزراعية، ورسّخ الحاجة إلى أدوات تمويلية أكثر قدرةً على دعم الإنتاج وتحصين الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، يبرز برنامج القرض الحسن؛ ليس بوصفه تدخلاً زراعياً فحسب، بل كعنصر في مشروع أوسع لإعادة بناء قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ ضمن نموذج الدولة التنموية.

الجفاف كعامل كاشف للاختلالات البنيوية

أدّت موجات الجفاف المتتالية إلى: تضرّر ملايين الهكتارات، وانهيار إنتاج القمح البعلي؛ بنسبة قاربت 95%، وهو ما وضع الأمن الغذائي أمام تهديد مباشر، غير أن الأزمة المناخية لم تكن بيئيةً فحسب، بل كشفت: ضعف منظومات الري، تراجع مستوى الإرشاد الزراعي، غياب قاعدة بيانات دقيقة، وتشتت آليات الدعم.

وهكذا تَحوّل السؤال؛ من كيفية مواجهة الجفاف إلى ضرورة إعادة بناء إدارة الزراعة والدولة نفسها.

القرض الحسن كأداة لمواجهة الجفاف وتعزيز الإنتاج

يقدّم برنامج القرض الحسن قرضاً عينياً؛ بلا فوائد يشمل بذاراً محسّنة وأسمدة، الأمر الذي يقلل من اعتماد المزارعين على تقلبات السوق، ويرفع القدرة الإنتاجية في ظروف مناخية صعبة. وتتجلى فعاليته في قدرته على: تعويض جزء من خسائر الإنتاج؛ من خلال مدخلات محسّنة تزيد كفاءة استخدام المياه، وتخفيف العبء المالي الذي تسبّب به الجفاف؛ وما رافقه من فقدان لرأس المال الزراعي، إضافة إلى دوره في إعادة تنظيم دورة الإنتاج من البذار حتى الحصاد؛ ضمن إطار رقابي وإرشادي يحدّان من الهدر ويعزّزان الانضباط.

وهكذا يجمع البرنامج بين كونه دعماً طارئاً لمواجهة آثار الجفاف وخطوة مؤسسية تسهم في إعادة ضبط العمل الزراعي.

سياق التحول المؤسسي.. لماذا يصبح القرض أكثر فعاليةً اليوم؟

شهدت سوريا، بعد عام 2024، إعادة توحيد القرار السياسي، وتراجع نفوذ البنى غير الرسمية، ما انعكس على انتظام الجهاز التنفيذي وارتفاع مستوى المتابعة الميدانية.

كما أتاح هذا التحول ربط البرامج الزراعية بمؤسسات مالية وإدارية أكثر تماسكاً، وتالياً توفير بنية قادرة على إدارة القرض الحسن بكفاءة أكبر.

إن هذا السياق المؤسسي هو الذي يمنح البرنامج فعاليته الحقيقية، إذ يتوقف نجاحه على قدرة الدولة على التنظيم والتنفيذ أكثر من توقفه على حجم المدخلات المقدمة.

التمويل الزراعي ضمن إصلاح نقدي ومالي أشمل

يتزامن القرض الحسن مع مسار إصلاح نقدي ومالي؛ يشمل: إصدار عملة جديدة، ضبط السيولة، والتوسع في الدفع الإلكتروني، ما يجعله جزءاً من منظومة اقتصادية أشمل.

ففي ظل هذا الإطار، يساهم البرنامج في الحد من التعاملات النقدية التي تغذي التضخم، كما يساعد في: تنظيم حركة السلع الزراعية، وربطها بنظام جباية وفوترة أكثر شفافية.

كذلك يعزّز البرنامج قدرة القطاعات المنتجة على النمو، ويقوي أسس الاقتصاد الحقيقي عبر توجيه السيولة نحو النشاط الزراعي الفعلي بدل المضاربات.

الزراعة في قلب دورة الاستثمار الجديدة

مع تدفق استثمارات تتجاوز 34–38 مليار دولار إلى قطاعات الطاقة والبنى التحتية والصناعة، تستعيد الزراعة موقعها كقطاع قادر على قيادة سلاسل تصنيع غذائي وتصدير.

وفي هذا السياق، يصبح القرض الحسن رافعةً لإحياء سلسلة القيمة الزراعية؛ عبر تمكين المزارعين من رفع إنتاجهم؛ بما يرفد الصناعات التحويلية، ويمهّد لبروز طبقة اقتصادية إنتاجية جديدة أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي وأقل ارتهاناً لتقلبات السوق غير الرسمية.

حدود البرنامج وتحدياته أمام الجفاف

على الرغم من فعاليته، يواجه البرنامج عدداً من التحديات التي قد تحدّ من أثره، أبرزها: استمرار التقلبات المطرية وشح المياه، تفاوت مستوى الإرشاد الزراعي بين المناطق، احتمالات التلاعب بالمساحات أو المستلزمات، إضافة إلى ضعف البنية التحتية للري. ومن دون معالجة هذه المعوقات، سيبقى أثر القرض الحسن مهماً لكنه محدود؛ مقارنة بحجم التحديات المناخية والهيكلية التي تواجه القطاع الزراعي.

في المحصلة

يمكن القول: إن القرض الحسن يشكّل أداة فعّالة للحد من آثار الجفاف، لكنه يتجاوز وظيفته الزراعية المباشرة ليصبح عنصراً من عناصر مشروع إعادة بناء الدولة، وقدرتها على إدارة الإنتاج، وربط التمويل بالنتائج، وتعزيز الأمن الغذائي.

إن مستقبل هذا البرنامج مرهون بـ: مدى تعميق التحول المؤسسي، توسيع السياسة الزراعية الموجّهة، وتكاملها مع الإصلاح النقدي والمالي وسلاسل القيمة الإنتاجية؛ بما يفتح الباب أمام إعادة هندسة الدولة باتجاه نموذج تنموي جديد أكثر تماسكاً وفاعلية.

إدارة موارد النفط والغاز في سوريا
قراءة في التحديات الراهنة وإطار العمل المستقبلي

الأزمة التي يمر بها قطاع النفط والغاز في سوريا؛ لم تعد أزمةً تقنيةً أو ظرفية، بل باتت انعكاساً مباشراً لخلل بنيوي تراكم لعقود في بنية الدولة ونمط إدارتها للموارد، فالحرب كشفت: ضعف القدرة المؤسسية، تفكك بنية القرار، وتمدّد الاقتصاد غير الرسمي، وهي نقاط جعلت قطاع الطاقة أول القطاعات انهياراً وأكثرها صعوبةً في التعافي.

لقد شكّل النفط والغاز ركيزتين أساسيتين من ركائز الاقتصاد السوري قبل 2011، لكن هذا الدور كان قائماً على نموذج ريعي هش، ما جعل موارد الطاقة غير قادرة على الصمود؛ مع تغيّر الظروف السياسية والأمنية، ومن هنا تكتسب قراءة واقع الطاقة السوري في 2025 بعداً اقتصادياً- سياسياً واسعاً، وليس مجرد قراءة إنتاجية أو تقنية.

الجغرافيا النفطية السورية..
موارد كبيرة وتحديات بنيوية

الاحتياطات المؤكدة:

تُقدّر الاحتياطيات النفطية بنحو 2.5 مليار برميل، بينما يبلغ احتياطي الغاز نحو 241 مليار متر مكعب، وهي أرقام كافية لتأسيس قطاع طاقة قوي لو توافرت بنية مؤسسية مستقرة، لكن التوزع الجغرافي لهذه الحقول يفرض تعقيدات سياسية واقتصادية عميقة.

أهم الحقول النفطية

تتركز معظم الحقول ذات الإنتاجية العالية في: دير الزور (العمر، التنك، الورد، التيم)، والحسكة (رميلان، السويدية، القرية)، وهي الحقول التي كانت تنتج النسبة الأكبر من النفط السوري قبل 2011.

التوزّع الجغرافي التفصيلي للنفط والغاز

يمكن تصنيف الحقول السورية إلى حزامين رئيسين:

أولاً: الحزام الشرقي والشمالي الشرقي (الفرات – الجزيرة السورية) (نفط + غاز)

- دير الزور: أكبر حقول البلاد وأغلب النفط خفيف.
- الحسكة – رميلان، والرميلان– السويدية: أكثر من 1300 بئر نفطية قديمة، إضافة إلى موارد غاز خفيف.

يمثل هذا الحزام 80 – 90 % من الثروة النفطية السورية.

ثانياً: حزام البادية الوسطى (غاز أساساً)

- (حقول الشاعر، جحّار، المهر قرب تدمر)، وهي المصدر الرئيس لإنتاج الغاز المستخدم في الكهرباء.
- وجود حقول نفطية صغيرة مثل جبسة، لكنها أقل أهمية إنتاجياً. هذا التوزّع يجعل السيطرة على منطقة الجزيرة العربية شرطاً لعودة سوريا كدولة نفطية، ويكشف لماذا يتجاوز ملف النفط طبيعته الاقتصادية إلى كونه ملفاً سيادياً.

إنتاج النفط والغاز قبل 2011..
استقرار فوق أرضية هشة

- **النفط:** بلغ إنتاج سوريا)380– 400(ألف برميل يومياً، وشكّل النفط 25 % من الناتج و35 % من الصادرات، وحققت سوريا اكتفاءً ذاتياً من المشتقات، لكن هذا الاستقرار كان محكوماً بنموذج ريعي لم يُدخل تحسينات جوهرية على البنية التحتية أو الإدارة.
- **الغاز:** بلغ الإنتاج 20–22 مليون متر مكعب يومياً، واستخدم بشكل أساسي في توليد الكهرباء.
- **البنية التحتية:** كانت المصافي وخطوط الأنابيب تعمل بكفاءة جيدة نسبياً، لكنها لم تُطوّر بالشكل الكافي لمواجهة صدمات كبرى لاحقة.

تطوّر إنتاج الغاز السوري..
ثلاث مراحل مفصلية

يمكن تلخيص تطور إنتاج الغاز بما يأتي:

1 - مرحلة الاستقرار (حتى 2011):
- إنتاج 20–22 مليون متر مكعب يومياً.
- تغطية واسعة لمحطات الكهرباء.

2 - مرحلة الانهيار (2012–2017):
- خروج أغلب الحقول عن السيطرة.
- تخريب محطات المعالجة.
- انخفاض الإنتاج إلى مستويات متدنية أدت لانقطاع الكهرباء وغياب الغاز المنزلي.

3 - مرحلة التعافي الجزئي (2018–2025):
- عودة الإنتاج جزئياً من الحقول الوسطى.
- الغاز المتاح اليوم يغطي 40 – 50 % فقط من حاجة محطات التوليد.

هذا التراجع يفسّر عمق أزمة الكهرباء ويكشف غياب سياسة طويلة الأمد لإدارة قطاع الغاز.

ما بعد 2011..
صدمة بنيوية لا مجرد خسارة موارد

1 - فقدان السيطرة على الحقول

بين عامي 2013 و2015، خرجت أبرز الحقول عن سيطرة الدولة السورية وتولى تنظيم «داعش» ثم «قسد» إدارتها، وخسرت

سوريا بذلك 70–80 % من إنتاجها.

2 - انهيار البنية التحتية

- تفجير خطوط نفط.
- تخريب محطات الغاز.
- نقص قطع الغيار في المصافي.

3 - العقوبات

العقوبات شددت الأزمة، لكنها كشفت أيضاً ضعف بنية الدولة في إدارة مواردها.

الواقع الحالي (2025).. فجوة نفطية وغازية مكشوفة

حاجة سوريا من النفط الخام

- تحتاج مصفاة بانياس وحدها 2.5 مليون برميل شهرياً (83 ألف برميل يومياً).
- طاقة المصافي الفعلية: 130 ألف برميل يومياً فقط.
- الإنتاج المحلي: 15–30 ألف برميل يومياً.
- الاستيراد يغطي 70– 90% من الحاجة.

حجم الحاجة السورية من الغاز الطبيعي (2025)

بناءً على المعطيات المتاحة، يمكن تقدير الحاجة على النحو الآتي:

- **الكهرباء:** الإنتاج يغطي 40 – 50 %.

يعني ذلك أن سوريا تحتاج إلى مضاعفة إنتاج الغاز تقريباً لاستعادة مستوى مقبول من التغذية الكهربائية.

- **الصناعة:** جزء كبير من الصناعات (الأسمدة، الكيماويات، الصناعات التحويلية) يعمل اليوم بوقود بديل أغلى وأضعف كفاءة.
- **الاستهلاك المنزلي:** نقص الغاز يؤدي إلى تقنين حاد وارتفاع أسعار الأسطوانات وظهور سوق سوداء.

إجمالاً، تعاني سوريا عجزاً غازياً هيكلياً؛ لا يمكن تجاوزه من دون استعادة أو تطوير حقول جديدة.

سيطرة «قسد».. ثروة خارج الاقتصاد الوطني

تسيطر «قسد» على 80 – 90 % من النفط وحقول الغاز الكبرى، ويتراوح الإنتاج في تلك المناطق بين (80 – 120) ألف برميل يومياً، جزء منه للاستهلاك المحلي، وجزء يُهرّب نحو العراق.

غياب هذا الإنتاج عن الاقتصاد السوري يجعل الدولة أمام فجوة (مالية - طاقية) غير قابلة للردم إلا عبر الاستيراد المكلف.

جذور الأزمة.. أزمة دولة قبل أن تكون أزمة نفط

تدهور قطاع النفط نتيجة:

- **نموذج حكم ريعي:** فقد اعتمدت الدولة لعقود على ريع النفط بدل تطويره، ما جعل البنية الإدارية ضعيفة وغير قادرة على

مواجهة التقلبات.

- **تمدد الاقتصاد غير الرسمي:** التهريب والسيطرة غير المؤسسية على الموارد أضعفا قدرة الدولة على الجباية.
- **ضعف الجهاز الإداري:** تراجع الكفاءة وسوء التخطيط قلّصا قدرة الدولة على الاستثمار والتطوير.
- **انقسام القرار:** خسارة السيطرة على الشرق ليست عسكرية فقط، بل هي تعبير عن تفكك منظومة اتخاذ القرار.

نحو رؤية مستقبلية.. إدماج قطاع النفط والغاز في مشروع الدولة التنموية

- **تحديث المصافي وربطها بالسياسة الصناعية،** من خلال إعادة تأهيل مصفاتي بانياس وحمص، لتكونا جزءاً من مشروع صناعي أشمل.
- **بناء مؤسسات قوية لإدارة الطاقة،** عبر تحسين الرقابة، الرقمنة، والفوترة الإلكترونية، وذلك يحد من الفساد والتهريب.
- **توحيد القرار السياسي،** فلا يمكن بناء قطاع طاقة مستدام من دون معالجة ملف الشرق.
- **إدماج الطاقة في دورة الاستثمار:** يجب أن تصبح مشاريع الغاز والنفط جزءاً من مشاريع البنى التحتية والمدن الصناعية.

خلاصة القول

إن ثروة سوريا النفطية والغازية ليست قليلة، لكنّ القدرة على إدارتها تراجعت بشدة بفعل: الانقسام السياسي، انهيار النموذج الريعي، وضعف الجهاز الإداري.

وتكشف أرقام 2025 عن: فجوة كبيرة بين الإنتاج والحاجة، اعتماد مرتفع على الاستيراد، وغياب الطاقة عن لعب دورها الطبيعي في الاقتصاد، لكن: إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، استعادة مركزية القرار، وتوجيه الاستثمار نحو البنى التحتية الطاقوية، كلها خطوات يمكن أن تعيد هذا القطاع إلى دوره الطبيعي، ليصبح جزءاً من مشروع تعافٍ اقتصادي شامل؛ لا مجرد ملف خدماتي أو سياسي.

إصلاح قطاع التأمين في سوريا..
بين إعـادة الهيكلـة وتحـديـات الحـوكمـة

يُمثل قطاع التأمين – في أي دولة - أحد مكونات البنية الاقتصادية الأساسية، حيث يساهم في إدارة المخاطر من جهة، ويعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات من جهة ثانية، وأيضاً يؤمن بيئة أكثر استقراراً للاستثمار والتنمية.
وفي سوريا، شهد هذا القطاع تطورات متباينة؛ منذ تأسيس الاتحاد السوري لشركات التأمين عام 2006 كمظلة تنظيمية؛ تجمع شركات التأمين، وإعادة التأمين والمؤسسة العامة السورية للتأمين، غير أن البلاد واجهت تحديات كثيرة؛ سياسياً واقتصادياً، بسبب الحرب، وانعكس ذلك بشكل مباشر على أداء قطاع التأمين، ما دفع الحكومة السورية الجديدة بعد التحرير إلى اتخاذ خطوات جذرية لإعادة هيكلته، وهو ما يمكن أن نوضحه في هذا العرض.

قراران حكوميان

في إطار وضع استراتيجية وطنية طموحة وشاملة لـ: تطوير قطاع التأمين، والارتقاء بدوره في خدمة الاقتصاد السوري والتنمية في السنوات القادمة، أصدر وزير المالية محمد يسر برنية في كانون الأول 2025 قرارين يقضيان بـ: حل اتحاد شركات التأمين، واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين، وتكليف لجان مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتم تحديد فترة زمنية لا تتجاوز /60/ يوماً لعقد جمعيات عمومية غير عادية وانتخاب مجالس إدارة جديدة، بالتوازي مع صياغة أنظمة أساسية حديثة والتعاون مع هيئة الإشراف على التأمين، وقد مثلت هذه الخطوة بداية عملية لإعادة تنظيم شاملة؛ تهدف إلى: تطوير القطاع، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

أبعاد قانونية وتنظيمية

وقد استندت هذه القرارات والأنظمة إلى جملة من القوانين والمراسيم المنظمة لقطاع التأمين، إضافة إلى طلب تقدمت به أغلبية الشركات المرخّصة بشأن ضرورة التغيير؛ ما يعكس وجود توافق بين الجهات الرسمية والفاعلين في السوق..

أهمية إعادة الهيكلة

تعزيز الحوكمة: من خلال وضع أنظمة داخلية حديثة وآليات رقابية صارمة.
محاربة الفساد: عبر بناء مؤسسات أكثر استقلالية وشفافية.
تطوير الخدمات: بإدخال منتجات جديدة؛ مثل التأمين الصحي الشامل أو التأمين ضد الكوارث الطبيعية.
جذب الاستثمارات: من خلال بناء قطاع منظم قادر على استعادة ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

تحديات قائمة

بالرغم من الطموحات الكبيرة، تواجه عملية الإصلاح عدداً من التحديات أبرزها: ضعف الثقة العامة نتيجة تراكمات سابقة من الممارسات غير العادلة زمن النظام المخلوع، البيئة الاقتصادية الهشة بسبب العقوبات والضغوط الاقتصادية التي حدّت من قدرة الشركات على النمو، إضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة؛ في ظل حاجة حقيقية إلى خبرات متخصصة في مجالات التأمين الحديثة.

بعد اقتصادي واجتماعي

مما لا شك فيه أن قطاع التأمين يلعب دوراً محورياً في دعم عملية إعادة الإعمار الاقتصادي في سوريا، فوجود نظام تأميني فعال؛ يسهم في حماية المشاريع الاستثمارية، ويعزز أيضاً من قدرة المصارف على تقديم القروض، ويؤمن للأفراد والمؤسسات أدوات لإدارة المخاطر، كما أن تطوير هذا القطاع ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاجتماعي؛ من خلال توفير خدمات تأمينية في مجالات الصحة والتعليم والسكن، ما يخفف من الأعباء المالية على الأسر ويعزز العدالة الاجتماعية.

بعد مؤسسي وإقليمي

في هذا الصدد، لابد من التأكيد على أن إعادة هيكلة قطاع التأمين في سوريا لا تنفصل عن التوجهات الإقليمية والدولية؛ فالكثير من الدول العربية اتجهت خلال العقدين الماضيين إلى تحديث أنظمتها التأمينية؛ بما يتوافق مع معايير الحوكمة العالمية، وهو ما يضع سوريا أمام فرصة للاستفادة من التجارب المقارنة، كذلك فإن تطوير هذا القطاع يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة، من خلال اتفاقيات إعادة التأمين أو تبادل الخبرات الفنية، ما يفتح الباب أمام تكامل اقتصادي أوسع.

إصلاح وفرص

إن قرار حل اتحادي التأمين في سوريا يمثل نقطة تحول في مسار هذا القطاع، ويعكس إدراكاً حكومياً بضرورة الإصلاح الجذري، وبينما تظل التحديات قائمة، فإن الفرص المتاحة كبيرة، إذا اعتمدت الحوكمة والشفافية، وتم تطوير الأنظمة الداخلية؛ بما ينسجم مع المعايير الدولية، وبذلك يمكن لقطاع التأمين أن يتحول من عبء إداري إلى أداة استراتيجية لدعم الاقتصاد السوري.

بعد التحرير.. معارض متخصصة في سوريا

تعكس تنوع القطاعات وتحولات المشهد الاقتصادي

بقلم: روعة غنم

تؤدي المعارض المتخصصة في سوريا دوراً محورياً؛ في: دعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التبادل التجاري، ولا سيما في المرحلة التي تلت التحرير، حيث بدأت ملامح التعافي الاقتصادي بالظهور تدريجياً، وبرزت المعارض كأحد الأدوات الفاعلة لـ: إعادة تنشيط الأسواق، وربط المنتج المحلي بالأسواق الإقليمية والدولية.

وخلال عام 2025، شهدت سوريا تنظيم سلسلة من المعارض المتخصصة؛ التي سجّلت مشاركة واسعة لشركات محلية ودولية، شملت قطاعات: الصناعة، الطاقة، البناء، الكيميائيات، البلاستيك، والمواد الأولية، في مؤشر واضح إلى: تغيّر المناخ الاقتصادي وتحسّن بيئة الأعمال؛ مقارنةً بالسنوات السابقة.

ويُلاحظ أن قطاع المعارض كان من أكثر القطاعات تأثراً إيجابياً، بعد التحرير، إذ عاد ليؤدي دوره كـ: منصة للتواصل الاقتصادي، عقد الشراكات، ونقل الخبرات، مستفيداً من: حالة الانفتاح المتزايدة، وعودة الاهتمام الخارجي بالسوق السورية.

وسجّلت هذه الفعاليات حضوراً متنوعاً من العارضين والمشاركات الدولية، إلى جانب اهتمام لافت من الجهات الرسمية والمختصين، الذين أكدوا أن استمرارية تنظيم المعارض المتخصصة؛ تمثل عاملاً أساسياً في: دعم المنتج المحلي، تحفيز الاستثمار، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني في مرحلة التعافي وإعادة البناء.

ويعكس الجدول الآتي أسماء المعارض المتخصصة وعدد المشاركات المسجّلة فيها، كأحد المؤشرات الاقتصادية الدالة على: تحسّن بيئة الأعمال، وتنامي الحركة الاستثمارية في قطاع المعارض خلال العام 2025.

اسم المعرض	عدد المشاركات الدولية	عدد المشاركين	عدد الدول المشاركة	عدد الزوار
المعرض السوري الدولي للطاقة والكهرباء والأتمتة الصناعية	26	71	4	9 آلاف زائر
المعرض الصناعي السوري الدولي «سينيكس»	20	71	4	7 آلاف زائر
المعرض السوري الدولي للبناء و التشييد «تكنوبيلد»			23 دولة عربية وأجنبية	20 ألف زائر
معرض سوريا الدولي للصناعات البلاستيكية	17	34	5	4 آلاف زائر
معرض سوريا الدولي للصناعات الكيميائية	21	49	6	4 آلاف زائر
المعرض الدولي للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج «روميكس»	18	58	10	4 آلاف زائر
المعرض السوري التخصصي للألبسة والأقمشة والجلديات و مستلزمات الإنتاج «خان الحرير موتكس»		أكثر من400 مستثمر عربي وأجنبي	220 مشاركة محلية	709 آلاف زائر
المعرض الدولي للبناء «بيلدكس 22»	25	250	750	100 ألف زائر
معرض إعمار	100	26	23	46 ألف زائر
معرض دمشق الدولي	294	800	44	202 مليون زائر
معرض تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	23	210	9	18 ألف زائر
معرض قطع غيار السيارات الدولي	20	15	4	205 زوار
معرض سوريا الدولي للبترول و الثروة المعدنية	22	71	9	11 ألف زائر
معرض المفروشات و الديكور و التجهيزات المنزلية	3	45	3	5 آلاف زائر
«فود إكسبو سيريا»	15	400	15	40 ألف زائر
معرض ثلاثية المشهداني الصناعية	172 شركة محلية	مئات المشاركين	13 دولة عربية وأجنبية	
معرض الطباعة والإعلام و الإعلان		75 شركة	9	
معرض «بيلدكس23»		أكثر من 400 شركة	30 دولة عربية وأجنبية	19200 زائر

تُظهر أرقام المشاركات في الجدول: مدى التنوع، والنشاط الملحوظ في قطاع المعارض السورية خلال عام 2025، وما يعكسه ذلك من انتعاش تدريجي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتؤكد هذه البيانات أن المعارض المتخصصة لم تعد مجرد مناسبات عرض تجارية، بل أصبحت منصات استراتيجية من أجل: تعزيز التعاون بين المنتجين المحليين والدوليين، نقل الخبرات، وفتح أسواق جديدة.

ويبرز من ذلك أن استمرار دعم وتنظيم هذه المعارض؛ يمثل ركيزةً أساسيةً لـ: تعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد السوري، وتشجيع الاستثمارات المستدامة؛ في مرحلة إعادة البناء والنمو الاقتصادي المستقبلي.

إعادة تدوير ركام الحرب في سوريا

من معالجة الأنقاض إلى صناعة تنموية
في سيـاق إعـــادة هندســة الدولــة

العالم الاقتصادي

خلّفت الحرب في سوريا _ منذ عام2011 _ دماراً واسعاً في المدن والبنى التحتية؛ نتيجة سياسة التدمير والتخريب التي اتبعها النظام المخلوع، ما أدى إلى تراكم كميات هائلة من الركام تقدّر بأكثر من 1.2 مليار طن، وهي أكبر كتلة أنقاض شهدتها المنطقة في تاريخها الحديث.

وبالرغم من أنّ الأنقاض تبدو مظهراً للحرب، لكنها تمثل في الواقع رصيداً مادياً واستثمارياً؛ يمكن أن يتحول إلى أحد أعمدة إعادة الإعمار منخفضة التكلفة، فإدارة الأنقاض ليست مجرد عملية هندسية، بل أصبحت جزءاً من: إعادة تأسيس نموذج الدولة، بناء سياسة صناعية جديدة، وإطلاق دورة استثمارية واسعة؛ تتطلب مواد بناء منخفضة التكلفة وذات أثر اقتصادي مضاعف.

من هنا، يصبح ركام الحرب فرصةً استراتيجيةً؛ يمكن أن تساهم في: تقليل تكلفة الإعمار، دعم الصناعات المحلية، خلق فرص عمل واسعة، وتعزيز دور الدولة التنموية الصاعدة.

حجم الدمار ودلالاته في سياق إعادة هندسة الدولة

• **الكمية الهائلة للأنقاض:** تجاوزت كمية الركام 1.2 مليار طن، أي بما يعادل آلاف أضعاف مخلفات البناء السنوية قبل الحرب، هذا الحجم لا يمكن التعامل معه بأدوات تقليدية، بل يتطلب نظاماً مؤسسياً جديداً لإدارة الأنقاض، ينسجم مع إعادة هيكلة الدولة ومركزية القرار التي تعززت بعد 2024 .

• **التركيب الفني للركام:** يتكون الركام من: خرسانة مسلحة (70–75 %)، طوب وحجر (15–18%)، معادن (3–5 %)، مواد أخرى (خشب، زجاج، بلاستيك).

هذه التركيبة تجعل إعادة التدوير ليست خياراً بيئياً فقط، بل تصبح مورداً إنتاجياً ضخماً لقطاع البناء وللصناعات التحويلية التي تعيد الدولة بناءها ضمن سياستها الصناعية الجديدة.

• **الهدم الانتقائي والنظام المؤسسي:** تطبيق «الهدم الانتقائي» يزيد كفاءة الإنتاج بنسبة 25–35 %، لكنه يحتاج إلى: جهاز إداري قادر، معايير وطنية للجودة، وسلطة تنظيمية واضحة، وهذه المتطلبات تتوافق مع عملية بناء جهاز إداري مهني؛ تشكّل ركيزة الدولة التنموية الجديدة في سوريا بعد 2024 .

إعادة تدوير الركام كركيزة للسياسة الصناعية الجديدة

يمكن اعتبار إعادة تدوير الركام أحد القطاعات المساندة لهذه السياسة، عبر خفض تكلفة البناء والإنتاج، حيث يبلغ سعر الطن من الركام الطبيعي 4 - 8 دولارات، بينما الركام المعاد تدويره 15 - 18 دولاراً فقط، وهذا يعني:

• انخفاض تكلفة الخرسانة 35–55 %.

• انخفاض تكلفة المشاريع الهندسية 20–30 % .

• إعادة تدوير ركام الحرب في سوريا.
إن تخفيض التكلفة يدعم المدن الصناعية الجديدة، والصناعات التحويلية، ويوفر الركام المعاد تدويره كمواد لإنتاج (البلوك - بلاط الرصف - الخرسانة الجاهزة - مواد الطرق)، وهذه الصناعات تشكل جزءاً أساسياً من قطاع التصنيع القائد للنمو الذي عاد للظهور بعد 2024؛ مع ارتفاع مساهمة الصناعة إلى 18 % من الناتج المحلي.
كما أن قطاع تدوير الركام يولّد 25-40 ألف وظيفة مباشرة، و 60 ألف وظيفة غير مباشرة، وهذا يدعم استعادة الطبقة الوسطى، بوصفها عنصر استقرار اجتماعي ورافعة إنتاجية.

العوائد الاقتصادية في إطار دورة الاستثمار الجديدة

• **عوائد مباشرة:** من خلال معالجة 500 مليون طن فقط من الركام يمكن أن تولّد 4.5 - 6 مليارات دولار سنوياً لمدة عقد كامل، هذه العوائد تنسجم مع تدفق الاستثمارات الكبرى لعام 2025، ويمكن أن تشكّل نواة لصناعة وطنية رابحة.
• **معامل تدوير كجزء من الاستثمار الوطني، وفق النموذج المالي الآتي:**
1 - معمل متوسط:
• استثمار 500 ألف دولار.
• ربح سنوي 950 ألفاً–1.2 مليون.
2 - معمل كبير:
• استثمار 5–7 ملايين.
• ربح سنوي 9–12 مليوناً.
• فترة استرداد 2–3 سنوات.
هذه الأرقام تجعل القطاع جذاباً؛ ضمن دورة الاستثمار الإنتاجية التي تشكل جزءاً من إعادة هندسة الاقتصاد السوري نحو نموذج إنتاجي لا ريعي.

البعد البيئي والاجتماعي في سياق بناء دولة جديدة

• **حماية الموارد الطبيعية:** من خلال إعادة التدوير تخفض الاعتماد على المقالع بنسبة 50–60 %، وتحدّ من تدهور الغطاء النباتي وتلوث المياه ، وهذا ينسجم مع توجه الدولة نحو: حوكمة أفضل للموارد، تقليل الاقتصاد غير الرسمي، وبناء جهاز رقابي أكثر مهنية.
• **خفض الانبعاثات:** يسهم استخدام الركام المعاد تدويره في خفض الانبعاثات 25–30 % للمتر المكعب من الخرسانة، وخفض انبعاثات النقل 40–50 % عند إنشاء معامل قرب مناطق الدمار.
• **تعزيز الاستقرار الاجتماعي:** فإزالة الأنقاض وتحويلها إلى صناعة تقلل مخاطر الصحة العامة، وتعيد الحيوية للمدن، وتوفر وظائف واسعة، وهو ما يدعم معالجة الفقر وتوسيع الطبقة الوسطى.

التحديات في ضوء التحول المؤسسي

• **غياب التشريعات السابقة:** لم تكن سوريا تمتلك نظاماً وطنياً لإدارة الأنقاض، لكن التحول الحالي نحو: القضاء الضريبي، الفوترة الإلكترونية، استقلالية البنك المركزي، ومركزية القرار، يوفر بيئة مناسبة لسن تشريعات جديدة ملزمة لاستخدام المواد المعاد تدويرها.
• **البنية التحتية المحدودة:** يمكن تجاوز نقص معامل التكسير والغربلة، عبر جذب استثمارات من الدورة الاستثمارية 2025، والشراكات الدولية المتاحة ضمن نموذج الدولة التنموية.
• **مقاومة الفاعلين غير الرسميين:** إن نجاح إدارة الأنقاض يتطلب دمج القطاع بالكامل في اقتصاد رسمي منضبط بالقانون.

سوريا كنموذج محتمل لإدارة مخلفات الحرب

بالمقارنة مع تجارب اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية ورواندا، يتضح أن الدول التي أعادت تدوير الأنقاض لم تكن تعيد بناء المدينة فقط، بل تعيد بناء الدولة نفسها، وسوريا تمتلك اليوم ثلاثة شروط أساسية مشابهة لما توفر في تلك التجارب:
1 - مركزية الدولة ووحدة القرار.
2 - إصلاح نقدي ومالي عميق.
3 - دورة استثمارية إنتاجية واسعة.
وهذا يجعل قطاع تدوير الركام عنصراً طبيعياً في مشروع الإقلاع التنموي الذي بدأت ملامحه تتشكل.

في المحصلة

لم تعد إدارة ركام الحرب في سوريا مسألة هندسية أو بيئية فحسب، بل أصبحت جزءاً من إعادة هندسة الدولة السورية ومعالم تحولها نحو نموذج الدولة التنموية، فالركام يمثل مورداً اقتصادياً ضخماً قادراً على: خفض تكلفة الإعمار، دعم سياسة صناعية جديدة، توفير وظائف لعشرات الآلاف، تحسين البيئة والصحة العامة، وتعزيز اقتصاد إنتاجي غير ريعي، وإذا تم تطوير إطار مؤسسي وتشريعي متكامل لإدارة الأنقاض، يمكن أن يصبح قطاع تدوير الركام أحد أبرز أعمدة التحول الاقتصادي في سوريا بين (2025_2035)، كما يمكن أن يجعل البلاد نموذجاً إقليمياً في إدارة مخلفات الكوارث.

كيف تواجه الحكومة
معركة الأجور وتكاليف المعيشة؟

دخلت سوريا مرحلةً جديدةً بعد انتصار الثورة عام 2024، حيث وجدت الحكومة الجديدة نفسها أمام مسؤوليات اقتصادية ثقيلة، وإرث معقد تركته سنوات طويلة من الفساد وسوء الإدارة والانهيار المعيشي.
كانت فجوة الدخل واحدةً من أبرز مظاهر هذا الإرث، إذ بلغ الحد الأدنى للأجور حوالي 280 ألف ليرة سورية فقط، بينما تحتاج الأسرة السورية المكونة من 5 أشخاص إلى ما يقارب 9 ملايين ليرة سورية لتأمين احتياجاتها الأساسية.
هذه الفجوة التي تتجاوز أضعاف الدخل المتاح، ليست مجرد مؤشر اقتصادي؛ بل هي تعبير واضح عن عمق الأزمة البنيوية التي أصابت الدولة والمجتمع، ولأن المقاربة السطحية لا يمكن أن تعالج مشكلةً بهذا الحجم، فقد اتجهت الحكومة نحو: صياغة رؤية أوسع لإعادة بناء مؤسسات الدولة، تحريك الاقتصاد، ومعالجة الخلل المعيشي؛ ضمن إطار إصلاح شامل.
في هذا المقال التحليلي نستعرض واقع الحال وأسباب المشكلة والخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة بعد انتصار الثورة في 8 كانون الأول 2024، والصعوبات والتحديات التي تعترض تنفيذ رؤية الدولة والفرص المتاحة لتجاوز هذه التحديات.

جذور أزمة الأجور وتكاليف المعيشة

تعود جذور الأزمة الحالية إلى عقود من التدهور الذي شهدته القطاعات الإنتاجية الأساسية في سوريا؛ فقد انكمش القطاع الصناعي تدريجياً، وتراجعت مساحات الاستثمار الزراعي، وازدادت تبعية الاقتصاد للأنشطة الريعية على حساب الإنتاج الحقيقي، كما أدى غياب الرقابة وضعف المؤسسات إلى انتشار الفساد، فتفككت قواعد السوق، وطغت الارتجالية على السياسات المالية والنقدية، ومع فقدان الليرة السورية قيمتها، أصبحت الأسعار تتبدل بوتيرة متسارعة من دون قدرة للأجور على مواكبة ذلك، وبدلاً من تطوير منظومة دعم فعالة، تحولت السياسات السابقة إلى عبء إضافي عبر سوء التوزيع وتضخم الهدر، وهكذا انفصلت الأجور تدريجياً عن تكاليف المعيشة، ولم يعد المواطن قادراً على الحصول على الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي، ما خلق أزمةً معيشية خانقة؛ تفجرت بشكل أوضح بعد انهيار حكومة النظام المخلوع.

خطوات الحكومة الجديدة بعد 2024 لاستعادة دور الدولة

انطلقت الحكومة الجديدة من قناعة أساسية؛ مفادها أن الإصلاح الاقتصادي يبدأ بإصلاح الدولة نفسها، فقد كانت مؤسسات الدولة في السنوات الأخيرة مجرد هياكل ضعيفة مضطربة تفتقر إلى القدرة على الرقابة والضبط، ولهذا عملت الحكومة على: إعادة هيكلة الجهاز الإداري، استعادة مركزية القرار، وتفكيك شبكات النفوذ غير الرسمية التي سيطرت على مفاصل الاقتصاد.
كما اتخذت الحكومة إجراءات لإعادة تنظيم حركة الأسواق؛ عبر: تفعيل أجهزة التموين والرقابة، وضع قواعد جديدة للتجارة الداخلية، وتحديث آليات ضبط الأسعار لمنع الاحتكار والمضاربة، ولم يكن الهدف فقط استعادة الدور الرقابي للدولة، بل إعادة ترسيخ مبدأ سيادة القانون بوصفه أساساً لأي سياسة اقتصادية فاعلة، فمن دون مؤسسات قادرة، لا يمكن للأجور أن تعكس قيمة العمل ولا يمكن للسوق أن يستعيد توازنه.

الإصلاح النقدي والمالي لحماية القيمة الشرائية

أدركت الحكومة أن الأجور لا يمكن رفعها بشكل فعال ما لم تستقر العملة ويُعاد الانضباط للسياسة النقدية، ولذلك اعتمدت إجراءات تهدف إلى: كبح التضخم، إعادة تنظيم مهام المصرف المركزي، تحسين أدوات إدارة السيولة، والحد من التعامل في الأسواق الموازية.

كما عملت على توسيع استخدام الدفع الإلكتروني، لتقليص التداول النقدي وتقليل حفز المضاربة، وفي الجانب المالي، تم وضع إطار ضريبي جديد يقوم على العدالة التصاعدية ويستهدف توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة غير الرسمية، مع إدخال نظام الفوترة الإلكترونية لزيادة الشفافية، وتهدف هذه الإجراءات_ مجتمعةً_ إلى خلق بيئة مالية أكثر استقراراً، بحيث لا تظل الأجور مجرد قيمة شكلية تُلتهم مع كل موجة تضخم، بل تصبح جزءاً من منظومة اقتصادية تحمي القيمة الشرائية وتدعم النمو.

تنشيط القطاعات الإنتاجية كأساس لرفع الأجور

تعتمد الحكومة على رؤية تعتبر أن الأجور لا ترتفع بقرارات إدارية فقط، بل بزيادة الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد الحقيقي، ولذا بدأت الدولة بـ: إعادة تأهيل المصانع المتوقفة في عدد من المحافظات، تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتقديم تسهيلات واسعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تُعدّ العمود الفقري لأي اقتصاد متعافٍ.

كما أطلقت برامج لدعم الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل التوريد، ولاسيما في المحافظات التي تعتمد تاريخياً على الزراعة كمورد رئيس للدخل، وتسعى الحكومة إلى خلق بيئة تنافسية تحدّ من الامتيازات الريعية، وتعيد مكافأة العمل والإنتاج بوصفهما ركيزتين للنمو الاقتصادي، ومن شأن هذا المسار أن يخلق فرص عمل جديدة، ويزيد من القدرة على رفع الأجور بشكل مستدام بعيداً عن الحلول المؤقتة.

التحديات والصعوبات الاقتصادية والأمنية والسياسية

تواجه الحكومة الجديدة مجموعةً معقدة من التحديات؛ التي تجعل مسار الإصلاح طويلاً وشاقاً، فمن الناحية الاقتصادية، تحتاج البنية التحتية إلى سنوات لإعادة التأهيل، كما أن ضعف الموارد المالية يحد من قدرة الدولة على زيادة الأجور بسرعة، ويظل الاقتصاد غير الرسمي تحدياً كبيراً، إذ يعرقل توسيع القاعدة الضريبية ويزيد من فوضى السوق.

ومن الناحية الاجتماعية، يعاني المواطن من ضعف الثقة بالمؤسسات، ما يجعل عملية الإصلاح بحاجة إلى شفافية واسعة وإقناع تدريجي، أما التحديات الأمنية فتكمن في استمرار هشاشة الوضع في بعض المحافظات؛ ففي الشمال والشرق،

لاتزال مجموعات مسلحة وإدارات محلية تتحكم بالواقع اليومي، ما يعقّد قدرة الدولة على تطبيق سياسات موحدة.

وفي الجنوب، تظهر توترات متقطعة تحتاج إلى معالجة دقيقة لضمان الاستقرار، كما تمثل الهجرة الواسعة للكفاءات عقبةً أمام تنفيذ برامج التنمية، في حين يحتاج إصلاح القضاء وترسيخ سيادة القانون إلى وقت طويل كي ينعكس على البيئة الاقتصادية، كل هذه العوامل تجعل مسار الإصلاح بطيئاً لكنه ممكن، إذا توافرت الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية.

تحديات وفرص

بالرغم من التحديات الهائلة؛ تمتلك الحكومة الجديدة فرصةً لإطلاق مشروع اقتصادي واجتماعي؛ يضع سورية على طريق التعافي الحقيقي، فالمعركة ليست معركة أرقام للأجور، بل هي معركة لإعادة تأسيس دولة قادرة على حماية قيمة العمل وخلق بيئة مستقرة ومنتجة.

وإذا نجحت الحكومة في: استعادة الأمن في المحافظات المضطربة، تفعيل القانون، توسيع الإنتاج، وتثبيت الاستقرار النقدي، فإن الطريق سيُفتح أمام تحسين فعلي ودائم لمستوى المعيشة، ويبدو أن سوريا اليوم تقف في بداية مسار طويل، لكن ملامحه الأولى تشير إلى إمكانية بناء مرحلة جديدة؛ يُعاد فيها للطبقة الوسطى قدرتها ولمجتمعها توازنه وللمواطن حقه في حياة كريمة.

سوريا.. بين تحوّلات الطاقة والاتصالات بعد التحرير

قراءة في: إعادة التسعير والمخاطر الاجتماعية ومسارات بناء منظومة طاقة ذكية

تشهد سوريا _ منذ عام 2025 _ واحدةً من أكثر الموجات عمقاً في إعادة هيكلة الأسعار ضمن قطاعي الطاقة والاتصالات، في ظلّ أزمة مركّبة تضرب البنية التحتية وموارد الوقود والقدرة الشرائية للأسر والقطاعات الإنتاجية؛ فقد مثّل رفع تعرفة الكهرباء في تشرين الأول 2025، والذي بلغ في بعض الحالات 800 %، نقطة تحوّل غير مسبوقة في تاريخ إدارة الطاقة في البلاد، بالتوازي مع زيادة أسعار خدمات الاتصالات أكثر من 300 %؛ نتيجة ارتفاع تكلفة تشغيل الأبراج ومحطات النقل والتجهيزات المعتمدة أساساً على الكهرباء.

هذه التحوّلات لا تعكس مجرد تعديل مالي؛ بل تشير إلى تحوّل اقتصادي بنيوي تسعى الدولة من خلاله إلى: الحدّ من العجز المالي المتراكم، إعادة ضبط هيكل التكلفة، وتوسيع قدرة القطاع على اجتذاب الاستثمارات اللازمة للتحديث والإعمار، إلا أن هذا المسار يحدث في بيئة تتراجع فيها الدخول الحقيقية ويتسع فيها الفقر الطاقي ليشمل أكثر من 90 % من السوريين، ما يجعل أي تعديل سعري ذا أثر مباشر في الأمن المعيشي والسلوك الاجتماعي؛ نتيجة انخفاض مستوى الدخل وتراجع القدرة الشرائية لدى معظم المواطنين، وقد عمدت الحكومة في وقت لاحق إلى تخفيض أسعار المحروقات، بهدف تحقيق نوع من التوازن السعري، كخطوة في مسار هيكلة قطاع الطاقة بالكامل، وبناء منظومة طاقة متطورة ومستدامة في البلاد، بالتوازي مع تحسين الدخول ورفع مستوى المعيشة.

السياق البنيوي لإعادة تسعير الكهرباء والاتصالات

• يتعرض قطاع الكهرباء في سوريا؛ منذ أكثر من 14 عاماً، لتدهور جذري انعكس في انخفاض القدرة التوليدية من 8,500 ميغاواط قبل 2011 إلى 3,500 ميغاواط في 2025، إضافة إلى تضرر أكثر من 50 % من شبكات النقل والتوزيع، وارتفاع الفاقد الفني والتجاري إلى أكثر من 30 %، وأما استمرار التعرفة القديمة فيعني استمرار الخسائر وغياب القدرة على تمويل الصيانة، ما دفع باتجاه رفع الأسعار كضرورة لوقف الانهيار التقني، ومن أسباب ذلك:

• **ارتفاع الاعتماد على الوقود المستورد:** تراجع إنتاج النفط من 400 ألف برميل يومياً إلى نحو 20 ألفاً فقط، ما جعل تشغيل المحطات يعتمد على الوقود المستورد بتكاليف عالية.

• **الضغط التضخمي وانهيار القدرة الشرائية:** ارتفعت تكاليف الصيانة والتشغيل بسبب التضخم، بينما بقيت أسعار الكهرباء منخفضة لفترات طويلة، ما أوجد فجوة واسعة بين التكلفة وسعر البيع.

• **العجز المالي في قطاع الكهرباء:** تشير التقديرات إلى أن العجز السنوي في قطاع الكهرباء بلغ نحو مليار دولار.

• **تأثيرات الطاقة في قطاع الاتصالات:** زيادة أسعار المكالمات والإنترنت أكثر من 300 %، إضافة إلى رفع رسوم الخدمات لتعويض تكلفة الوقود والبدائل.

ويؤكد ذلك الترابط البنيوي بين القطاعين، حيث تنعكس تغيّرات أحدهما مباشرة على الآخر.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لرفع أسعار الكهرباء

• **مستويات الزيادة في التعرفة بعد 2025:** فقد اعتمدت الحكومة شرائح جديدة، تراوحت بين 600 و1800 ليرة للكيلوواط، لترتفع بعض الشرائح بنسبة 800 % .

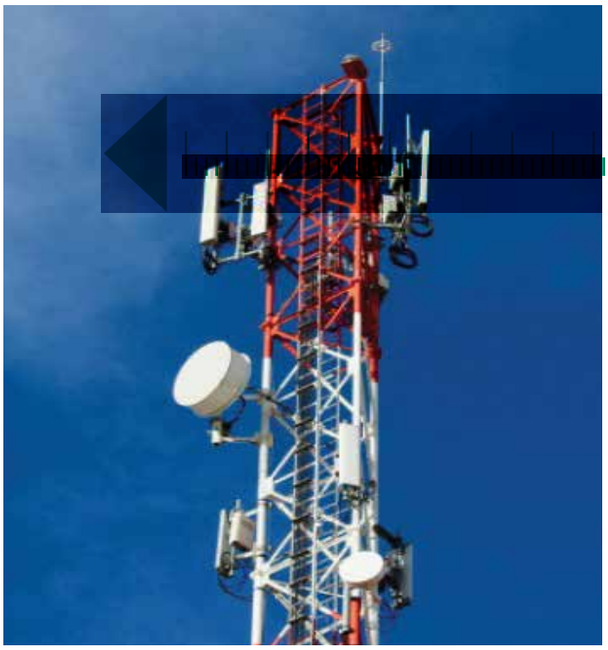

• **تأثير الرفع في ميزانية الأسر:** باتت أسرة بدخل 1–1.5 مليون ليرة تنفق بين 300 و700 ألف ليرة على الكهرباء، أي ما يصل إلى نصف دخلها الشهري.
• **تزايد مظاهر الفقر الطاقي:** تشمل مظاهره تقييد استخدام الأجهزة، وغياب التدفئة المنزلية، والاعتماد على إنارة محدودة وبطاريات صغيرة.
• **تداعيات اجتماعية واسعة:** تتمثل بتعميق الفوارق الاجتماعية، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وزيادة الهجرة الداخلية والخارجية، وتآكل الطبقة الوسطى.

الآثار الإنتاجية والتضخمية لرفع الأسعار

• **ارتفاع التكاليف الصناعية:** تضررت قطاعات عدة، أبرزها النسيج والغذاء والكيماويات، وارتفعت تكاليف الإنتاج بنسبة تقارب 40 %.
• **التضخم الناتج عن رفع أسعار الكهرباء:** ارتفعت أسعار النقل والغذاء واللحوم بنسبة 20–25 %.
• **مخاطر إغلاق المنشآت الصناعية:** بسبب ارتفاع التكاليف، وتراجع الطلب، والانقطاعات الطويلة، وصعوبة التخطيط الإنتاجي.

السياسات الحكومية بين الاستدامة والاختلالات

• **رؤى الحكومة:** تشمل تخفيض الخسائر، تحسين ساعات الوصل، وتطبيق سياسات الترشيد.
• **الإشكاليات البنيوية في القرار:** جاء الرفع من دون تعديل موازٍ في الأجور، ما أدى إلى اختلال بين الأسعار ومستوى الدخل.
• **غياب سياسات حماية اجتماعية فعالة:** لم تُعتمد إجراءات مثل الدعم النقدي أو التعرفة الاجتماعية.

أزمة الطاقة كفرصة لبناء نموذج عملي ولا مركزي للتوليد

إن تراجع قدرة الشبكة المركزية يعزز الحاجة إلى نموذج جديد؛ يعتمد على التوليد الموزّع والقدرات المحلية منخفضة التكلفة، ويمكن لسوريا الاستفادة من تجارب عملية طبقتها دول واجهت ظروفاً مشابهة:

في باكستان: أدى نشر مئات الآلاف من الأنظمة الشمسية المنزلية الصغيرة إلى تحسين التغذية وخفض الانقطاعات من دون استثمارات ضخمة.

في المغرب: أسهمت المحطات الشمسية الصغيرة في تشغيل المدارس والمراكز الصحية والآبار الزراعية مباشرة، ما ضمن استمرارية الخدمات الأساسية بالرغم من محدودية الشبكة الوطنية.

وفي الهند: شكلت الميكروشبكات منخفضة التكلفة التي تخدم مئات المنازل حلاً فعالاً للمناطق التي تعاني انقطاعاً مزمناً، عبر مزيج من الألواح الشمسية والتخزين البسيط.

ونجح برنامج الأنظمة الشمسية المنزلية في بنغلادش في توفير الكهرباء لملايين الأسر عبر قدرات بسيطة جداً لا تتطلب بنية تحتية كبيرة، بينما اعتمد الأردن نظام الربط الشمسي للمنازل والمنشآت، ما خفّف الأحمال اليومية ودعم القدرة الإنتاجية.

واستناداً إلى هذه التجارب، يمكن تصور سيناريو لسوريا؛ يشمل تركيب منظومات شمسية منزلية لـ 300 ألف منزل بقدرة 5 ك.و، ما يضيف 1.5 غيغاواط من القدرة المركبة، الأمر الذي يغطي40 % من الطلب في المناطق المستهدفة، ويوفّر هذا النموذج حلولاً سريعة لـ: تقليل الاعتماد على الوقود المستورد، تحسين تغذية المرافق الحيوية، وإيجاد فرص عمل في تصنيع وتركيب الأنظمة الشمسية.

مزيج سياسات بديل لتحقيق العدالة والاستدامة

• إعادة توزيع الشرائح بما يحقق العدالة الاجتماعية: من خلال تعرفة منخفضة للأحياء الفقيرة، وزيادة تصاعدية للاستهلاك المرتفع.
• ربط أسعار الكهرباء بتحسن الخدمة؛ وفق مؤشرات تشمل: ساعات الوصل، الفاقد الفني، سرعة الإصلاح، والاستجابة للشكاوى.
• تعزيز الشفافية: عبر نشر تكاليف التوليد وخطط الصيانة واستخدام الإيرادات.
• دعم الصناعات المحلية: من خلال تخفيض التعرفة للمنشآت الصناعية، والحوافز الضريبية، وتشجيع التصنيع المحلي لمكونات الطاقة الشمسية.

ختاماً..

تُظهر التجربة السورية منذ مطلع العام الجاري 2025 أن رفع أسعار الكهرباء والاتصالات يمثل تحوّلاً اقتصادياً عميقاً لا مجرد تعديل مالي، لكنه يحدث في بيئة تعاني فقراً طاقياً واسعاً وضعفاً في القدرة الشرائية، ويبرز النموذج اللامركزي للطاقة كخيار واقعي لتخفيف العبء على الشبكة المركزية ودعم الخدمات الأساسية، مع إمكانية تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة بناء قطاع قادر على دعم التعافي الاقتصادي، وتالياً فإن التوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية يشكل الشرط الأساس لبناء منظومة طاقة حديثة؛ تعتمد على: الكفاءة، التنوع، والموثوقية؛ وتوفر قاعدة صلبة لمسار تنموي جديد في سوريا.

أزمة الجفاف في سوريا..
الموارد تتراجع والدولة أمام تحديات كبرى

تُعدّ سوريا اليوم إحدى أكثر الدول العربية تعرضاً للإجهاد المائي، نتيجة تداخل ثلاثة عوامل كبرى: تغير المناخ، ضعف الإدارة المائية، والضغط السكاني والزراعي، وقد كشفت السنوات الأخيرة، خصوصاً عامي (2024 _2025)، عن تحوّل الجفاف من ظاهرة متكررة إلى حالة مركّبة أثّرت في دورة المياه الطبيعية والأنهار والموارد السطحية. وإذا كان المناخ عاملاً رئيساً في الأزمة، فإن ضعف البنية المؤسسية لإدارة المياه - كما ظهر خلال العقود الماضية - جعل الأزمة البيئية تتحول إلى أزمة حوكمة أيضاً، حيث أدى غياب الرقابة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى تفاقم الاستنزاف الجوفي وتراجع القدرة على إدارة الموارد السطحية.

الموارد المائية المتجددة في سوريا.. الإطار العلمي والأرقام

• تعريف الموارد المتجددة: هي كمية المياه التي تتجدد سنوياً عبر الهطول المطري والثلجي، وإعادة تغذية الأحواض الجوفية، إضافة إلى الجريان السطحي، وتدفقات الأنهار الدولية.

• حجم الموارد المتجددة: قبل عام 2011 قُدّرت بـ 16 مليار م³/سنة موارد داخلية، 30 مليار م³/سنة عبر الأنهار الدولية، لكن المتاح فعلياً أقل بكثير؛ بسبب السدود والجفاف الممتد.

• العجز المائي الهيكلي: كان السحب السنوي يبلغ 19.4 مليار م³، مقابل موارد تقارب 16 ملياراً، ما يعني (عجزاً سنوياً = 3.4 مليارات م³، استنزافاً مباشراً للمياه الجوفية)، ومع الجفاف منذ 2007 تضاعف العجز ليدخل البلد مرحلة إجهاد مائي دائم.

الموارد السطحية.. وضع الأنهار ودلالات التراجع

• تعريف الموارد السطحية: تشمل الأنهار والبحيرات والسدود والأراضي الرطبة والسيول الموسمية.

1 - نهر الفرات: تدفقه التاريخي ≈ 30 مليار م³/سنة، لكنه تراجع بشدة بسبب: السدود التركية، النمو الزراعي، والجفاف المتكرر، ما أدى إلى انخفاض منسوب البحيرة وتراجع إنتاج القمح والقطن.

2 - نهر العاصي: شهد جفافاً شبه كامل في عدة مقاطع بين (2024–2025) لأول مرة في تاريخه، ومن أبرز الأسباب: انخفاض الهطول في البقاع، ضعف تدفق الينابيع في حمص، السحب الزراعي غير المنظم، والتبخر المرتفع بسبب الحرارة.

3 - الخابور وروافد الفرات: الخابور جفّ مراراً منذ 2000 بسبب الضخ الجوفي المفرط، أما الساجور والبليخ فأصبحا موسميين.

• الموقع مقارنة بالدول الأخرى: تعتمد سوريا على أنهار صغيرة ومتوسطة، ومع غياب غطاء ثلجي كثيف، يتأثر التدفق النهري مباشرة بأي نقص مطري.

التغير المناخي وتطور الجفاف (2000–2025)

• الجفاف 2007–2010 تمثل بـ: انخفاض الهطول 60 %، تراجع زراعة الحبوب، تأثر 1.3 مليون شخص، ونزوح واسع نحو المدن.

• مرحلة الحرب 2011–2020 تمثلت بـ: الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، فقدان الرقابة على الآبار، وصول الفاقد المائي إلى 40 %، إضافة إلى السحب العشوائي للموارد السطحية.

• التسارع المناخي 2020–2025 تمثل بـ: ارتفاع قياسي في الحرارة، مواسم المطر القصيرة، سيول بلا تخزين، وانخفاض كبير في الينابيع، ويمثل جفاف العاصي ذروة هذا التدهور.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

• اقتصادياً: تراجعت الزراعة المروية، وارتفعت تكلفة الري إلى 30–50 %، وانخفض إنتاج القمح، إضافة إلى خسارة آلاف الوظائف.

• اجتماعياً: نزوح ريفي، ضعف الأمن الغذائي، الاعتماد على صهاريج المياه، وتوترات اجتماعية حول الحصص.
• بيئياً: تراجع الغطاء النباتي، ازدياد الحرائق، انقراض الأسماك في العاصي والخابور، تفكك الأنظمة البيئية، وتوسع التصحر في البادية والجزيرة.

الأمن المائي الحضري
أزمة متصاعدة

تعاني المدن السورية من انقطاعات تمتد 3–7 أيام، بسبب: ضعف الأحواض الجوفية، تراجع الأنهار، الأعطال الكهربائية، قدم وتهالك الشبكات، وارتفاع نسبة الفاقد.

سوريا في السياق العالمي..
مقارنة مختصرة

توضح المقارنة الدولية مكانة سوريا كإحدى أكثر الدول تعرضاً للإجهاد المائي:

جدول 1 - حصة الفرد السنوية من الموارد المائية:

البلد	حصة الفرد	الملاحظات
سوريا	500 م³/سنة	سوريا أقل من المتوسط
العالم العربي	500–800 م³/سنة	العربي والعالمي وتحت خط
العالم	1700 م³/سنة	الفقر المائي العالمي بكثير.

جدول 2 - نسبة استهلاك الزراعة للمياه

البلد	الاستهلاك	الملاحظات
سوريا	87 %	هذه النسبة هي الأعلى
العالم العربي	80–40 %	عالمياً وتدل على ضغط
العالم	70 %	كبير على الموارد.

الدلالات

• أدنى حصة للفرد مقارنة بالمنطقة.
• أعلى اعتماد على الزراعة مائياً.
• مستوى الإجهاد المائي في سوريا حرِج جداً.

إطار مؤسسي للأزمة..
دمج خفيف من هندسة الدولة

إلى جانب العوامل المناخية، أسهمت الهشاشة المؤسسية في تفاقم الأزمة، من خلال: غياب تنظيم الآبار، انتشار السحب الجوفي العشوائي، ضعف الرقابة، وضعف التكامل بين السياسات المائية والزراعية، ومع بدء جهود إعادة بناء الدولة بعد 2024، يصبح تعزيز الحوكمة المائية عنصراً أساسياً لضمان الاستدامة.

حلول واستراتيجيات للتخفيف

• إدارة حديثة للموارد، من خلال: نظام حصص، تنظيم الآبار، إصلاح شبكات الشرب، وطاقة متجددة لمحطات الضخ.
• تطوير الزراعة، عبر: استخدام وسائل الري بالتنقيط (توفير 40–50 %)، محاصيل مقاومة للجفاف، بيوت محمية، وزراعة ذكية بالاستشعار عن بعد.
• حصاد مياه الأمطار، من خلال: إنشاء السدود والسدات الصغيرة، حصاد مياه الأمطار على أسطح الأبنية، وتعزيز تغذية الأحواض الجوفية.
• حماية الأنهار، من خلال: ضبط السحب، إزالة السدود الترابية، ومنع التلوث.
• التعاون الإقليمي، من خلال: تحديث اتفاقيات الفرات والعاصي، استخدام نظام رصد مشترك، وتبادل البيانات الهيدرولوجية.
• بناء قدرة مؤسسية (دمج خفيف)، عبر: توحيد القرار المائي، رقمنة إدارة المياه، وربط السياسات المائية بالزراعية والصناعية.

في الختام

تكشف أزمة المياه في سوريا عن تحول (بيئي– اقتصادي) عميق؛ لم تعد فيه البلاد قادرة على الاعتماد على النظام المطري التقليدي أو على مواردها السطحية المتراجعة، وبينما يلعب المناخ دوراً حاسماً، فإن ضعف الإدارة المؤسسية خلال العقود الماضية ساهم في تحويل الجفاف إلى أزمة مزمنة.
إن مستقبل سوريا المائي يتطلب مزيجاً من: تحقيق إصلاحات تقنية وهيدرولوجية، تخطيط زراعي مستدام، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة الموارد، وإلّا فإن البلاد قد تواجه خلال العقدين المقبلين أزمة أشدّ تأثيراً في الاقتصاد والمجتمع والديموغرافيا.

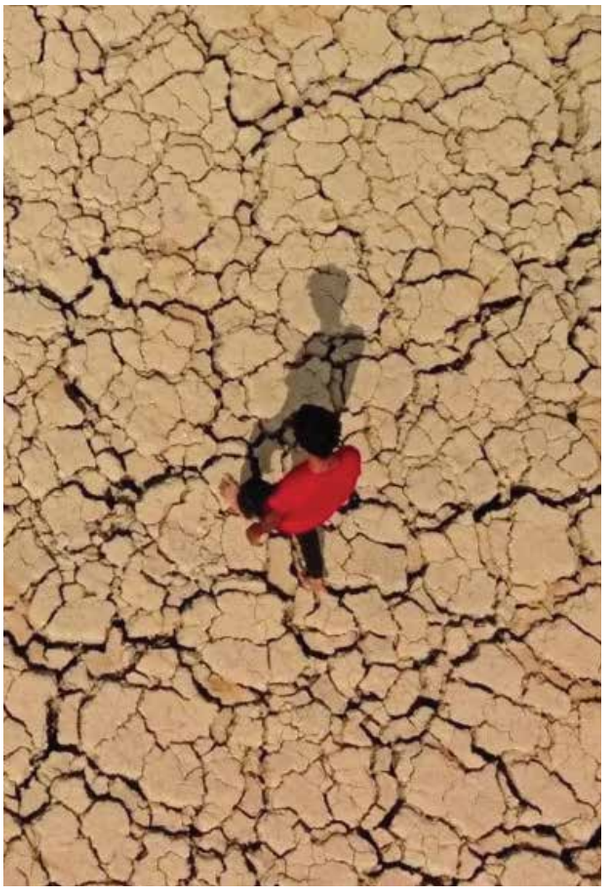

آفاق الاقتصاد السوري بعد رفع العقوبات.. التحديات و الفــرص

في حوار مع الأستاذ الدكتور علي كنعان – عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق

حوار: روعة غنم

يشهد الاقتصاد السوري مرحلةً مفصليةً بعد رفع العقوبات الاقتصادية، وهي مرحلة تحمل في طياتها تحولات عميقة؛ على المستويين المالي والاقتصادي، وتفتح الباب أمام فرص جديدة لإعادة الإعمار، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحسين استقرار العملة الوطنية.

وفي ظل هذه التحولات؛ تبرز أهمية الرأي الأكاديمي المتخصص؛ القادر على تقديم قراءة واقعية؛ تستند إلى: الخبرة العلمية، والمعرفة الدقيقة بآليات الاقتصاد والنظام المالي.

وفي هذا الإطار، أجرت مجلة « العالم الاقتصادي» لقاءً موسعاً مع الأستاذ الدكتور علي كنعان_ عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الذي يُعد من أبرز الأكاديميين المتخصصين في السياسات الاقتصادية والنقدية، حيث استعرض رؤيةً شاملةً لـ: مرحلة ما بعد رفع العقوبات، التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد السوري، الفرص المتاحة لإعادة الإعمار، دور القطاعين العام والخاص، مستقبل العملة الوطنية، وآفاق الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة.

اليوم، وبعد رفع قانون قيصر عن سوريا، ما الأثر الفوري لهذا القرار في الاقتصاد السوري، وهل يمكن توقع تحسن سريع في استقرار العملة أو زيادة النشاط الاقتصادي؟

يُعد قانون قيصر من أقسى أنواع العقوبات التي فُرضت على سوريا، إذ منع الحكومة من الاستيراد والتصدير النظامي حتى للسلع الغذائية والأدوية، كما منع الشركات من التعامل مع سوريا، وقيّد التحويلات المالية، وعطّل شبكة «سويفت» العالمية. ونتيجة لذلك أصبح البنك المركزي والبنوك السورية معزولين عن النظام المالي العالمي، بعدما أوقف العالم التعامل المالي مع سوريا خلال فترات الحرب.

بعد رفع العقوبات، أصبح بإمكان البنوك السورية فتح حسابات لدى البنوك الأجنبية المعروفة بالبنوك المراسلة، والتي تُستخدم

في تنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير في الخارج، حيث لا تتم هذه العمليات بشكل مباشر بين الأطراف وإنما عبر بنك وسيط، هذا التطور؛ من شأنه تسريع حركة الاستيراد والتصدير وتشجيعها، ما ينعكس إيجاباً على تنشيط الاقتصاد السوري.

كما أن إعادة تفعيل شبكة «سويفت» ستؤدي إلى اندماج النظام المالي السوري_ مجدداً_ مع النظام المالي العالمي، وستعود التحويلات من وإلى سوريا تدريجياً، سواء تلك المتعلقة بالاستيراد والتصدير أو التحويلات الشخصية أو الاستثمارية، ويتيح ذلك للشركات الراغبة بالاستثمار في سوريا دفع أثمان المواد الأولية والآلات المستوردة، ما يسهم في: تحريك عجلة الاقتصاد، إضافة إلى تنشيط حركة المضاربة والاستثمار في الأسواق المالية المحلية والعالمية.

مع رفع العقوبات وفتح الطريق أمام مشاريع إعادة الإعمار، ما المجالات التي يمكن أن تشهد تحسناً سريعاً؟ وما الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لتسريع هذه العملية؟

تضرر الاقتصاد السوري بشكل كبير، وتضررت جميع القطاعات الاقتصادية، حيث وصلت بعض التقديرات إلى نحو 470 مليار دولار كأضرار نتيجة الحرب، بينما تشير تقديرات أخرى إلى 420 مليار دولار، وقد توزعت هذه الأضرار على قطاعات: الزراعة، الصناعة، التجارة، البنية التحتية، والقطاع السكني.

وتقوم عملية إعادة الإعمار على ثلاثة جوانب رئيسة:

- الجانب الاجتماعي، الذي يتمثل بدعم العائلات الفقيرة والمتضررة من خلال الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الدولية، إلى جانب الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة السورية.
- أما الجانب الثاني فيشمل البنية التحتية والصناعة، مثل: الطرق، الجسور، المطارات، السكك الحديدية، الكهرباء، المياه، الاتصالات، والمرافق العامة، حيث تم التعاقد على تطوير مطاري دمشق وحلب، ومرافئ طرطوس واللاذقية، إضافة إلى اتفاقيات لتطوير قطاع الكهرباء، وفيما يخص السكك الحديدية، فهي بحاجة إلى إعادة هيكلة لتصبح مزدوجة الاتجاه؛ بما ينسجم مع النظام العالمي.
- أما الجانب الثالث فيتعلق بالقطاع الاقتصادي والسكني، وهو يعتمد على استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث تم توقيع اتفاقيات تقارب 24 مليار دولار؛ في قطاعات: صناعية، نفطية، وسياحية، إضافة إلى تطوير آبار النفط والغاز ومتابعة الاستكشاف.

في ظل التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد السوري، ما الدور الذي يجب أن تقوم به الحكومة لتحديث التشريعات وإزالة العقبات أمام الاستثمار؟

يعاني الاقتصاد السوري من قدم التشريعات والأنظمة المعمول بها، إذ تعود إلى مرحلة قديمة ولم تشهد تطويراً حقيقياً منذ عام 1963، وقد كانت الحكومات السابقة تكتفي بتعديل بعض الفقرات من دون إعادة قوننة شاملة، بينما تتطلب المرحلة الحالية تشريعات حديثة تتماشى مع المعايير الاقتصادية العالمية.

كما يجب تطوير أنظمة العمل في الوزارات والهيئات العامة، واختصار الإجراءات الإدارية وإلغاء البيروقراطية، بحيث يحصل المستثمر على رخصة إقامة مشروع خلال أيام بدل الانتظار لأشهر.

ويُعد اعتماد قواعد البيانات والربط الإلكتروني بين المؤسسات أمرين ضروريين من أجل: تسهيل الإجراءات، تعزيز الشفافية، وخلق بيئة استثمارية أكثر فاعلية.

كيف ترون دور القطاع الخاص في عملية تعافي الاقتصاد السوري بعد رفع العقوبات؟

القطاع الخاص هو القطاع القائد والرائد في أي اقتصاد وطني في العالم.

في سوريا جرى الاعتماد طويلاً على القطاع العام، وهذا القطاع تآكل عبر السنين ولم يتم تطويره، فأصبح عبئاً على الاقتصاد الوطني، واليوم اتخذت الحكومة قراراً باعتماد الاقتصاد الحر القائم على القطاع الخاص.

يجب أن يتصدر القطاع الخاص عملية الإنتاج والاستثمار، بينما يقتصر دور الدولة على: التنظيم والرقابة؛ عبر السياسات المالية والنقدية، مع التركيز على: جودة السلعة والأسعار، كما ينبغي وضع خطة اقتصادية وطنية تشاركية؛ تضم: الحكومة، القطاع الخاص، والعمال؛ ويتم فيها إشراك القطاع الخاص في اللجان الحكومية؛ بوصفه الجهة المنفذة.

هل هناك مؤشرات إلى استعداد المستثمرين الأجانب للعودة للسوق السورية؟ وما القطاعات الأكثر جذباً لهم؟

يميل المستثمر الأجنبي إلى القطاعات الأقل مخاطرة والأعلى ربحية، مثل السياحة ولاسيما الفنادق والمنتجعات، إضافة إلى النفط والغاز وقطاع الاتصالات.

في المقابل، يقل اهتمامه بالزراعة والصناعة التقليدية؛ بسبب: مشكلات العمالة وجودة المنتج، وغالباً ما يقتصر حضوره الصناعي على نظام الوكالات.

ما تأثير قرار تغيير العملة في قدرة البنوك على منح القروض وتحفيز النمو الاقتصادي؟

اتخذت الحكومة قراراً بتغيير العملة ورفع قيمة الليرة السورية من نحو 10 أو 11 ألف ليرة للدولار إلى 100 ليرة للدولار، ومن إيجابيات هذه الخطوة: تخفيف حمل المبالغ الكبيرة، تسهيل التسويق، والانتقال إلى التعامل الإلكتروني، إضافة إلى تمكين البنك المركزي من السيطرة على الكتلة النقدية.

لكن دعم هذه القيمة الجديدة يحتاج إلى احتياطيات تتجاوز 10 مليارات دولار سنوياً لتغطية المستوردات، وفي حال عدم توافرها قد تنخفض قيمة العملة مجدداً.

ومع ذلك، فإن السيطرة على الكتلة النقدية ستساعد البنك المركزي في: تنظيم التسليف، وتحفيز الإنتاج والنمو الاقتصادي.

كيف ترون مستقبل الاقتصاد السوري في ظل الظروف الجديدة؟

يتميز الموقع الجغرافي لسوريا بمكانة فريدة، فهي بوابة آسيا إلى البحر المتوسط، وعقدة وصل بين أوروبا والخليج العربي، ما يؤهلها لتكون عقدة مواصلات ومركزاً لإنتاج السلع وإعادة توزيعها، كما يمتلك الاقتصاد السوري خبرات وكفاءات صناعية، وعمالته ماهرة وقادرة على المنافسة.

وإذا توافرت إدارة متميزة وخطط اقتصادية حديثة؛ يمكن للاقتصاد السوري أن: يستعيد مكانته التاريخية، ويحقق معدلات نمو مرتفعة؛ مع انطلاق عملية إعادة الإعمار ودخول الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

بانوراما اقتصاد 2025

العالم الاقتصادي

- أصدرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم يوم 2025/1/1 عدة قرارات تضمنت جملة إعفاءات من الغرامات الضريبية، وذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة وبهدف تخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين المكلفين.

- تم تصدير أول باخرة محمّلة بـ 10 آلاف طن من الفوسفات السوري يوم 2025/4/22، عبر مرفأ طرطوس؛ في خطوة تؤكد عودة النشاط التجاري البحري.

- أعلنت وزارة التجارة الداخلية في 2025/5/5 اعتماد آلية تسعير جديدة للخبز المدعوم، تربط السعر بتكلفة الإنتاج الفعلية مع استمرار الدعم المباشر للأسر الأشد فقراً.

- أعلنت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات يوم 2025/5/13 عزمها إطلاق مشروع «سيلك لينك»، الذي سيوفر بنية تحتية جديدة من الألياف الضوئية الرئيسة العابرة لسوريا، بسعة إجمالية تصل إلى 100 تيرابت/الثانية Tbps.

- وقّعت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية يوم 2025/5/16 مذكرة تفاهم مع شركة موانئ دبي العالمية (دي بي ورلد) بقيمة 800 مليون دولار أميركي.

- وقّعت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية يوم 2025/5/22 مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة Fidi Contracting الصينية.

- 2025/6/2 إعادة التداول في سوق دمشق للأوراق المالية بعد توقف استمر نحو 6 أشهر.

- أقرت وزارة الاقتصاد والصناعة يوم 2025/6/18 نظام الاستثمار الجديد بالمدن الصناعية في سوريا.

- أصدر الرئيس أحمد الشرع يوم 2025/6/24 المرسوم رقم (115) القاضي بتشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصـادية، والمرسـوم رقم (113) القاضي بإحداث «الصندوق السيادي»، والمرسوم رقم (112) القاضي بإحداث «صندوق التنمية».

- أعلنت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات يوم 2025/7/19 عودة شركة سامسونج العالمية إلى السوق السورية.

- أطلق وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور محمد نضال الشعار ووزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح يوم 2025/7/23 مشروع مصنع "فيحاء" للإسمنت في مدينة عدرا الصناعية.

- بحضور السيد الرئيس أحمد الشرع، عُقد يوم 2025/7/24 المنتدى الاستثماري السوري السعودي في قصر الشعب بدمشق، بمشاركة وزراء ورجال أعمال ومستثمرين، حيث تم توقيع 47 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة 6 مليارات دولار.

- أعلنت وزارة المالية في 2025/8/4 اعتماد الدفع الإلكتروني إلزامياً في معظم الدوائر الحكومية، للحد من التعامل النقدي وتعزيز الشفافية المالية.

- بحضور الرئيس أحمد الشرع بدء مراسم توقيع مذكرات تفاهم استثمارية مع عدد من الشركات الدولية في قصر الشعب بدمشق يوم 2025/8/6 ومن أبرز هذه المشاريع: مطار دمشق الدولي، مترو دمشق، وأبراج دمشق.

- أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية يوم 2025/8/22 عن إنشاء هيئة ضمان الودائع في سوريا.

- وقعت الإدارة العامة للنفط بوزارة الطاقة السورية يوم 2025/8/22 اتفاقية لتوريد الغاز مع شركة النقاش القابضة التركية، تقضي بتزويد سوريا بـ 1.6 مليون متر مكعب من الغاز يومياً.

- أطلق وزيرا النقل يعرب بدر والسياحة مازن الصالحاني يوم 2025/8/26 مشروع مجمع وفندق "غاليري الحجاز دمشق"، بمساحة إجمالية تتجاوز 45 ألف متر مربع.

- أقرّت الحكومة في 2025/8/28 خفض ضريبة الأرباح على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 50 % لمدة ثلاث سنوات لدعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل.

- أعلن مصرف سوريا المركزي يوم 2025/9/23 عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ماستر كارد.

- أعلن وزير النقل والبنية التحتية التركي عبد القادر أورال أوغلو يوم 2025/9/23 التوصل إلى اتفاق تدعم بلاده بموجبه استكمال 30 كيلو متراً ناقصة من سكة خط الحجاز التاريخي في سوريا.

◀ شارك مصرف سوريا المركزي لأول مرة على الإطلاق يوم 2029/9/29 في مؤتمر Sibos 2025 الذي تنظمه سنوياً جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، في مدينة فرانكفورت بألمانيا بدعوة من منظمة «سويفت»العالمية.

◀ استأنفت المنطقة الحرة في مطار دمشق الدولي يوم 2025/10/26 عملها بعد توقف دام 14 عاماً، باستقبال أول شحنة تجارية.

◀ وقّعت وزارة الطاقة السورية يوم 2025/11/6 الاتفاقيات النهائية لإنشاء 8 محطات لتوليد الكهرباء، بقدرة إجمالية تبلغ 5000 ميغاواط، مع التحالف الدولي الذي تقوده شركة «أورباكون» القابضة.

◀ أعادت الشركة العامة للأسمدة تشغيل معمل السماد الفوسفاتي في حمص يوم 2025/11/6 بطاقة إنتاجية تتراوح بين 350 و400 طن يومياً.

◀ أصدر وزير الطاقة محمد البشير يوم 2025/11/11 قراراً يقضي بتحديد أسعار جديدة مخفّضة لبيع المشتقات النفطية.

◀ أعلن المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية «SASMO» الدكتور ياسر عليوي يوم 2025/11/14 انضمام سوريا إلى منظمة المقاييس والمواصفات للدول الإسلامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي "SMIIC".

◀ أعلنت وزارة الزراعة يوم 2025/11/16 إطلاق مشروع «القرض الحسن» لزراعة القمح.

◀ وقّعت الشركة السورية للبترول (SPC) يوم 2025/11/18 مذكرة تفاهم مع شركتي كونيكو فيليبس ونوفاتيرا الأميركيتين، بحضور وزير الطاقة محمد البشير.

◀ أرسل حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية يوم 2025/11/20أول رسالة إلى جميع مراسلي المصرف حول العالم عن طريق نظام المدفوعات الدولي سويفت (SWIFT)، إيذاناً باستئناف العمل عبره وذلك بعد توقف دام 14 عاماً.

◀ أعلن وزير الطاقة محمد البشير تشغيل يوم 2025/11/25 معمل الفوسفات في مناجم الشرقية بعد انتهاء عمليات إعادة تأهيله وعودته للإنتاج للمرة الأولى منذ عشر سنوات، بطاقة إنتاجية تبلغ 1.2 مليون طن سنوياً من الفوسفات.

◀ دمشق تستضيف أعمال الدورة الـ26 للجنة النقل واللوجستيات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) يومي 25 و 2025/11/26، في اجتماع يُعقد في سوريا لأول مرة منذ أكثر من 15 عاماً.

◀ وضع وزير الطاقة محمد البشير يوم 2025/12/2 حجر الأساس لمحطة توليد دير الزور الغازية في حقل التيم بطاقة إنتاجية تصل إلى 1000 ميغاواط.

◀ عقد الرئيس أحمد الشرع يوم 2025/12/2 اجتماعاً تمهيدياً جمع الشركة السورية للبترول SPC وشركة شيفرون الأميركية.

◀ أعلن مصرف سوريا المركزي يوم 2025/12/4 عن التوصل إلى اتفاق شراكة مع شركة فيزا (Visa) لتنفيذ خارطة طريق استراتيجية، تهدف إلى دمج سوريا بوتيرة متسارعة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

◀ شهدت دمشق يوم 2025/12/5 انعقاد المنتدى الاقتصادي السوري الكوري الأول.

◀ وقّعت الشركة السورية للبترول يوم 2025/12/9 أربع اتفاقيات استراتيجية مع مجموعة من كبريات الشركات السعودية المتخصصة في خدمات النفط والغاز.

◀ أطلقت غرفة صناعة دمشق وريفها يوم 2025/12/10 استراتيجيتها الجديدة لعام 2026، بهدف إرساء منظومة عمل أكثر كفاءة.

◀ أصدر الرئيس أحمد الشرع يوم 2025/12/11 المرسوم رقم (275) لعام 2025، القاضي بإعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية والضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى، ورسم الإنفاق الاستهلاكي، ورسم الطابع المالي وإضافاتها العائدة لأعوام 2024 وما قبل من كامل الفوائد والجزاءات والغرامات إذا سددوا المستحقات حتى نهاية آذار 2026، ومن نصف هذه الغرامات إذا تم السداد خلال الفترة الممتدة من نيسان حتى حزيران 2026.

◀ وزير المالية محمد يسر برنية يعلن في 2025/12/12 عن توقيع الوثيقة الأخيرة الخاصة بمشروع إصلاح خطوط الربط الكهربائي مع البنك الدولي، ليكون بذلك أول مشروع للبنك في سوريا منذ نحو 4 عقود.

◀ وزير المالية محمد يسر برنية يصدر في 2025/12/12 قرارين بحل اتحاد شركات التأمين، واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين، وذلك لتطوير القطاع والارتقاء بدوره.

◀ وقعت مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة سال SAL السعودية للخدمات اللوجستية في 2025/12/16 على هامش فعاليات معرض «صُنع في السعودية» اتفاقية شراكة استراتيجية.

◀ 2025/12/29 حفل إطلاق العملة السورية الجديدة بحضور رسمي وشعبي في قصر المؤتمرات في العاصمة دمشق.

ما وراء التعافي..
الاقتصاد العربي
بين الصدمة البنيوية والتحسن المشروط
(2023 - 2025)

اتخذ الاقتصاد العربي، خلال الفترة بين عامي (2023 _2025)، مساراً انتقالياً غير متجانس؛ عكس تفاعلاً معقداً بين: الصدمات الخارجية، والاختلالات البنيوية الداخلية، فقد سجل عام 2023 تباطؤاً حاداً في النمو لم يتجاوز 0.8%، بينما شهد العامان 2024 و2025 تحسناً تدريجياً في المؤشرات الكلية، غير أن هذا التحسن لم يكن موحداً بين الدول العربية؛ بل اتّسم بتفاوت واضح، حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي أداءً أفضل نسبياً مقارنة بمعظم الدول العربية غير النفطية.

وتهدف هذه الدراسة إلى: تحليل هذا المسار الزمني، مع التركيز على الطبيعة غير المتجانسة للتعافي العربي، وبيان كيف يخفي المتوسط الإقليمي فروقاً جوهرية في القدرة على إدارة الصدمات وتحقيق النمو.

تطور مؤشرات النمو الاقتصادي العربي (2023–2025)

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	توصيف المرحلة الاقتصادية
2023	0.8	تباطؤ حاد_ صدمة اقتصادية
2024	2.2 – 1.9	استقرار نسبي من دون تعافٍ
2025	3.2 – 2.6 (متوقع)	تحسن مشروط

يعكس التحسن في 2025 انتقال الاقتصاد العربي من مرحلة الصدمة إلى التعافي النسبي، غير أن هذا التعافي غير متكافئ؛ ففي حين بلغ النمو في بعض دول الخليج من 4–5 % في 2025، مدفوعاً بزيادة الإنتاج النفطي وتوسع الأنشطة غير النفطية، يبقى النمـو في عـدد من الدول العـربية غير النفطية دون 2.5 %، وأحياناً أقل من ذلك، ويشير هذا التفاوت إلى أن تحسن المتوسط العربي لا يعكس تحسناً عاماً، بل هو نتاج أداء قوي نسبياً لاقتصادات خليجية محددة؛ قادرة على تعويض الصدمات بفضل مواردها المالية ومرونتها المؤسسية.

هيكل الناتج المحلي الإجمالي العربي حسب القطاعات (%)

القطاع الاقتصادي	نسبة المساهمة من الناتج
قطاع الخدمات	48.4
الصناعات الاستخراجية	25.3
الصناعة التحويلية	11.6
الزراعة	4.7
قطاعات أخرى	10.0 تقريباً

يساعد هذا الهيكل في تفسير تفاوت الأداء بين الدول، ففي دول الخليج، ارتبطت هيمنة قطاع الخدمات بتوسع خدمات عالية القيمة (لوجستيات، مالية، سياحة)، في حين تهيمن في دول أخرى خدمات منخفضة الإنتاجية، كما أن بعض دول الخليج العربي حققت تقدماً نسبياً في الصناعات التحويلية المرتبطة بالطاقة والبتروكيماويات، ما منحها قدرةً أكبر على تحقيق نمو أعلى وأكثر استقراراً.

النفط والطاقة وتأثيرهما في الاقتصاد العربي (2023 - 2025)

السنة	متوسط سعر النفط (برنت – دولار/برميل)	وضع الإنتاج النفطي	الأثر الاقتصادي
2023	82	خفض إنتاج	تراجع النمو والإيرادات
2024	80	استمرار القيود	تهدئة الصدمة
2025	62	زيادة تدريجية	تحسّن نمو من دون طفرة مالية

شكّل النفط العامل الأبرز في تفاوت الأداء العربي، فبينما استطاعت دول الخليج تعويض انخفاض السعر في 2025 عبر: زيادة الإنتاج ، انخفاض تكاليف الاستخراج، وامتلاك احتياطيات مالية، لم تتمكن الدول غير النفطية من الاستفادة من هذا التحسن بالدرجة نفسها، ما جعل نموها أكثر هشاشة.

مؤشرات المالية العامة العربية

المؤشر	2023	2024	2025
وضع الموازنات	تقلص فوائض_عجز	ضبط مالي نسبي	فوائض محدودة_ عجز مستمر
الإنفاق الجاري	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الدين العام	في ارتفاع	مستقر نسبياً	ضغوط مستمرة

يعكس الجدول تبايناً ملحوظاً في المالية العامة العربية بين دول الخليج والدول غير النفطية. ففي عام 2023 تقلصت الفوائض وظهرت عجز في بعض الموازنات، بينما شهد 2024 ضبطاً مالياً نسبياً، ثم عادت الضغوط في 2025 مع فوائض محدودة وعجز مستمر. الإنفاق الجاري بقي مرتفعاً في جميع الدول، ما زاد الأعباء على الموازنات. دول الخليج استفادت من الإيرادات النفطية والاحتياطيات لتقليل الاعتماد على الدين، في حين واجهت الدول غير النفطية قيوداً مالية حادة نتيجة ارتفاع خدمة الدين وضعف الإيرادات، مما حد من قدرتها على دعم النمو والاستثمار في البنية التحتية والخدمات

فجوة استقرار التضخم في الاقتصادات العربية

الدول	2023	2024	2025 (متوقع)
دول مجلس التعاون الخليجي	2.5 - 3.5	2.0 – 2.5	1.7 - 2.0
دول عربية غير نفطية	6-10	5 - 7	4 – 6
دول الأزمات	أكثر من 20	مرتفع جداً	مرتفع جداً

يبرز التفاوت النقدي بوضوح، حيث وفّر انخفاض التضخم في دول الخليج بيئةً أكثر استقراراً للنشاط الاقتصادي، بينما استمر التضخم المرتفع في دول أخرى بـ: تقويض القوة الشرائية، وإضعاف أثر النمو.

سوق العمل في الاقتصاد العربي

المؤشر	القيمة
معدل البطالة العام	11 %
بطالة الشباب	من الأعلى عالمياً
قدرة النمو على خلق وظائف	ضعيفة

على الرغم من أن البطالة مرتفعة إقليمياً، فإن دول الخليج استطاعت_ جزئياً_ تخفيف الضغوط عبر استيعاب العمالة في قطاعات الخدمات والسياحة، بينما بقيت البطالة أكثر حدّة في الدول غير النفطية، ما يعمّق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.

التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية

المؤشر	القيمة
الصادرات السلعية العربية	1.23 تريليون دولار
الواردات السلعية العربية	966 مليار دولار
نسبة التجارة البينية العربية	% 9.9

الجدول يبرزحجم الصادرات العربية (1.23 تريليون دولار) مقابل واردات مرتفعة (966 مليار)، لكنه يكشف ضعفاً في التكامل الإقليمي إذ لا تتجاوز التجارة البينية 9.9%. وتتميز الصادرات العربية بكونها سلعية أولية يغلب عليها النفط والغاز وبعض المواد الخام، مع محدودية السلع الصناعية والزراعية ذات القيمة المضافة، ما يعكس اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية ويؤكد الحاجة لتنويع الإنتاج وتعزيز التعاون العربي لتحقيق تنمية مستدامة.

الأمن الغذائي العربي

المؤشر	القيمة
الفجوة الغذائية العربية	49.5 مليار دولار
درجة الاعتماد على الاستيراد	مرتفعة
المخاطر المستقبلية	تغير مناخي – تقلب أسعار – نزاعات

عكس الجدول هشاشة الأمن الغذائي العربي، حيث تبلغ الفجوة الغذائية 49.5 مليار دولار مع اعتماد مرتفع على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية. هذا الوضع يضع المنطقة أمام مخاطر مستقبلية جدية تشمل التغير المناخي، تقلب أسعار الغذاء عالمياً، والنزاعات التي قد تعطل سلاسل الإمداد. معالجة هذه التحديات تتطلب رؤية عربية موحدة تركز على الإنتاج المحلي، التكامل الإقليمي، الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتوسيع التعاون العربي لضمان استقرار طويل الأمد.

خلاصة القول..

تُظهر هذه الدراسة أن التحسن الاقتصادي العربي في 2025 هو تحسّن غير متجانس، تميل كفّته لمصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يبقى هشاً ومقيّداً في بقية الدول العربية، وعليه فإن الحديث عن "تعافٍ عربي" يجب أن يُفهم بوصفه متوسطاً إحصائياً؛ يخفي تفاوتاً بنيوياً عميقاً، ويؤكد ذلك أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في رفع معدلات النمو؛ بل في ردم فجوة الأداء بين الدول العربية؛ عبر: إصلاحات هيكلية شاملة، تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعميق التكامل الاقتصادي العربي.

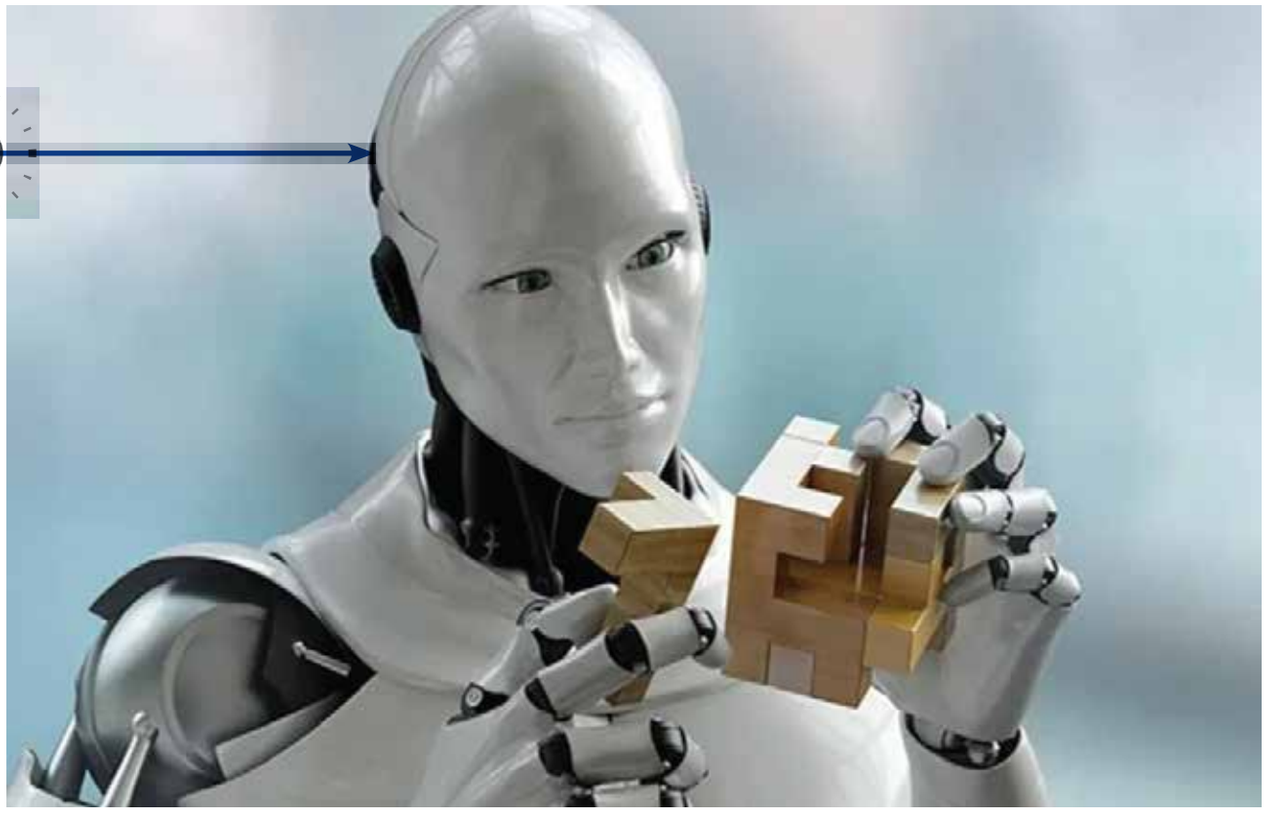

توطين التقنية
وأثره في التنمية العربية على ضوء بيانات 2025

بقلم: سامر طلاس

تؤكد التحولات المتسارعة في عام 2025 أن التقنية أصبحت المحرك الرئيس لـ: خلق القيمة الاقتصادية، تعزيز الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية للدول، بينما يظل عدم تطوير التقنيات_ محلياً_ سبباً في هشاشة الاقتصادات أمام تقلبات الأسواق وضعف السيادة التقنية.

وتُظهر بيانات مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025 أن جميع الدول العربية تبقى خارج قائمة أفضل 25 دولة عالمياً؛ من حيث القدرات الابتكارية والتكنولوجية، إذ تقع أكثر من 21 دولة ضمن فئة الأداء المتوسط أو الضعيف.

ويبرز هذا الواقع: اتساع الفجوة بين المنطقة العربية والدول المتقدمة تقنياً، تنامي الحاجة إلى توطين التقنية؛ بوصفه خياراً استراتيجياً لأنه: يعزز التنمية المستدامة، يرفع كفاءة الإنتاج، ويقوّي رأس المال البشري.

توطين التقنية كعامل لتعزيز السيادة الاقتصادية

أصبح امتلاك التكنولوجيا عنصراً جوهرياً في بناء السيادة الاقتصادية للدول الحديثة.

وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2025 إلى أن البلدان التي تعتمد على التكنولوجيا المستوردة بنسبة تفوق 70 %؛ تواجه مخاطر كبيرة في سلاسل الإمداد، وتتكبد تكاليف تشغيلية أعلى بمعدل يتراوح بين 20 و35 % مقارنة بالدول التي تنجح في تطوير جزء من تقنياتها محلياً.

وفي العالم العربي، تتجاوز فاتورة استيراد المنتجات التقنية المتقدمة 165 مليار دولار سنوياً، ما يجعل الاقتصادات أكثر حساسية لتقلبات أسواق التكنولوجيا، ويرسخ توطين التقنية قدرة الدول على التحكم في سلاسل الإنتاج، ويخفف الضغوط الخارجية، ويعزز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات، مثل: اضطرابات الشحن والأزمات الجيوسياسية.

أثر التوطين في تطوير الصناعات الوطنية

توضح تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2025 أن إدماج التقنيات المتقدمة، كالذكاء الاصطناعي والروبوتات والتحليلات الرقمية، يمكن أن يرفع إنتاجية القطاعات الصناعية بنحو 40 %. وبالرغم من ذلك، لا تزال معظم المصانع العربية تعتمد على آلات مستوردة بالكامل، وتتحمل تكاليف صيانة مرتفعة نتيجة نقص الخبرات الفنية المحلية. كما تكشف بيانات المنظمة العربية للتنمية الصناعية أن نسبة الشركات العربية التي تمتلك وحدات بحث وتطوير داخلية لا تتجاوز 6 %، مقابل 33 % في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

وهنا يشكل توطين التقنية مدخلاً حاسماً لتطوير الصناعات التحويلية العربية وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛ عبر إنتاج تقني عالي القيمة بدلًا من الاقتصار على الصناعات التقليدية منخفضة المردود.

دور التوطين في دعم البحث العلمي وإنتاج المعرفة

يفيد تقرير اليونسكو العلمي 2024–2025 بأن متوسط الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يتجاوز 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 2.3 %، بينما ترفع دول مثل كوريا الجنـوبية وسنغافورة هذا الإنفاق إلى ما يزيد على 4 %.

وتبلغ كثافة الباحثين في الدول العربية نحو 1,200 باحث لكل مليون نسمة، وهو رقم أقل من المتوسط العالمي البالغ 1,900 باحث.

ويسهم توطين التقنية في بناء منظومة معرفية: تربط الجامعات بالمراكز البحثية والقطاع الصناعي، وتشجع إنتاج براءات الاختراع المحلية، كما تُظهر دراسات حديثة أن زيادة الإنفاق على البحث العلمي بمعدل 1 % تنعكس على الناتج الصناعي بزيادة تتراوح بين 1.3 % و2 %، ما يعزز قيمة الاستثمار في البحث والتطوير.

بناء رأسمال بشري قادر على قيادة التحول التقني

تشكل الكفاءات الوطنية الأساس في أي مشروع يهدف إلى توطين التقنية.

ويشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025 إلى أن نحو 75 % من وظائف المستقبل ستكون ذات طابع تقني، بينما لا يتجاوز عدد خريجي التخصصات العلمية والهندسية في العالم العربي 18 % من إجمالي الخريجين.

وتحتاج المنطقة العربية إلى ما لا يقل عن 1.7 مليون متخصص إضافي في مجالات التكنولوجيا المتقدمة خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

ويسهم التوجه نحو التوطين في: خلق وظائف عالية المهارة، زيادة متوسط الدخل في القطـاعات التقنية؛ بنسبة تزيد على 28 % مقارنة بالقطاعات التقليدية، إضافةً إلى تعزيز الاعتماد على القدرات الوطنية، وتقليص الحاجة إلى الخبرات الأجنبية.

تعزيز الأمن السيبراني من خلال التوطين

يوضح تقرير الأمن السيبراني العالمي لعام 2025 أن 83 % من الهجمات الإلكترونية في الدول النامية سببها الاعتماد على أنظمة مستوردة تفتقر للسيطرة المحلية على الشيفرات والمكوّنات. وفي العالم العربي، تصل فاتورة الأمن السيبراني إلى نحو 11 مليار دولار سنوياً، في حين تظل أغلبية الأنظمة الأمنية المستخدمة غير محلية، ما يجعل البنى الرقمية عرضةً للاختراق.

ويسمح توطين التقنية بتطوير خوارزميات تشفير وطنية وأنظمة تشغيل محلية ومنتجات أمنية مصممة وفق احتياجات كل دولة، وقد أثبتت الدراسات أن احتمال الاختراق يتراجع بنسبة 45 % عندما تعتمد الدول على حلول أمنية محلية.

التقنية كهدف استراتيجي

تكشف قراءة بيانات 2025 أن الدول العربية سواء ذات الأداء المتوسط، مثل: السعودية، قطر، البحرين، المغرب، تونس، الأردن، مصر، الكويت، وعُمان، أو ذات الأداء الضعيف، مثل: الجزائر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، اليمن، جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا، والصومال؛ تقع جميعها خارج قائمة أفضل 25 دولة عالمياً في الابتكار.

ويبرز ذلك اتساع الفجوة التقنية بين المنطقة والعالم المتقدم، ويؤكد أن بناء اقتصاد معرفي عربي لن يتحقق من دون قدرات تكنولوجية وطنية راسخة.

وتشير البيانات مجتمعةً إلى أن توطين التقنية يمثل رافعةً جوهريةً لـ: السيادة الاقتصادية، التقدم الصناعي، تنشيط البحث العلمي، تنمية رأس المال البشري، وتعزيز الأمن السيبراني.

وعليه، يصبح توطين التقنية ضرورةً استراتيجيةً حتميةً للدول العربية الراغبة في بناء مستقبل اقتصادي أكثر استقلالية ومرونة واستدامة.

مستقبل عربي يتشكل

قراءة متعمقة في مسارات اقتصادات 2026

العالم الاقتصادي

يمثّل عام 2026 محطةً حاسمةً في المشهد الاقتصادي العربي، إذ تتقاطع فيه آثار الأزمات المتراكمة، خلال العقد الأخير؛ من جائحة عالمية واضطرابات جيوسياسية؛ إلى موجات تضخم وارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة؛ مع تحولات داخلية في: السياسات والإصلاحات الاقتصادية، وبينما تمتلك الدول العربية موارد طبيعية وبشرية ضخمة؛ فإن قدرتها على استثمار هذه الموارد تتفاوت بشدة، وفقاً لـ: عوامل الاستقرار السياسي، كفاءة المؤسسات، هيكل الاقتصاد، ومستوى التنويع.

وتكشف المقارنة بين أكثر من /22/ دولة عربية أن المنطقة ليست كتلة اقتصادية واحدة، بل فسيفساء من الاقتصادات؛ التي تتراوح بين: اقتصادات ضخمة تمتلك فوائض مالية مهمة، وأخرى صغيرة لكنها مرنة، وثالثة هشّة تعاني تبعات النزاعات أو الانهيارات الاقتصادية.

الاقتصادات العربية الكبرى.. بين قوة الحجم وتحديات التحول

السعودية

تأتي المملكة العربية السعودية في صدارة الاقتصادات العربية (بناتج محلي يتجاوز 1.3 تريليون دولار)، ما يجعلها المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي الإقليمي، وتكمن أهميتها؛ ليس فقط في قوتها النفطية، بل في مسار التحول البنيوي الذي تقوده عبر: توسع القطاعات غير النفطية، تطوير السياحة، والاستثمار في التقنيات الجديدة، ويمثل هذا التحول انتقالاً؛ من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، غير أن التحدي الأكبر يبقى في: تسريع الكفاءة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

الإمارات

تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة (بناتج يقارب 600 مليار دولار) نموذجاً متقدماً في التنويع، حيث تعتمد على مزيج من: التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية، القطاع المالي، والسياحة، وتنفرد الإمارات بامتلاكها بيئة أعمال جاذبة عالمياً، ما يمنحها استقراراً كبيراً في مسار النمو.

مصـــر

تمتلك مصر اقتصاداً كبيراً (بناتج يقترب من 400 مليار دولار)، إلا أن حجم السكان الضخم والضغوط المالية والنقدية تضع قيوداً على قدرة الاقتصاد على تحويل النمو إلى تحسن ملموس في مستويات المعيشة، فالتأثيرات الممتدة للتضخم والقروض، وتراجع العملة تجعل: الإصلاح المالي، توسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التصديرية؛ مسارات ضرورية.

العـــراق

يمثل العراق (بناتج 270–280 مليار دولار) حالة مختلفة؛ فهو يتمتع بموارد نفطية هائلة وفوائض محتملة، لكنه يحتاج إلى: بيئة سياسية مستقرة، وإصلاح إداري لافتتاح دورة نمو مستدام، أما الجزائر ذات الناتج الذي يتراوح بين(190 و200) مليار دولار، فتعتمد على النفط والغاز، لكنها بدأت خطوات عملية لـ: تنويع الاقتصاد، وتطوير الصناعة المحلية، وهو ما يُعدّ أساسياً لتقليل تقلبات النمو المرتبطة بأسعار الطاقة.

قطـــــر

تؤكد قطر (بناتج يقترب من 239 مليار دولار) مكانتها كقوة عالمية في إنتاج الغاز المسال، ومع تحسن قطاع الخدمات والتجارة، تزداد قدرتها على تحقيق نمو مستدام، ويواصل المغرب، بناتج(180–196) مليار دولار نجاحه في: الصناعات التحويلية، والطاقات المتجددة، بالرغم من التحديات المناخية التي تؤثر في الزراعة.

الاقتصادات المتوسطة..
إمكانات قائمة تعرقلها اختلالات هيكلية

تضم هذه الفئة دولاً، مثل: الأردن، تونس، عُمان، والبحرين، وهي اقتصادات تتسم بحجم متوسط أو صغير نسبياً، لكنها تمتلك مقومات؛ قد تدفعها لتحقيق قفزات نوعية إذا ما استمرت في الإصلاح.

الأردن

يعد الأردن (بناتج نحو 53 مليار دولار) مثالاً لاقتصاد مستقر مالياً، وبالرغم من: محدودية الموارد، والنمو المعتدل، فإن ضبط التضخم وتحسين بيئة الاستثمار يشكلان ركيزةً أساسية لرفع تنافسيته.

تونس

تمتلك تونس بنية صناعية لا بأس بها، لكن: معضلات التمويل، ضعف الاستثمار، وتعقيدات الإجراءات الإدارية تبطئ قدرتها على النمو، وهي تحتاج إلى إصلاحات مؤسسية واسعة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

الكويت

(135 - 150 مليار دولار)، ولكن اقتصادها يحتاج إلى تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والسياحة والتعليم. كما يجب تعزيز الإصلاحات المالية وتحسين بيئة الأعمال.

سلطنة عُمان

بدأت سلطنة عُمان (بناتج يقارب 110 مليارات دولار) _ بالفعل _ مساراً ناجحاً لتقليل الاعتماد على النفط، متجهةً نحو: السياحة، الخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية.

البحرين

تعتمد البحرين (بناتج 45 – 50 مليار دولار) على القطاع المالي، بشكل كبير، وتواجه تحدياً في تنويع اقتصادها؛ مع إدارة مستوى مرتفع من الدين العام.

الاقتصادات الهشّة أو ما بعد النزاعات..
تفاوت بين الانهيار وفرص الإقلاع

تعاني: لبنان، السودان، اليمن، وليبيا، بدرجات مختلفة، من الهشاشة الاقتصادية الناتجة عن الأزمات السياسية أو المالية.

لبنان

حالياً لبنان (بناتج 20 – 22 مليار دولار) غارق في أزمة مالية؛ هي من الأعمق على المستوى العالمي، فتدهور الليرة وتراجع الثقة بالقطاع المصرفي جعلا أي نمو محتمل رهينة للإصلاحات البنيوية.

السودان

يعاني السودان (بناتج نحو 30 مليار دولار) من هشاشة اقتصادية حادة بسبب النزاعات الداخلية، ما أدى إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي.

اليمن

يعاني اليمن وضعاً أشد صعوبة، إذ أدى الصراع الطويل إلى دمار البنية التحتية، ليقتصر الاقتصاد على نحو 20 مليار دولار، مع اعتماد كبير على المساعدات.

ليبيا

يظل اقتصاد ليبيا، بالرغم من امتلاكها ثروة نفطية؛ (بناتج 46 – 50 مليار دولار، مرهوناً بالاستقرار السياسي.

سوريا

تعد سوريا (بناتج يقارب 20 مليار دولار حالياً) إحدى الدول التي تمتلك أكبر هامش نمو محتمل في المنطقة؛ فبعد التحرير واستعادة الاستقرار، يمكن للاقتصاد السوري أن يدخل مرحلة إقلاع واسعة؛ استناداً إلى العوامل الآتية:

1 - إعادة الإعمار: قد يضخ هذا القطاع عشرات المليارات، ويشغّل مئات آلاف العمال.

2 -عودة النشاط الزراعي والصناعي: تمتاز سوريا بقاعدة إنتاجية يمكن إعادة بنائها بسرعة نسبياً مقارنة بدول أخرى.

3 - الموقع الجغرافي: سوريا مؤهلة لتكون مركزاً لوجستياً بين أوروبا وآسيا.

4 - الطاقة: يمكن أن يوفر إعادة تأهيل حقول النفط والغاز مصدراً ثابتاً للنقد الأجنبي.

5 - رأس المال البشري: الكفاءات السورية قادرة على لعب دور محوري في إعادة البناء.

الاقتصادات العربية الصغيرة..
أدوار محدودة لكن مستقرة نسبياً

جيبوتي (4 – 5 مليارات دولار)، موريتانيا (10 – 12 مليار دولار)، فلسطين (17 – 18 مليار دولار)، الصومال (7 مليارات دولار)، وجزر القمر (1.3 مليار دولار)، هذه الدول تختلف؛ من حيث الموارد والقدرات، لكنها تشترك في حاجة ملحّة لـ: تطوير القطاعات الإنتاجية، وبناء شراكات اقتصادية أوسع لتعزيز قدرتها على الاستمرار في بيئة عالمية متقلبة.

قراءة شاملة
للفجوة الاقتصادية

الفجوة بين الاقتصادات العربية واسعة؛ فالناتج السعودي يعادل تقريباً إجمالي الناتج المحلي لخمسة عشر اقتصاداً عربياً صغيراً، مجتمعة، كذلك تتمتع دول الخليج بفوائض مالية قوية، بينما تعاني دول أخرى عجزاً مالياً أو ديوناً مرتفعة.

عام 2026 ..

ليس مجرد محطة في دورة اقتصادية، بل هو عام يكشف اتجاهات عميقة؛ تعيد رسم شكل الاقتصاد العربي، فبين اقتصادات ضخمة تتحول نحو التنويع، ودول متوسطة تمتلك فرصاً يمكن تفعيلها بتسريع الإصلاح، واقتصادات هشّة تعيش بين الانهيار وأمل النهوض، يتشكل مستقبل عربي جديد، ومع أن التحديات كبيرة، فإن الفرص أكبر، ولا سيما للدول التي تمتلك مقومات إعادة البناء، مثل سوريا، وللدول التي تتقدم في التحول الاقتصادي، مثل: السعودية، الإمارات، والمغرب، ويبقى العامل الحاسم هو القدرة على: إدارة الموارد، تعزيز الابتكار، وبناء بيئة مستقرة تتيح للاقتصاد العربي أن ينتقل من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة صناعة المستقبل.

العرب في تقرير السعادة العالمي 2025

صدر تقرير السعادة العالمي، أول مرة عام 2012 ، ليصبح مرجعاً دولياً لتقييم رفاه الشعوب وجودة حياتهم، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات المعتمدة عالمياً، والتي تشمل: الدعم الاجتماعي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط العمر الصحي المتوقع ، حرية اتخاذ القرارات الشخصية، الكرم وممارسات العطاء، والثقة بالمؤسسات وانخفاض الفساد. وفي إصدار 2025، أُضيف محور أساسي جديد هو «الرعاية والمشاركة»، الذي يسلط الضوء على أثر السلوكيات الاجتماعية، مثل: التعاطف، المشاركة، التطوع، والدعم المتبادل، بوصفها عناصر مركزية في تشكيل الرفاه، وأحياناً تتفوق_ في تأثيرها_ على المؤشرات الاقتصادية المباشرة.

الوضع العربي في تقرير 2025

يكشف التقرير عن فجوة واضحة بين دول الخليج التي جاءت في مراتب متقدمة نسبياً، وبقية الدول العربية التي تراجعت إلى مراتب دنيا، نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية وتدهور الخدمات. وتوضح النتائج أن الاستقرار المؤسسي وجودة الخدمات والثقة الاجتماعية تشكل المحدد الأبرز للسعادة في المنطقة العربية.

الحالة السورية

تُعد سوريا، من أكثر الدول العربية تراجعاً، في تقرير السعادة لعام 2025، إذ تقع ضمن أدنى ثلاث دول عالمياً، وهو ما يعكس آثار أكثر من عقد من الحرب التي أدت إلى: دمار بنيوي وضعف مؤسسي، كما أسفر الانهيار الاقتصادي الواسع عن: انخفاض دخل الفرد إلى مستويات متدنية جداً، في حين تراجعت الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفعت مستويات الفقر بشكل حاد. ويتفاقم الوضع بفعل: انعدام الثقة المؤسسية والاجتماعية، وهشاشة شبكات الدعم الاجتماعي بالرغم من قوة الروابط الأسرية التقليدية، وذلك نتيجة الضغوط المستمرة.

تحليل علمي

تؤكد نتائج التقرير أن التحدي الأساسي في المنطقة العربية لا يتعلق بالدخل فقط، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف رأس المال الاجتماعي.

الدول التي تعاني انخفاض الثقة بالمؤسسات والصراعات السياسية، مثل سوريا ، اليمن، ولبنان، تسجل أدنى مستويات السعادة عالمياً، في حين يظهر نموذج دول الخليج أن تحسين السياسات العامة والاستثمار في جودة الحياة وتطوير الخدمات؛ يمكن أن تعوض كثيراً من القيود الاقتصادية أو الجغرافية. ويشدد التقرير أيضاً على أن الرعاية المتبادلة والمشاركة الاجتماعية تمثلان محركاً رئيساً للرفاه، ما يعني أن السياسات العربية المستقبلية يجب أن تركز على: تعزيز الثقة، توسيع المشاركة المجتمعية، دعم الصحة النفسية، وتحسين الفضاءات الاجتماعية.

حقيقة

يكشف تقرير 2025 أن السعادة ليست مجرد انعكاس للأرقام الاقتصادية، بل هي نتيجة تفاعل معقد بين: البنية الاجتماعية، الاستقرار السياسي، والثقة العامة.

وبالنسبة للدول العربية، فإن تحسين ترتيبها يتطلب مشروعاً شاملاً لـ: إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة، تعزيز التضامن والشفافية، وتبني سياسات تدعم الإنسان وليس مجرد مؤشرات اقتصادية.

الجدول النهائي لترتيب أهم الدول العربية في تقرير السعادة العالمي 2025

الدولة	الترتيب العالمي	ملاحظات أساسية
الإمارات العربية المتحدة	21	الأفضل عربياً، تقدم في جودة الحياة والخدمات.
الكويت	30	دعم اجتماعي مرتفع، وسياسات رفاه
السعودية	32	تقدم مستمر بدعم رؤية 2030
عُمان	52	استقرار اجتماعي، وخدمات جيدة.
البحرين	59	تحسّن تدريجي في الخدمات العامة
ليبيا	79	الأولى مغاربياً بالرغم من الاضطرابات
المغرب	112	تأثر الضمان الاجتماعي والاقتصاد
الأردن	128	تحديات معيشية، وضعف الثقة المؤسسية
مصر	135	ضغوط اقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر
اليمن	140	تأثير مباشر للحرب، وتراجع الخدمات
سوريا	143	من أدنى دول العالم بسبب: الحرب، والانهيار الاقتصادي والمؤسسي
لبنان	145	الأسوأ عربياً نتيجة الانهيار المالي

الاقتصاد العالمي في عام 2026..

مرحلة إعادة تشكيل تحت ضغط الديون والتحول التكنولوجي

العالم الاقتصادي

يدخل الاقتصاد العالمي عام 2026؛ وسط مزيج معقد من التحديات البنيوية والتحولات السريعة، حيث يتقدم الذكاء الاصطناعي إلى مركز العملية الإنتاجية، بينما تتصاعد الضغوط الناتجة عن: تباطؤ النمو وارتفاع المديونية عالمياً.

ويُقدَّر الناتج العالمي بنحو 124 تريليون دولار، في مقابل دين عالمي يفوق 346 تريليون دولار، ما يجعل الاقتصاد العالمي يقف على أرضية غير مستقرة؛ حتى مع استمرار توسع حجمه الاسمي. هذا التناقض بين: الحجم الهائل، والضعف البنيوي؛ يعكس مرحلة انتقالية؛ يعاد فيها رسم ملامح القوة الاقتصادية العالمية، وتبرز فيها التكنولوجيا كعامل حاسم أكثر من أي وقت مضى.

الولايات المتحدة.. قوة ابتكار تواجه عبئاً مالياً ضخماً

تبقى الولايات المتحدة أكبر اقتصاد عالمي بناتج يبلغ 31.8 تريليون دولار، لكنها في الوقت نفسه صاحبة أكبر دين حكومي في العالم؛ بحجم يصل إلى 38 تريليون دولار.

هذه المفارقة تكشف عن اقتصاد قوي في الابتكار والبنية التقنية، لكنه مقيد بـ: سياسات مالية معقدة، وارتفاع تكلفة الاقتراض، ومع ذلك تستمر الولايات المتحدة في قيادة الثورة الرقمية؛ عبر: الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة، وهو ما يمنحها قدرة على تعويض جوانب التراجع في: البنية التحتية التقليدية، وضعف نمو التصنيع.

الصين.. توسع صناعي تحت ضغوط الديون

تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً؛ بناتج يناهز 20.6 تريليون دولار، ودين حكومي يقارب 18.7 تريليون دولار، بينما يتجاوز الدين الإجمالي (الحكومة+ الشركات+ الحكومات المحلية) ثلاثة أضعاف الناتج المحلي.

وبالرغم من أنّ الصين تستثمر_ بقوة_ في الصناعات الاستراتيجية، مثل: البطاريات، الرقائق، والطاقة النظيفة، فإن أزمة العقارات وتباطؤ الاستهلاك الداخلي يشكلان تحدياً مستمراً لنموها، ومع ذلك تبقى الصين لاعباً محورياً في سلاسل التوريد العالمية، وتواصل تعزيز نفوذها في: آسيا، إفريقيا، وأميركا اللاتينية؛ عبر الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية.

الهند.. قوة صاعدة مدفوعة بطلب محلي ضخم

برزت الهند كأحد أسرع الاقتصادات نمواً، إذ يقترب ناتجها من 4.5 تريليونات دولار، مع دين حكومي يتراوح بين 2.6 و2.9 تريليون دولار، ويمنحها اقتصادها الرقمي المزدهر وقاعدتها السكانية الشابة قدرةً استثنائيةً على: تعزيز الإنتاجية، ونمو قطاعي التكنولوجيا والخدمات، كما تستفيد الهند من التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، إذ تتجه الشركات العالمية نحو تنويع سلاسل التوريد بعيداً عن الصين، ما يجعل الهند مستفيدةً مباشرةً من التحول العالمي نحو توزيع الإنتاج.

روسيا.. مرونة مالية بالرغم من القيود الجيوسياسية

تبلغ قيمة الناتج الروسي 2.1–2.2 تريليون دولار، ويظل الدين الحكومي عند مستوى منخفض نسبياً يبلغ 350–380 مليار دولار فقط، وهو ما يمنح روسيا مرونةً ماليةً، على الرغم من العقوبات الغربية الواسعة، وتمكنت موسكو من إعادة هيكلة تجارتها نحو آسيا، مستندة إلى صادرات الطاقة والمعادن والصناعات العسكرية، غير أن القيود التكنولوجية وصعوبة الوصول إلى بعض التقنيات المتقدمة تمثلان تحديات طويلة الأمد أمام تعزيز القدرة الإنتاجية.

أوروبا واليابان.. اقتصادات متقدمة تواجه تباطؤاً بنيوياً واضحاً

تدخل أوروبا عام 2026؛ وهي تسعى إلى موازنة التحول الأخضر، مع الحفاظ على القدرة التنافسية الصناعية، لكنها تواجه ثلاث

مشكلات بنيوية رئيسة: تباطؤ النمو بسبب ضعف الإنتاجية، ارتفاع تكاليف الطاقة، شيخوخة سكانية تزيد أعباء الرعاية الاجتماعية، وارتفاع الدين العام الذي يقلل مساحة الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية.

ألمانيا: ناتج 5.3 تريليونات دولار، ودين 3.23 تريليونات دولار، ما يبطئ تحديث القطاع الصناعي.

فرنسا: ناتج 3.4 تريليونات دولار، ودين 3.92 تريليونات دولار، في ظل إنفاق اجتماعي مرتفع.

إيطاليا: ناتج 2.2 تريليون دولار، ودين 3.48 تريليونات دولار، وهي من أكثر الاقتصادات هشاشة بنيوياً.

المملكة المتحدة: ناتج4 تريليونات دولار، ودين 4.09 تريليونات دولار، ولاتزال تتعامل مع آثار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

اليابان: تعيش وضعاً أكثر تعقيداً إذ يبلغ ناتجها 4.4 تريليونات دولار، بينما يصل دينها العام إلى 10 تريليونات دولار (أكثر من 230 % من الناتج)، وتواجه اليابان شيخوخةً سكانيةً شديدة وانكماشاً طويل الأمد في سوق العمل، ما يحد من قدرتها على تحقيق نمو مستدام بالرغم من تفوقها التكنولوجي.

آسيا الصناعية.. قلب التكنولوجيا المتقدمة

تشكل كوريا الجنوبية وتايوان محور التكنولوجيا العالمية:

كوريا الجنوبية: ناتج 1.9 تريليون دولار، ودين 850–900 مليار دولار، مع اعتماد كبير على صناعة الرقائق والإلكترونيات.

تايوان: ناتج: 880–900 مليار دولار، ودين 260 مليار دولار، وهي مركز صناعة أشباه الموصلات عالمياً، ما يجعلها في: قلب التنافس الأميركي–الصيني.

الشرق الأوسط والدول العربية.. اختصار في مسار التنويع

تواصل المنطقة العربية مسارات متفاوتة نحو التنويع الاقتصادي:

السعودية: ناتج يفوق 1.3 تريليون دولار، ودين 270–300 مليار، مع مشاريع تحولية واسعة.

الإمارات: ناتج 600 مليار، ودين 110–120 ملياراً، نموذج في الخدمات والاقتصاد الرقمي.

قطر: ناتج 239 ملياراً ؛ مع اعتماد استراتيجي على الغاز المسال.

وتواجه اقتصادات عربية أخرى كـ: العراق، الجزائر، المغرب، ومصر، مزيجاً من ارتفاع الدين وضعف التنويع والضغوط المالية.

إفريقيا.. إمكانات كبيرة تحت قيود صعبة

يمثل الناتج الإفريقي جنوب الصحراء نحو 2.1–2.2 تريليون دولار، بينما تتراوح الديون في العديد من الدول بين 60 و100 % من الناتج، وبالرغم من امتلاك القارة فرصاً كبيرة في: الزراعة، المعادن، والطاقة، فإن ضعف البنية التحتية والمؤسسات يحد من القدرة على: جذب الاستثمار، وتنفيذ مشاريع واسعة.

التحديات البيئية.. تهديد مباشر لمسار النمو

تفرض التغيرات المناخية ضغوطاً متزايدة على النمو العالمي، فـ: موجات الحر والجفاف، الفيضانات، والاضطرابات المناخية، تؤثر في: الإنتاج الزراعي، إمدادات الطاقة، والبنية التحتية.

وتُظهر تقديرات دولية أن تكاليف التكيف المناخي في الدول النامية؛ قد تتجاوز 300 مليار دولار سنوياً، بحلول 2030، ما يزيد العبء على الاقتصادات المثقلة بالديون، ويجعل الاستدامة البيئية جزءاً من الاستقرار المالي ذاته.

اقتصاد المعرفة المتقدم.. المحرك الجديد للنمو

يتقدم مفهوم «اقتصاد المعرفة المتقدم» ليحل محل الاقتصاد المادي التقليدي، حيث تُخلق القيمة، عبر: البيانات، الذكاء الاصطناعي، البرمجيات، الابتكار، والملكية الفكرية.

ستكون الدول؛ التي تستثمر في: رأس المال البشري، التقنيات الناشئة، وتطوير البنية الرقمية، الأقدر على تحقيق قفزات في الإنتاجية، أما الاقتصادات التي تتباطأ في هذا المجال، فإنها تخاطر بتراجع دورها في الاقتصاد العالمي مهما كانت قوتها التقليدية.

رؤى 2026

يظهر عام 2026 كمرحلة؛ تعاد فيها صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية: ديون مرتفعة، نمو محدود، ضغوط بيئية متصاعدة، وموجة تكنولوجية تعيد توزيع القوة بين الدول.

في ظل هذا الواقع يصبح التفوق الاقتصادي مرهوناً بالقدرة على: إدارة الديون، تسريع الابتكار، تحديث المؤسسات، والتحول نحو اقتصاد معرفة متقدم، إنها لحظة تتطلب من الدول المرونة بقدر ما تتطلب قوة الإنتاج.

مستقبل التنمية العالمي بين إنكار ونكران!

يشهد العالم اليوم سلسلةً من القمم والمؤتمرات؛ التي تهدف إلى معالجة التحديات الكبرى التي تواجه البشرية؛ في مجالات، مثل: المناخ والتنمية الاقتصادية، وبالرغم من هذه اللقاءات عالية المستوى، فإن النتائج المحققة غالباً ما تقل عن المأمول. تبقى الأزمة المالية والاقتصادية وتغير المناخ؛ من أبرز القضايا التي تتطلب حلولاً جذرية، إلا أن الإرادة السياسية لتنفيذ هذه الحلول لا تزال غائبة في الكثير من الأحيان.

يركز هذا المقال على أهم القضايا التي تؤثر في التنمية المستدامة، اليوم، بما في ذلك: تزايد المديونية، تراجع التمويل الدولي، ارتفاع تكاليف التمويل للبلدان النامية، وتأثيرات تغير المناخ.

تشابك المديونية والتوترات الاقتصادية

تُعد زيادة المديونية في الدول المتقدمة، إلى جانب ارتفاع تكاليف خدمة الديون في الدول النامية، من أبرز العوائق التي تؤثر في التنمية الاقتصادية.

يصاحب ذلك تصاعد الأزمات التكنولوجية والاقتصادية، بما في ذلك: الحروب الاقتصادية، والصراعات الجيوسياسية، وبالرغم من بعض التقدم المحقق بين القوى الكبرى، فإن الأسواق ترى أن هذه الاتفاقات لم تكن حاسمة بما يكفي.

تراجع التمويل الدولي

يشهد التمويل الدولي الميسر تراجعاً ملحوظاً، نتيجة: تقليص المساعدات الإنمائية من دول كبرى مثل الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية.

يتزامن هذا التراجع مع زيادة الإنفاق على الدفاع، ما يقلص الحيز المالي المتاح للاستثمارات الإنمائية، ونتيجة لذلك، تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في الحصول على الدعم الدولي اللازم.

زيادة تكلفة التمويل للبلدان النامية

تعاني الدول النامية من ارتفاع تكلفة التمويل بشكل يفوق المخاطر الفعلية المرتبطة بالاستثمار أو الائتمان فيها.

تشير البيانات المتعلقة بمخاطر الأسواق الناشئة إلى أن هذه الدول تواجه شروط تمويل غير عادلة نتيجة لتحيزات مسبقة أو تصورات مبالغ فيها عن المخاطر الاستثمارية. وبالرغم من وجود فرص استثمارية واعدة، على المدى الطويل، غالباً ما تصبح هذه الفرص غير قابلة للتحقيق بسبب الشروط المالية المرهقة المفروضة على هذه البلدان.

تغير المناخ وتأثيره في التنمية

يتمثل التحدي الرابع في التأثيرات الكبيرة لتغير المناخ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من التعهدات العالمية التي تم الاتفاق عليها في قمة شرم الشيخ للمناخ، فإن المؤشرات تشير إلى تراجع الالتزام بتخفيض الانبعاثات الضارة. تقرير الإسهامات المحددة وطنياً (NDC) ؛ الصادر في إطار قمة المناخ الـ 30 يظهر أن العديد من الدول الكبرى؛ التي تساهم بأكثر من ثلثي الانبعاثات العالمية، لم تقدم تقاريرها أو لم تلتزم بالتحولات المناخية المطلوبة. ويعد التأقلم مع ارتفاع درجات الحرارة أكبر تحدٍّ عالمي، اليوم، ما يتطلب حلولًا جذرية؛ في مجالات: الطاقة، الزراعة، والمياه.

التأقلم مع تغير المناخ والتحديات الصحية

تتضمن التأثيرات السلبية لتغير المناخ تداعيات كبيرة على الصحة العامة، خصوصاً في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وتشير الدراسات الحديثة إلى تدهور الأوضاع الصحية للحوامل والأطفال حديثي الولادة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، حيث تكون هذه الفئات أكثر عرضةً للمخاطر مقارنةً بأقرانهم في الدول مرتفعة الدخل.

الحلول الممكنة: التعاون والتحول العادل للطاقة

على الرغم من التحديات الكبيرة، توجد حلول عملية يمكن أن تسهم في مواجهة هذه الأزمات، ومن أبرز هذه الحلول: التحول العادل للطاقة؛ الذي تم الاتفاق عليه في قمة شرم الشيخ؛ ويستلزم تمويلاً خاصاً لضمان استدامة توفير الطاقة؛ كما يشمل ذلك استثمارات في مجالات: المياه، الزراعة، والصحة؛ والتي تعتبر أساسية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية.

تحديات وتعاون

تواجه التنمية المستدامة العالمية تحديات معقدة وكبيرة؛ تتطلب تعاوناً دولياً حقيقياً.

يجب على الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية الالتزام بتنفيذ التعهدات التي تم الاتفاق عليها، بينما تحتاج الدول النامية إلى إيجاد سبل للتأقلم مع هذه التحديات، سواء من خلال تحسين إدارة الموارد المالية أو تفعيل حلول مبتكرة لدعم الاستدامة.

ديون ضخمة ونمو مأمول..

كيف تراهن ألمانيا في 2026 على موازنة بـ524.5 مليار يورو لإحياء اقتصادها؟

يشهد الاقتصاد الألماني في عام 2026 مرحلةً مفصليةً؛ تتسم بإعادة تشكيل أولويات السياسات المالية؛ في ظل تباطؤ اقتصادي عالمي وتحديات داخلية تتعلق بالاستثمار والإنتاجية.
وقد شكّلت الموافقة البرلمانية؛ في أواخر عام 2025، على موازنة 2026 المثقلة بالديون، نقطة تحول في الاستراتيجية المالية لحكومة المستشار فريدريش ميرتس؛ التي تهدف إلى إحياء النمو عبر حزمة استثمارية واسعة النطاق.
تستند هذه الدراسة إلى البيانات الواردة في تقرير "العربية Business" بشأن الموازنة الجديدة.

الإطار العام لموازنة 2026 وتوجهات السياسة المالية

أقرّ البرلمان الألماني موازنة عام 2026 بإجمالي 524.5 مليار يورو (607.5 مليارات دولار)، تتضمن قروضاً إضافية بقيمة 98 مليار يورو لتمويل خطة ميرتس الاستثمارية الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي المتباطئ. ويعكس حجم الاقتراض المرتفع تحولاً واضحاً عن نهج التشدد المالي الذي اتبعته الحكومات السابقة، خصوصاً في ظل "مكابح الديون" الدستورية.
تسعى الحكومة من خلال هذه الموازنة إلى: زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية والتقنيات المتقدمة، إضافة لدعم الشركات المتضررة من: تباطؤ الإنتاج وتراجع الطلب، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الألمانية في مواجهة التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة وسلاسل الإمداد الجديدة، حيث يمثل هذا التوسع المالي محاولةً لإعادة وضع ألمانيا على مسار نمو أعلى، بعد سنوات من الضغوط التضخمية والتباطؤ الصناعي.

التحديات البنيوية في الاقتصاد الألماني عام 2026

بالرغم من الجهود الحكومية، يواجه الاقتصاد الألماني مجموعة من التحديات البنيوية التي قد تؤثر في الأداء المتوقع لعام 2026، أبرزها:
_ ضعف النمو الصناعي: يشهد القطاع الصناعي، الذي يعد محور الاقتصاد الألماني، تراجعاً في الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والتحول غير المكتمل نحو الاقتصاد الأخضر.
_ ارتفاع مستويات الدين: مع إضافة نحو 98 مليار يورو من الديون الجديدة، يتزايد الضغط على المالية العامة، خصوصاً في ظل الالتزام الدستوري بخفض العجز في السنوات القادمة.
_ تراجع القوة الشرائية نتيجة التضخم: وبالرغم من بدء انحسار التضخم تدريجياً مقارنة بسنوات 2022–2024، فإن تأثيراته لا تزال واضحة على الاستهلاك المحلي، ما قد يحد من أثر الحوافز الاستثمارية.
_ نقص المهارات في سوق العمل: يعاني الاقتصاد الألماني من فجوات كبيرة في الكفاءات، خصوصاً في القطاعات التكنولوجية والهندسية، وهو ما قد يبطئ تنفيذ المشاريع الحكومية.

ملامح خطة ميرتس الاستثمارية وانعكاساتها المتوقعة

تعتمد خطة ميرتس على توجيه إنفاق حكومي كبير إلى قطاعات ذات أثر مضاعف مرتفع في الناتج، مثل:
البنية التحتية الرقمية، النقل، الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر، وتشجيع الابتكار والصناعات عالية التقنية.
تهدف الخطة إلى: رفع معدلات الإنتاجية، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص؛ من خلال: تحسين البيئة التحتية، وتقليل المخاطر على المستثمرين. ومن المتوقع أن يسهم هذا التوجه في: الحد من التباطؤ الاقتصادي، ودعم مستويات التوظيف، مع احتمال بقاء النمو ضمن حدود معتدلة خلال 2026 بفعل الضغوط العالمية.

التوقعات الاقتصادية لألمانيا عام 2026

استناداً إلى الموازنة الجديدة وسياق الاقتصاد الدولي، يمكن تلخيص التوقعات الرئيسة على النحو الآتي:
_ نمو اقتصادي متوسط: من المرجح أن يتراوح النمو بين 1 % و2 %، مدفوعاً بالإنفاق الحكومي والاستثمار العام.
_ استمرار الضغوط المالية: سيبقى العجز مرتفعاً نسبياً، ما يستدعي وضع خطط متدرجة لضبط الإنفاق في 2027 وما بعدها.
_ تحسن تدريجي في القطاع الصناعي: قد تستفيد الشركات من الحوافز والتسهيلات، لكن العودة إلى مستويات الإنتاج ما قبل 2019 ستظل مرتبطة بالطلب العالمي وسلاسل الإمداد.
_ تعافٍ محدود في الاستهلاك المحلي: سيكون التحسن مرهوناً بتراجع التضخم وزيادة الأجور الحقيقية.

اقتصاد 2026

يمثل عام 2026 نقطة تحول في النهج الاقتصادي الألماني، حيث اتجهت الحكومة إلى: تجاوز القيود المالية التقليدية، واعتماد سياسة توسعية قائمة على الاستثمار الكبير، وبالرغم مما تنطوي عليه خطوة زيادة الديون من مخاطر مالية مستقبلية، إلا أنها تشكل محاولة لـ: إعادة تحريك الاقتصاد، وتعزيز قدراته التنافسية في ظل تحولات عالمية متسارعة.
يعكس هذا التوجه إدراك صانعي القرار بأن الحفاظ على مكانة ألمانيا الاقتصادية؛ يتطلب تحديثاً واسعاً للبنية الإنتاجية وتجاوز الجمود المالي الذي قيّد النمو في السنوات السابقة.

بقلم: محمد النجم

حاضنات الأعمال.. ركائز أساسية في إعادة بناء الاقتصاد السوري

لا نجافي الحقيقة، إذا قلنا: إن حاضنات الأعمال تعد من أبرز الأدوات المؤثرة؛ التي يمكن أن تساهم في: دعم الابتكار، تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل في أي اقتصاد عالمي.

وفي حالة الاقتصاد السوري، الذي يعاني من التحديات منذ أكثر من 14 عاماً؛ سنوات من الحرب وسياسة النظام المخلوع، تصبح حاضنات الأعمال أداةً حيويةً لـ: إعادة تنشيط النشاط الاقتصادي، ودفع عملية التنمية المستدامة؛ فهي تسهم في توفير بيئة داعمة لرواد الأعمال والمشروعات الناشئة؛ من خلال تقديم مجموعة من الخدمات: الاستشارية، التدريبية، والتمويلية.

ويمكن أن نعتبرها محطات انطلاق مثاليةً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تتيح لرواد الأعمال الشباب فرصةً لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة في سوريا، حيث تواجه نسبة كبيرة من الشباب صعوبةً في العثور على وظائف ثابتة؛ بسبب التحديات الاقتصادية، وفي هذا الصدد توفر حاضنات الأعمال فرصةً مهمة لـ: تحقيق الاستقلال الاقتصادي، تشجيع الابتكار، وتعزيز تطوير حلول جديدة؛ تلبي احتياجات السوق المحلية والخارجية.

إن من أبرز الفوائد التي توفرها حاضنات الأعمال: البيئة التعليمية والتوجيهية التي تقدمها، فهي توفر تدريبات متخصصة في مجالات: الإدارة، التسويق، التمويل، تحليل السوق، إضافة إلى استشارات قانونية وفنية، ما يساعد رواد الأعمال في: تحسين مهاراتهم ورفع كفاءاتهم، وهو ما يخفض من نسبة فشل المشاريع الناشئة، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في سوريا، وتمثل هذه المهارات عاملاً رئيساً في تعزيز قدرة المشاريع على البقاء والنمو.

وأمام نقص التمويل، الذي يعد أحد العقبات الكبرى التي يواجهها أصحاب المشاريع الناشئة في سوريا، تقدم حاضنات الأعمال حلولاً مبتكرة لهذه المشكلة، من خلال تقديم فرص تمويلية ميسرة، إما من خلال الشراكات مع المستثمرين، وإما من خلال برامج التمويل الحكومية والخاصة، الأمر الذي يساعد رواد الأعمال في: تغطية تكاليف بدء المشاريع، وتوسيع نطاقها، ما يسهم في: تحسين مستوى الإنتاجية، ويعزز الاستثمارات المحلية.

ومن خلال دعم المشروعات الناشئة والصغيرة، تسهم حاضنات الأعمال في خلق فرص عمل جديدة داخل السوق السورية، ففي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والبطالة المرتفعة، تعد هذه الفرص أساسية في توفير مصدر دخل للكثير من الأسر السورية، ولاسيما الشباب الذين يعانون من البطالة، إلى جانب أن نجاح هذه المشاريع يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات ومنتجات أخرى، ما يؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتعتبر حاضنات الأعمال، في ظل التحديات التي تواجهها سوريا، أداةً مهمة لتعزيز الاقتصاد المحلي؛ فمن خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن للحاضنات أن تساعد في: تعزيز الصناعات المحلية، وتوفير منتجات ذات جودة عالية تنافس في السوق المحلية والإقليمية، ما يؤدي إلى: تنشيط الحركة التجارية، توسيع الأسواق المحلية، زيادة الصادرات، واستعادة النمو الاقتصادي تدريجياً.

كما تسهم حاضنات الأعمال، من خلال توفير بيئة أعمال صحية، في إعادة بناء الثقة بالاقتصاد السوري؛ فالمشروعات التي تنجح في اجتياز مراحل الحضانة يمكن أن تكون نماذج ناجحة للابتكار والاستثمار، ما يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، كما تساعد هذه الحاضنات في نشر ثقافة ريادة الأعمال؛ التي تحفز العديد من الأفراد على تأسيس مشاريعهم الخاصة، ومن ثم تحسين الظروف الاقتصادية بوجه عام.

وتالياً فإن حاضنات الأعمال ليست مجرد مساحات مخصصة لبدء المشاريع؛ بل هي ركائز أساسية في إعادة بناء الاقتصاد السوري، من خلال: دعم الابتكار، توفير التدريب والتمويل، وخلق فرص العمل، وهي تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد التحرير وانتصار الثورة، لذا من المهم أن تحظى هذه الحاضنات بالدعم المناسب والكافي لـ: توسيع دورها، وتحقيق تأثير اقتصادي طويل الأمد في المراحل المقبلة.

المشاركة السورية في مؤتمر «COP30» ..
مسار نحو إعادة الاندماج الدولي وترسيخ العدالة المناخية

يُعد مؤتمر المناخ « COP30»، الذي عُقِد في مدينة «بيلم» البرازيلية، محطةً مركزيةً في تطور الحوكمة المناخية العالمية، حيث جاء في مرحلة تشهد تصاعداً في التحديات البيئية وتنامي الحاجة إلى التزامات أكثر صرامةً؛ تجاه: خفض الانبعاثات، دعم الطاقة المتجددة، التكيف مع تغير المناخ.

وقد أفرز المؤتمر مجموعةً من النتائج التي أسهمت في بلورة رؤية دولية أكثر توازناً، تقوم على: مبدأ العدالة المناخية، وضرورة مراعاة الفوارق بين قدرات الدول ومسؤولياتها التاريخية في التلوث.

في هذا الإطار اكتسبت المشاركة السورية، ممثلةً بالرئيس أحمد الشرع، أهميةً استثنائية؛ نظراً لتزامنها مع مرحلة تتطلع فيها البلاد إلى إعادة بناء حضورها الدولي عبر ملفات ذات طابع تعاوني، فقد أتاح المؤتمر لسوريا فرصة لتقديم خطاب يرتكز على إبراز هشاشتها المناخية، وما تواجهه من آثار مباشرة تشمل: تكرار موجات الجفاف، تدهور الموارد المائية، وتراجع الإنتاج الزراعي، وهي عوامل جعلت من التغير المناخي قضيةً اقتصادية وتنموية؛ بقدر ما هي بيئية، وقد أسهم الحضور الرسمي في تعزيز مطالبة سوريا بإيجاد آليات تمويل عادلة؛ تراعي خصوصية الدول الخارجة من الصراعات، وتمنحها موقعاً أكثر إنصافاً في توزيع الموارد المخصصة للتكيف.

كما أتاح المؤتمر منصة لتأكيد التوجه السوري نحو دمج مبادئ الاستدامة في عملية إعادة الإعمار؛ فقد برزت الحاجة إلى تطوير قطاع الطاقة، عبر: التوسع في المصادر المتجددة، إعادة هيكلة نظم إدارة المياه، ودعم التحول الزراعي نحو ممارسات متكيفة مع المناخ.

وتمثل هذه المحاور مساراً ضرورياً لـ: تخفيف الهشاشة البيئية، تأسيس نموذج تنموي قادر على مواجهة الصدمات المناخية، إضافة إلى أنها تسهم في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل الأخضر الميسر.

إلى جانب ذلك، أظهرت مداولات المؤتمر أن بناء شبكة علاقات دولية جديدة يُعد شرطاً أساسياً لأي دولة تسعى لتقوية موقعها في التفاوض المناخي، وقد وفّرت بيلم فرصةً لسوريا للتقارب مع دول أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا والدول الجزرية الصغيرة، وهي دول تشترك معها في تحديات التكيف وتطالب بدور أكبر في توجيه أجندة التمويل الدولي.

ويمكن لهذا التقارب أن يسهم في فتح مسارات للتعاون التقني، ولاسيما في مجالات: إدارة الغابات، استصلاح الأراضي، تحسين كفاءة استخدام المياه، وتطوير الزراعة الذكية مناخياً.

من جانب آخر، أبرز المؤتمر ضرورة اعتماد سوريا مساراً مؤسسياً أكثر انتظاماً في إدارة ملفها المناخي، بدءاً من تحديث المساهمة المحددة وطنياً، مروراً بإعداد خطة وطنية شاملة للتكيف، وصولاً إلى رفع القدرات المؤسسية والتقنية، ويمثل هذا الإطار شرطاً أساسياً لتحويل المشاركة الدبلوماسية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، خصوصاً في ظل التحديات المحلية المرتبطة بضعف البنية التحتية والموارد المالية، كما أظهرت نتائج المؤتمر أن توسيع مشاركة الدول النامية في صياغة آليات التمويل؛ يمثل عاملاً محورياً لضمان فعالية الاستجابة المناخية العالمية.

ومن هذا المنطلق، يمكن لسوريا أن تستفيد من تجربتها في إدارة الأزمات لتعزيز دورها في النقاشات المتعلقة بالتحول العادل، ولاسيما في القطاعات الأكثر تعرضاً للتقلبات المناخية، ويتيح هذا التوجه فرصةً للبلاد لتقديم رؤية متكاملة؛ تربط بين التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، بما يرسخ حضورها ضمن مسارات العمل المناخي طويل الأمد في المرحلة المقبلة.

إرشـــادات اليـــونسكـــو لاستخـدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء

نحو عدالة رقمية مسؤولة

إعداد: ياسر سعدة

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من البنية المؤسسية للدول، بمافي ذلك المؤسسات القضائية. وقد أدركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خطورة هذا التحول وأهميته، فأصدرت عام 2025 تقريراً شاملاً بعنوان إرشادات استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم والهيئات القضائية، أعدّه خوان دافيد غوتييريز بالتعاون مع خبراء وسياسيي التحول الرقمي.

يمثل هذا التقرير أول إطار عالمي متكامل موجّه للسلطات القضائية لتبني أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وآمنة، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان وضمان الشفافية والحفاظ على استقلال القضاء ونزاهته. يستند التقرير إلى خبرات عملية جمعتها اليونسكو عبر تدريب أكثر من 36 ألف فاعل قضائي في أكثر من 160 دولة، إضافةً إلى مشاورات دولية واسعة النطاق وصياغة مبادئ مستمدة من منظومة الأمم المتحدة القانونية والأخلاقية.

الذكاء الاصطناعي في القضاء
الفرص والتحديات

لقد بدأت محاكم عديدة حول العالم باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمل القضائي. ففي البرازيل، أثبت نظام VICTOR فعاليته لكنه أثار نقاشات حول حدود الاعتماد على الخوارزميات.

بينما يعتمد القضاء الهندي على نظام SUVAS ليشمل أكثر من عشر لغات محلية، مما عزز الوصول إلى العدالة.

وفي الأرجنتين والولايات المتحدة، ظهرت تطبيقات تساعد في فرز القضايا وتحليل المستندات القانونية.

في الصين، طوّرت بعض المحاكم منصات رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتسريع القضايا التجارية، لكنها واجهت انتقادات تتعلق بالشفافية.

في فرنسا، أقرّت قوانين تمنع استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بأحكام القضاة حمايةً لاستقلالهم.

في كندا، أطلقت مبادرات لتجريب أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة الجنائية مع إشراف بشري صارم.

في المغرب، بدأت وزارة العدل دراسة جدوى إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في إدارة الملفات القضائية، مع التركيز على حماية الخصوصية.

هذه التجارب تكشف عن فرص واعدة، مثل تسريع الإجراءات، وتخفيف العبء الإداري، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية. غير أن التقرير يحذر من تحديات جوهرية، أبرزها:

الإنصاف والعدالة: قد تؤدي النماذج التنبؤية إلى ترسيخ التحيزات القائمة.

الشفافية: كثير من الأنظمة تعمل كـ«صندوق أسود» يصعب تفسير مخرجاته.

سلامة الإجراءات: الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي قد يهدد حق الأطراف في محاكمة عادلة.

حماية الفئات الهشة: مثل النساء، والأقليات، وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين قد يتعرضون لتمييز مضاعف إذا لم تُصمم الأنظمة بعناية.

الحاجة إلى إطار
دولي مشترك

يشدد التقرير على أن تنظيم الذكاء الاصطناعي في القضاء ليس خياراً بل ضرورة. فقد صنّف الاتحاد الأوروبي أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في القضاء ضمن فئة «الأنظمة عالية الخطورة»، ما يستوجب إشرافاً بشرياً دائماً وتقييماً للأثر الحقوقي قبل نشر أي نظام جديد.

كما أصدرت المحكمة الدستورية في كولومبيا أحكاماً تنظيمية تحدد الشروط الواجب الالتزام بها عند استخدام القضاة للأدوات الذكية، مؤكدة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز العمل القضائي لكنه لا يجوز أن يحل محل العقل القضائي أو يقيّده.

أهداف الإرشادات

- تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في القضاء.
- تزويد السلطات القضائية بخارطة طريق واضحة للتقييم والمساءلة.
- ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في كل مراحل

دورة حياة الأنظمة الذكية.
• توجيه القضاة والأطقم القانونية نحو الاستخدام الآمن للنماذج التوليدية.

المبـــــــادئ الخمسة عشر الأساسية

يضع التقرير خمسة عشر مبدأً أخلاقياً وتشغيلياً تشكل الأساس لأي استخدام للذكاء الاصطناعي داخل القضاء:
1 - حماية حقوق الإنسان: منع التمييز وصون الخصوصية وضمان المساواة أمام القضاء.
2 - الملاءمة والتناسب: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق غايات مشروعة ومتناسبة مع المخاطر.
3 - السلامة والأمن المعلوماتي: حماية البيانات ومنع أي اختراق أو سوء استخدام.
4 -الشفافية وقابلية التفسير: الكشف عن كيفية عمل النظام وحدود قدرته.
5 - المساءلة وإمكانية الطعن: تمكين الأطراف من الاعتراض على القرارات المتأثرة بالذكاء الاصطناعي.
6 - الإشراف البشري: القرار القضائي النهائي يجب أن يكون نتاج تحليل بشري مستقل.
7 - التصميم الإنساني التشاركي: إشراك مستخدمي النظام والمتأثرين به في عملية تطويره.
8 - الاستـدامة: ضمـان أن تكـــون الأنظمة قابلة للتحديث والتطوير دون الإضرار بالحقوق.
9 - العدالة الإجرائية: الحفاظ على حق الدفاع والمساواة بين الأطراف.
10 - التقييم المستمر: مراجعة دورية للأثر الحقوقي والتقني.
11 - التوافق مع القوانين الوطنية والدولية.
12 - منع الاستخدامات غير المشروعة.
13 - تقييد إدخال البيانات الحساسة.
14 -التوثيق الكامل للتفاعلات مع الأنظمة الذكية.
15 - التعليم والتدريب المستمر للقضاة.

توصيات موجهة للمؤسسات القضائية

قدّم التقرير مجموعة واسعة من التوصيات العملية، أهمها:
• تقييم المخاطر قبل نشر الأنظمة وبعدها.
• إرساء الحوكمة متعددة الأطراف عبر لجان تضم قضاة وخبراء تقنيين وممثلين عن الفئات المتأثرة.
• تعزيز الشفافية بنشر معلومات عن الأنظمة المستخدمة وبيانات التدريب.
• تنظيم أمن البيانات والخصوصية باستخدام تقنيات إخفاء الهوية وتقييد الوصول.
• ضمان الأمن السيبراني لحماية الأنظمة من الهجمات.
• التوقف عن استخدام أي نظام يثبت أنه ينتهك حقوق الإنسان.
• التدريب المستمر للقضاة لرفع مستوى الوعي بالذكاء الاصطناعي.

إرشادات موجهة للقضاة والأفراد العاملين في القضـــــاء

• عدم الاعتمـاد الكامل على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات.
الالتزام بإبلاغ الأطراف عند استخدام أي نظام ذكي.
• فحص جميع النصوص التي تنتجها الأنظمة التوليدية والتحقق من صحتها القانونية.
عدم إدخال بيانات حساسة في النماذج التوليدية العامة.

استخدام النماذج التوليدية (LLMs)

يتناول التقرير بشكل خاص المخاطر المتعلقة بالنماذج التوليدية، ويقدّم توصيات منها:
• استخدامها فقط في المهام منخفضة الخطورة مثل التلخيص والصياغة اللغوية.
• منع استخدامها في إعداد مرافعات نهائية أو أحكام قضائية دون تدقيق بشري.
• تجنّب استخدامها لإنتاج أدلة اصطناعية أو تحليل تقني حساس.
• توثيق جميع التفاعلات التي تتم مع الأنظمة التوليدية.
العدالة الرقمية وحماية حقوق الإنسان
يؤكد تقرير اليونسكو أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة حقيقية لتطوير القضاء وتحسين جودة الخدمات العدلية، لكنه ليس بديلاً عن العقل القانوني البشري. فالقاضي وحده قادر على فهم السياق والاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية التي لا يمكن للخوارزميات استيعابها.
إن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، مع إشراف بشري دائم، سيحدد مستقبل العدالة الرقمية لعقود قادمة. ويظل الهدف الأسمى هو تحقيق التوازن بين الابتكار التقني وحماية الحقوق الأساسية، بحيث تصبح العدالة أكثر سرعة وفعالية دون أن تفقد جوهرها الإنساني.
من هنا، تبرز أهمية إدماج مبادئ حقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحل تطوير ونشر الأنظمة الذكية، بدءاً من تصميم الخوارزميات، مروراً بتدريبها على بيانات متوازنة، وصولاً إلى مراقبة أدائها في الواقع العملي. فغياب هذه الضمانات قد يؤدي إلى تكريس التمييز أو المساس بالحق في الخصوصية، وهو ما يتعارض مع المواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

التحديات المستقبلية

رغم وضوح الإرشادات، يواجه العالم تحديات متزايدة في هذا المجال، منها:
التطور السريع للتكنولوجيا: إذ تتغير قدرات النماذج التوليدية بوتيرة تفوق قدرة التشريعات على مواكبتها.
تعدد السياقات القانونية: فالقوانين الوطنية تختلف في تعريفها للحقوق والإجراءات، ما يجعل وضع إطار عالمي موحّد مهمة معقدة.

سوريا والعالم

في حوارٍ خاص مع

أ. د. طارق عفّاش

رئيس تحرير «مجلة العالم الاقتصادي»

حوار: روعة غنم

يقدم هذا الحوار قراءةً فكريةً وتحليليةً للدكتور الصيدلاني طارق عفّاش، العالم والمخترع والباحث في: الصناعات الصيدلانية والكيميائية، وأحد رواد توطين التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد المعرفي في سوريا والعالم العربي.

تجمع مسيرته بين: البحث العلمي، العمل الصناعي، والتحليل الجيوسياسي والاقتصادي، ويشغل مناصب فكرية وعلمية دولية عدة، من بينها: رئاسة اتحاد البرلمانيين الدولي لحماية البيئة، ورئاسة تحرير موسوعة «المستقبل العربي للإبداع والاختراع» ومجلة « العالم الاقتصادي»، كما أسس مشروع «وادي السيليكون السوري»، ومشروع «البوابة الفينيقية» كمجمع سكني ذكي مستدام في منطقة المزة بدمشق، إضافة إلى تأسيس «مجموعة الطارق للصناعات الصيدلانية والكيميائية».

لا ينطلق هذا الحوار من إطار نظري أكاديمي صرف، بل من تجربة علمية ومهنية وإنسانية مركّبة؛ تبلورت عبر: العمل البحثي في أوروبا، محاولات المساهمة في بناء اقتصاد معرفي منتج في سوريا، وما استتبعها من صدام مباشر مع بنية النظام المخلوع؛ انتهى بالاعتقال وتعطيل المشاريع.

وقد شكّلت تجربة مرض السرطان محطةً إنسانيةً كاشفةً لحدود المعرفة النظرية، وأسهمت في تعميق الإحساس بالمسؤولية العامة. ومن هذا المنطلق، يتجاوز الحوار توصيف التحولات الدولية والمسألة السورية، ليقدم مقاربة مركّبة؛ تربط الجغرافيا السياسية بالاقتصاد؛ وتضع الإنسان ورأس المال البشري في قلب أي مشروع نهوض وتنمية مستدامة.

ـ كيف تقيّمون التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي اليوم؟

ما نشهده اليوم لا يقتصر على التبدّل في موازين القوى بين دول صاعدة وأخرى متراجعة، بل يمثل إعادة تشكل بنيوية لمفهوم القوة ذاته، فإذا كان القرن العشرون قرن الجغرافيا العسكرية والصراعات الحدودية، فإن العقود الأخيرة شهدت انتقال مركز الثقل نحو القدرة على: إنتاج المعرفة، التحكم بالتكنولوجيا المتقدمة، وإدارة البنى الرقمية والمالية والإعلامية العابرة للحدود.

لم يعد ممكناً فهم النظام الدولي من زاوية جيوسياسية تقليدية فقط، بل من خلال مقاربة مركّبة؛ تجمع بين ثلاثة أبعاد متداخلة: البعد الجيوسياسي المرتبط بالموقع والتحالفات، والبعد الاقتصادي – الهيكلي المتصل بسلاسل القيمة والتصنيع والتمويل، والبعد الإنساني – المعرفي المرتبط برأس المال البشري، وأنماط الحكم، وتجربة الأفراد داخل دولهم.

هذه المقاربة تتيح فهماً أعمق لكيفية انعكاس اختلال النظام الدولي على حياة الناس ومسارات الدول النامية، ومنها سوريا.

ـ ما مكونات القوة في النظام الدولي الجديد، من وجهة نظركم؟

القوة اليوم لم تعد تُقاس بعدد الجيوش أو حجم الترسانة فقط، بل بمدى القدرة على التأثير في قرارات الآخرين والتحكّم بمستقبلهم الاقتصادي والتقني والسياسي، ويمكن تلخيص هذه القوة في ستة مكوّنات رئيسة:

أولاً: التكنولوجيا المتقدمة.

فالذكاء الاصطناعي، والرقائق الإلكترونية، والفضاء، والبنية الرقمية أصبحت ركائز الاقتصاد والأمن والإعلام، من يمتلك هذه التكنولوجيا يمتلك القدرة على: التطوير أو المنع أو الإقصاء من دون اللجوء إلى الحرب.

ثانياً: الطاقة والموارد.

لم يعد النفط والغاز وحدهما مصدر القوة، بل السيطرة على مصادر الطاقة المتجددة والمعادن النادرة اللازمة لها، من يتحكم بالطاقة يتحكم بتكلفة الإنتاج والاستقرار والتنمية.

ثالثاً: المال والنظام المالي.

العملات، البنوك، أنظمة الدفع، والعقوبات الاقتصادية باتت أدوات ضغط فعالة قد تشل دولاً كاملة من دون رصاصة واحدة.

رابعاً: سلاسل التوريد والتجارة.

السيطرة على الموانئ والممرات البحرية والغذاء والدواء تمثل قوة صامتة لكنها حاسمة في حماية الاستقرار أو تهديده.

خامساً: الإنسان والمؤسسات.

التعليم، البحث العلمي، والمؤسسات القادرة على الابتكار هي ما يجعل القوة مستدامة، من يخسر كفاءاته يخسر مستقبله.

سادساً: الإعلام والسرديات والفاعلون غير الدوليين.

من يمتلك المنصات ويصوغ الرواية يؤثر في الرأي العام والشرعية، وأصبحت الشركات الكبرى والمنصات الرقمية ومنظمات المجتمع المدني لاعبين يوازون الدول في التأثير.

ـ أين تقف الولايات المتحدة في هذا التحول العالمي، هل تتراجع أم تعيد ترتيب ملفاتها؟

ما يجري في الولايات المتحدة أقرب إلى تكيف استراتيجي منه تراجعاً حتمياً، صحيح أن واشنطن تبدو أقل اندفاعاً في لعب دور «شرطي العالم»، لكنها في المقابل تعيد ترتيب أولوياتها لحماية

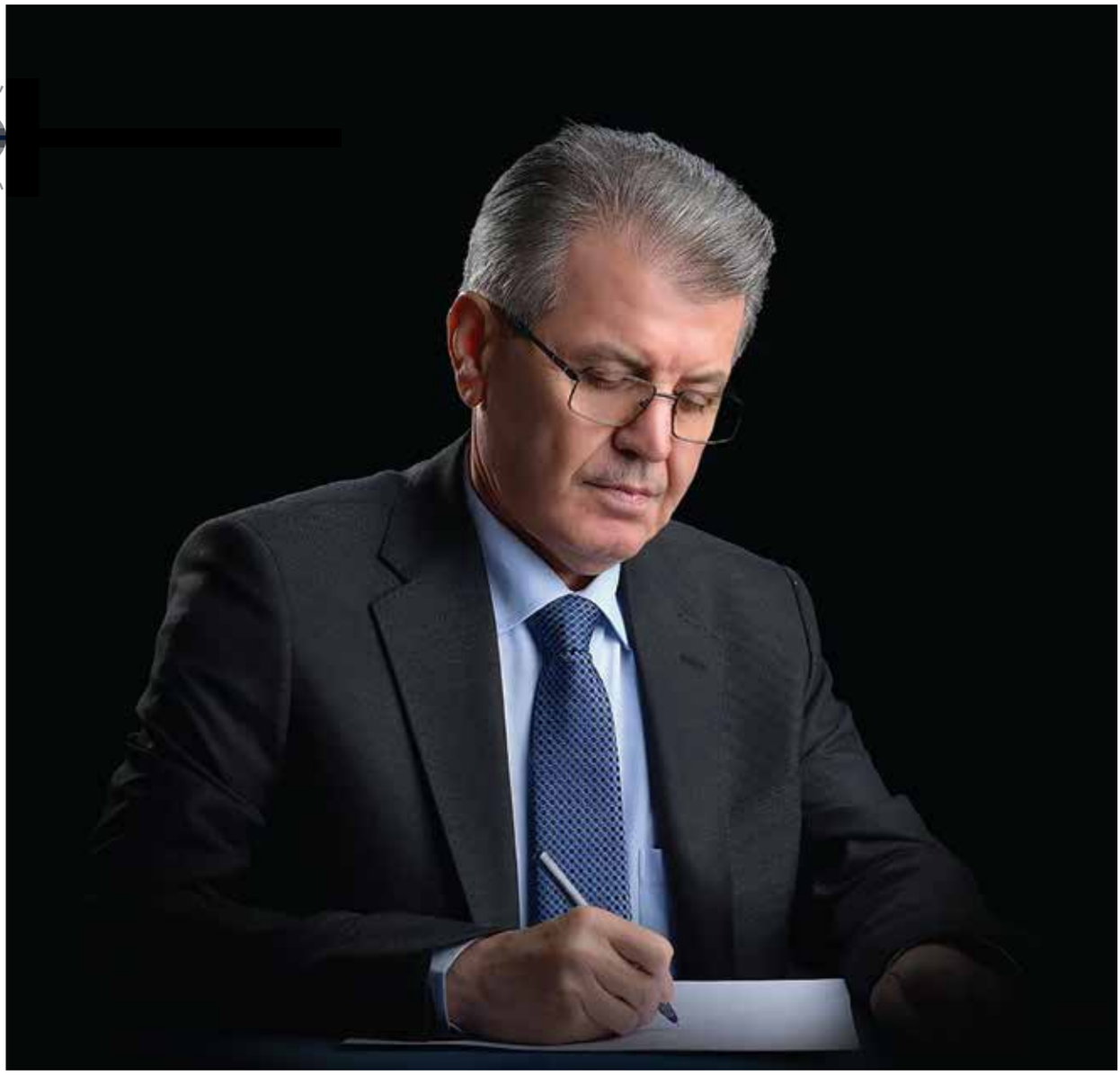

تفوقها في مجالات حاسمة، فهي تركز على: حماية صناعاتها التكنولوجية الحيوية، إعادة ضبط سلاسل التوريد الحساسة، ولا سيما في مجالات الرقائق الدقيقة والذكاء الاصطناعي، كما تعزّز موقعها لاعباً مركزياً في أسواق الطاقة التقليدية والمتجددة، وتوظف قوتها الناعمة وقدرتها التنظيمية لصياغة المعايير الناظمة للتكنولوجيا والاقتصاد العالمي. بهذا المعنى، تتحول الولايات المتحدة من قوة انتشار عسكري مباشر إلى قوة أكثر براغماتية، لكنها تبقى لاعباً حاسماً في رسم قواعد النظام الدولي.

وماذا عن الصين، ما الذي يميز صعودها الحالي؟

تمثل الصين نموذج صعود استراتيجي طويل الأمد؛ يقوم على إعادة تشكيل قواعد الاقتصاد العالمي أكثر مما يقوم على الصدام المباشر مع الولايات المتحدة.

رهانها الأساسي هو الاقتصاد والمعرفة لا القوة العسكرية، فهي تبني قدراتها الصناعية والتكنولوجية الذاتية، وتوسّع نفوذها عبر الاقتصاد من خلال نسخة أكثر انتقائية من مبادرة «الحزام والطريق»، مع الحفاظ على فائض تجاري كبير بالرغم من الضغوط، وفي الوقت نفسه، تواجه تحديات داخلية تتعلق بتباطؤ النمو وأزمة القطاع العقاري.

كيف تنظرون إلى وضع أوروبا وبقية القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد؟

تمثل أوروبا قوةً اقتصاديةً وتنظيميةً ومعرفية كبرى، لكن: الشيخوخة السكانية، ارتفاع مستويات الدين العام في عدد من دولها، إضافة إلى تباين الأولويات الوطنية، تحدّ من قدرتها على لعب دور استراتيجي موحّد ومستدام.

بينما تواصل اليابان ترسيخ مكانتها كقوة علمية وتقنية متقدمة، مستندة إلى قاعدة صناعية ومعرفية متينة، إلا أن الشيخوخة السكانية الحادة وتراكم الديون وتباطؤ النمو الاقتصادي؛ تُقلّص هامش دورها القيادي المستقل، مع احتفاظها بدور مؤثر ضمن شبكة تحالفات استراتيجية.

أما روسيا فتعتمد في موقعها الدولي على ثقلها العسكري ومواردها الطبيعية، غير أن محدودية التنويع الاقتصادي والقيود البنيوية تقلّصان قدرتها على إنتاج نفوذ شامل ومستدام.

وتبرز الهند كقوة صاعدة تمتلك ثقلاً ديموغرافياً واقتصاداً متنامياً، لكن: تحديات التنمية، والبنية التحتية، وعدم تكافؤ النمو، تجعل صعودها تدريجياً ومشروطاً بقدرتها على تحويل هذا الثقل إلى قوة معرفية وتقنية.

بصورة عامة، لا يسير النظام الدولي باتجاه تعددية أقطاب متكافئة، بقدر ما يتشكل حول تعدد مراكز تأثير متفاوتة القوة، لكل منها أدواتها الخاصة وحدود قدرتها على التأثير.

ـ بالانتقال إلى العالم العربي.. ما نقاط القوة والتحديات الأساسية في رأيكم؟

يمتلك العالم العربي عناصر قوة حقيقية، في مقدمتها: موقع جغرافي استراتيجي؛ يربط ثلاث قارات، موارد طاقة كبيرة، كتلة سكانية شابة، وأسواق واسعة، غير أن التحدي الأساسي لا يكمن في نقص هذه الإمكانات، بل في ضعف القدرة على توظيفها، فـ: غياب الحوكمة الرشيدة، ضعف المؤسسات، والاعتماد المزمن على الاقتصاد الريعي، تحدّ من تحويل الموارد إلى إنتاج مستدام وتنمية شاملة.

التحديات الجوهرية هي: بناء دول قادرة على التخطيط طويل الأمد، الاستثمار في الإنسان؛ عبر التعليم والبحث العلمي، وخلق بيئة تشجّع الابتكار والإنتاج.

من دون ذلك، تبقى الاقتصادات العربية هشّةً ومعرضةً للتقلبات مهما امتلكت من ثروات.

في هذا السياق، تمثل دول الخليج مساراً انتقالياً مهماً، إذ بدأت تدرك حدود النمو القائم على النفط، وتتجه نحو تنويع اقتصاداتها، وتُعدّ رؤية السعودية (2030) مثالاً واضحاً على هذا التحول، كما تقدم الإمارات نموذجاً لاقتصاد منفتح قائم على: المعرفة، وجذب الاستثمارات والكفاءات، أما الدول العربية الخارجة من النزاعات، فمستقبلها التنموي يبقى مرتبطاً أولاً بالاستقرار السياسي وبناء مؤسسات فعالة.

ـ دعونا ندخل إلى الملف السوري.. كيف تصفون جذور الأزمة الاقتصادية قبل عام 2011؟

لم تكن الأزمة الاقتصادية في سوريا قبل عام 2011 وليدة ظرف طارئ، بل نتيجة تراكم طويل من السياسات المختلة وتراجع وظائف الدولة الأساسية، فقد انحسر الدور التنموي والتخطيطي والرقابي للدولة، مقابل تصاعد الدور الأمني، ما أضعف إدارة الاقتصاد وحوّل السوق إلى مجال تحكمه الاعتبارات السياسية لا التنموية.

في هذا السياق، لعب الفساد البنيوي واحتكار قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي، من قبل شبكات مرتبطة بالسلطة، دوراً محورياً في: إضعاف المنافسة، وإقصاء الفاعلين المستقلين، ما أسهم في تآكل القطاعات الإنتاجية، ولاسيما الصناعة والزراعة، ومع غياب الشفافية والمساءلة؛ ترسّخ اقتصاد المحسوبية، فتآكلت الطبقة الوسطى وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، في ظل غياب سياسات اجتماعية فعّالة، ومع انسداد المجال العام وتصاعد القبضة الأمنية، تشكّلت بيئة انفجارية قادت إلى اندلاع الثورة، قبل أن تنتقل البلاد إلى مسار تدمير شامل للبنية الإنتاجية والمؤسسية.

ـ ما الذي تغيّر في الاقتصاد السوري بعد التحرير عام 2024، وما العناصر الصالحة للبناء عليها؟

يمكن اعتبار التحرير عام 2024 نقطة تحول أساسية؛ أعادت توجيه الاقتصاد السوري من منطق الريع والمحسوبية نحو مسار أكثر توازناً؛ يقوم على: استعادة القرار المؤسسي، وتعزيز دور الدولة كمنظّم للتنمية ضمن اقتصاد سوق منضبط، ويعكس هذا التحول ملامح انتقال تدريجي نحو نموذج الدولة التنموية، حيث تُضبط آليات السوق بإطار قانوني واضح، وتُربط الامتيازات بالكفاءة والمساءلة، ما أسهم في استعادة حدٍّ أولي من الثقة الاقتصادية، وهي شرط جوهري لأي تعافٍ مستدام.

وبالرغم من حجم الدمار، لا يزال الاقتصاد السوري يمتلك مقومات حقيقية للنهوض، أبرزها: قطاع زراعي قادر على دعم الأمن الغذائي، قطاع دوائي يمتلك خبرة إنتاجية وتصديرية، إضافة إلى صناعات صغيرة ومتوسطة متجذّرة اجتماعياً وقابلة للتحول إلى قاعدة إنتاجية مرنة؛ إذا ما أُدرجت ضمن سياسات صناعية واضحة وشراكة فعّالة بين الدولة والقطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق، تُفهم إعادة الإعمار لا بوصفها مجرد معالجة للأضرار المادية، بل كمسار لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية على أسس إنتاجية ومعرفية؛ تقوم على: الاستثمار في رأس المال البشري، تطوير القدرات التكنولوجية، وتعزيز التكامل بين القطاعات، كما يتيح ذلك تحويل الموقع الجغرافي لسوريا إلى ميزة استراتيجية فاعلة ضمن رؤية إقليمية واضحة، بما يدعم بناء اقتصاد أكثر توازناً وقدرة على الاستدامة.

ـ قبل أن ندخل في مسيرتكم المهنية والفكرية، نود التوقف عند البدايات. كيف أسهمت تجربتكم الشخصية، منذ الطفولة وحتى الدراسة والاغتراب، في تشكيل وعيكم ومساركم؟

وُلدتُ عام 1961 في قرية قرحتا بمحافظة القنيطرة، في جغرافيا جمعت بين جمال المكان ومرارة الفقد. ترك النزوح أثره العميق في عائلتي، وحمل والداي رحمهما الله هذا الوجع طيلة حياتهما.

وفي المقابل، أسهمت هذه التجربة في بناء وعيً مبكر بقيمة الوطن، حيث غدا الانتماء فعلَ مسؤولية قبل أي شيء آخر.

اخترتُ دراسة الصيدلة في جامعة دمشق، حيث تشكّلت بدايات علاقتي بالعلم كأداة للفهم والتغيير. ثم قادتني الدراسة والعمل إلى فرنسا، حيث تعمّقت في التخصص واكتسبت خبرات بحثية ومهنية أوسع، ما عزّز قناعتي بأن المعرفة والعمل الجاد يمثلان وسيلة أساسية للمساهمة في تنمية الوطن.

ـ بالعودة إلى تجربتكم الشخصية، كيف انعكست محاولاتكم لبناء مشاريع تنموية مستقلة على رؤيتكم للاقتصاد والسياسة

في السياق السوري؟

في عام 2002، ومع تصاعد خطاب النظام المخلوع بشأن الإصلاح والانفتاح، عدتُ إلى سوريا مدفوعاً بقناعة بإمكانية الإسهام في بناء مسار تنموي مختلف، أطلقت مجموعة مبادرات، في مقدمتها مشروع «وادي السيليكون السوري» للصناعات التكنولوجية، ومشروع «البوابة الفينيقية» كمجمّع سكني ذكي في دمشق، إلى جانب تأسيس «مجموعة الطارق للصناعات الصيدلانية والكيميائية» لبناء قطاع صناعي قادر على المنافسة والتصدير، وبالتوازي، جاءت مجلة «العالم الاقتصادي»؛ انطلاقاً من إيماني بأن التنمية لا تنفصل عن الفكر، وأن أي مشروع اقتصادي يحتاج إلى بيئة معرفية قائمة على التحليل العلمي.

غير أن هذه المبادرات اصطدمت بواقع سياسي – اقتصادي مغلق، تعامل معها النظام المخلوع؛ بوصفها مجالات لا يُسمح بالعمل فيها خارج منظومة النفوذ.

فُرضت عراقيل إدارية وأمنية متعمّدة، مع محاولات لفرض شراكات غير متكافئة؛ تُفرغ المشاريع من استقلالها، ومع رفضي ذلك، لجأ النظام إلى الاعتقال والملاحقة الأمنية، لذلك لا يمكن فهم تعطيل هذه المشاريع كخلل إداري فحسب، بل كسياسة سلطوية ترى في أي فاعل اقتصادي مستقل مدخلاً لاستقلال اجتماعي ومعرفي قد يتطور سياسياً.

وعلى الرغم من ذلك، أُسست «مجموعة الطارق» بعد جهود كبيرة، قبل أن تتعرض للتدمير خلال الرد المسلح للنظام المخلوع على الثورة؛ ضمن استهداف أوسع للمؤسسات الإنتاجية المستقلة.

ـ مررتم بتجربتين وجوديتين قاسيتين: المرض ثم الاعتقال، كيف تقرؤهما اليوم؟

حين يواجه الإنسان مرضاً، بحجم السرطان، لا يكون الصراع مع الجسد وحده، بل مع الزمن وفقدان السيطرة.

يتحول المستقبل إلى سؤال مفتوح، وتغدو الأيام انتظاراً مثقلاً بالقلق، هذه التجربة لا يعيشها المريض وحده، بل تشارك العائلة الخوف والصمت، وتُختبر العلاقات الإنسانية بعمق، وبالرغم من القسوة، يتعلم الإنسان التمييز بين ما هو جوهري وما كان عبئاً.

المرض معلم قاس، لكنه صادق.

أما الاعتقال، فهو تجربة مختلفة، الاعتقال لا يقيّد الجسد فقط، بل يستهدف الوعي عبر إنهاك الإرادة وتحويل الخوف إلى أداة ضبط.

لذلك يصبح الحفاظ على التفكير المستقل شكلاً أساسياً من أشكال المقاومة.

وفي هذا السياق، يُفهم العنف في الأنظمة الاستبدادية كآلية بنيوية لإعادة إنتاج الطاعة، لا كاستثناء عابر.

غيّرت هاتان التجربتان نظرتي للحياة ولما أقوم به؛ فالمرض أعاد ترتيب الأولويات والمعنى، بينما كشف الاعتقال أن الوعي هو المساحة الأخيرة التي لا تستطيع القوة مصادرتها.

وبالرغم من اختلافهما، فقد قادتا إلى سؤال واحد: ماذا يبقى من الإنسان حين يفقد السيطرة؟ لا يكون الامتحان حينها في تغيير الواقع، بل في الحفاظ على صلة داخلية بالذات، ذلك الحضور الهادئ الذي يمنع الظرف من اختزال الإنسان، ويحول الوجود إلى مسؤولية إنسانية؛ تُقاس بما يتركه المرء من معنى وخير في حياة الآخرين.

ـ ما الرسالة التي تودون تركها في ختام هذا الحوار؟

إن الدول لا تنهض بالخطاب، بل بالقدرة على إدارة التنمية عبر مؤسسات عادلة وكفوءة؛ تحمي الإنسان وتربط السلطة بالمسؤولية، فالتنمية مسار طويل يتطلب رؤيةً واضحةً، وسياسات فعّالةً، وتوازناً مدروساً بين دور الدولة وآليات السوق.

وتمتلك سوريا مقومات حقيقية للنهوض، من: موقع، موارد، خبرات، رأسمال بشري، وتاريخ حضاري، غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع يتطلب إصلاحات هيكلية، تشمل إدارة فعّالة، وحوكمة شفافة، واقتصاداً منتجاً قائماً على المعرفة، إلى جانب علاقة واضحة بين الدولة والقطاع الخاص؛ تقوم على الشراكة والمساءلة.

لقد فتح التحرير أفقاً جديداً، لكنه في جوهره شكّل بداية اختبار طويل. فالمرحلة المقبلة تقيس قدرة الدولة على الانتقال؛ من إدارة السيطرة إلى بناء المؤسسات؛ ومن الاستجابة للأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وفي هذا السياق، يقدّم نموذج الدولة التنموية مرجعاً عملياً لإعادة توجيه مسار التنمية، بشرط مواءمته مع الواقع الوطني وتحويله إلى سياسات قابلة للتنفيذ، ويبقى نجاح هذا المسار مرهوناً بالتزام سياسي واضح ومستدام بتنفيذ الإصلاحات، إلى جانب إصلاحات هيكلية متدرجة ومشاركة مجتمعية واعية تضمن المتابعة والمساءلة.

وإن الخطوات المتّخذة ـ حتى الآن ـ تعكس تحولاً في مقاربة التحديات، وتوفّر مؤشرات مهمّة يمكن البناء عليها، إذا ما جرى ترسيخها واستكمالها.

قــراءة في كتـــاب:
«السرطان من المسافة صفر»

يقدّم هذا الملخص قراءةً موجزةً لكتاب «السرطان من المسافة صفر»، للدكتور عاصم منصور، الصادر عن دار الأهلية للنشر والتوزيع عام 2025، ويعرض رؤيته العلمية والإنسانية في: فهم طبيعة السرطان، تجربة المرضى، وأساليب الرعاية الحديثة.

يشير المؤلف إلى أن السرطان خلل يحدث في آليات انقسام الخلايا؛ يؤدي إلى: نمو غير منضبط، قدرة على غزو الأنسجة، والانتقال إلى أعضاء أخرى، موضحاً أن فهم هذا المرض تطوّر تاريخياً منذ الطب القديم حتى الاكتشافات الحديثة.

يبرز الكتاب البعد النفسي؛ بوصفه عنصراً جوهرياً في تجربة المريض، إذ يشكّل التشخيص لحظةً صادمةً؛ تتوالى بعدها مشاعر: الإنكار، الخوف، الغضب، ومحاولات التكيف مع واقع جديد، ويؤكد المؤلف أن فترات انتظار نتائج الفحوصات والعلاج من أكثر المراحل استنزافاً للراحة النفسية.

يناقش الكتاب «معركة الوعي»؛ بوصفها ضرورة تلازم العلاج، إذ يساعد الفهم العلمي الصحيح للمرض على إزالة المفاهيم الخاطئة التي تعمّق الخوف، كما يشدد على دور الإيمان والمعنى والتفكير الإيجابي في تعزيز الصمود من دون إغفال أن هذه العناصر لا تغني عن العلاج الطبي.

ويستعرض المؤلف تطور العلاجات المختلفة؛ من الجراحة والإشعاع والعلاج الكيميائي إلى العلاجات المناعية والموجّهة والجينية، موضحاً أنها لا تقدم ضماناً مطلقاً بالشفاء لكنها تحسّن نسب البقاء ونوعية الحياة.

كما يشير الكتاب إلى أهمية التشخيص المبكر والفحوصات الدورية، ويؤكد ضرورة اعتماد الرعاية الشمولية التي تجمع فريقاً متعدد التخصصات؛ يضم الأطباء، الممرضين، الاختصاصيين النفسيين، الاجتماعيين، وخبراء التغذية والعلاج الفيزيائي، بما يضمن: مرافقة المريض في مختلف مراحل الرحلة العلاجية، وتوفير بيئة داعمة تساعده في التعبير وتخفيف الضغوط.

كما يمنح المؤلف مساحة لدور الأسرة والمجتمع، مؤكداً أن العائلة تمثل خط الدفاع الأول عبر دعمها العاطفي والمادي، وأن شبكات الدعم المجتمعي, تخفف عبء المرض، وتعزز شعور المريض بالانتماء وعدم الوحدة، وترتبط هذه الجوانب بمفهوم الوقاية عبر أنماط حياة صحية.

ويخلص الكتاب إلى أن السرطان، بالرغم من قسوته، ليس حكماً نهائياً بل تجربة؛ قد تدفع الإنسان إلى: إعادة ترتيب أولوياته، وفهم معنى الحياة من جديد، مشدداً على تكامل الأمل العلمي؛ القائم على البحث، مع الأمل الإنساني؛ الذي تجسده قصص الناجين والكوادر الطبية والداعمين، في رؤية تجعل الإنسان محور الرعاية.

ويظهر _ في مجمله_ دعوة واضحة لإعادة تقييم البنى الصحية في المجتمعات العربية وتعزيز العدالة الصحية؛ من خلال تطوير السياسات، وبرامج التدريب التي تركز على: مهارات التواصل والتعاطف، واحترام خصوصية المريض.

ويرى المؤلف أن تحسين جودة الرعاية يتطلب تبني نماذج عمل مرنة؛ تتكامل فيها المعرفة الطبية مع الفهم الثقافي والاجتماعي، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والصحية في نشر الوعي وتشجيع الأبحاث المتخصصة.

كما يشدد على أن مواجهة السرطان ليست مسؤولية فردية بل مسؤولية جماعية؛ تتوزع بين: المريض، الأطباء، المؤسسات، الأسرة، والمجتمع، وأن نجاح هذه المواجهة يعتمد على: تضافر الجهود، وتنسيقها بصورة مستدامة.

وبذلك يقدم الكتاب إطاراً شاملاً يساعد في: قراءة التجربة المرضية بعمق، ويفتح المجال أمام رؤى جديدة لـ: تحسين الخدمات الصحية، والارتقاء بالعلاقة بين المريض ومقدمي الرعاية.

ويختتم الكاتب بالتأكيد أن: الاستثمار في التعليم الصحي، تطوير البنية التحتية، ودعم البحث العلمي، عناصر أساسية لضمان مستقبل أفضل في مواجهة السرطان، وأن تعزيز الوعي المجتمعي يمثل خطوةً محوريةً في بناء منظومة صحية؛ قادرة على: حماية الأفراد، وتحسين جودة حياتهم في مختلف مراحل الرعاية والعلاج على نحو مستدام.

الصين وأسرار آلة المستقبل..

سباق الطباعة الحجرية وكسر الاحتكار الغربي

في قلب الصراع الجيوسياسي الحديث؛ لم تعد المعارك تُخاض بالجيوش، بل بالرقائق الإلكترونية والمختبرات وسلاسل التوريد المعقدة. وأصبحت أشباه الموصلات العصب الحيوي لكل من: الاقتصاد الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الاتصالات، والدفاع. وفي هذا السياق، تسعى الصين لتطوير واحدة من أعقد الآلات الصناعية: آلة الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية المتطرفة (EUV)؛ التي تعد حجر الزاوية في إنتاج أكثر الرقائق الالكترونية تقدماً.

الطباعة الحجرية.. قلب صناعة الرقائق الالكترونية

الطباعة الحجرية هي عملية نقش الدوائر الإلكترونية المجهرية على السيليكون، كلما صغرت هذه الدوائر ازدادت قدرة الرقاقة على المعالجة مع استهلاك أقل للطاقة، ومع وصول الصناعة إلى مستويات متناهية الصغر؛ ظهرت تقنية EUV التي تستخدم أطوالاً موجية قصيرة جداً، ما سمح بنقش تفاصيل أدق بآلاف المرات من سمك شعرة الإنسان.

هذه التقنية تمثل قفزة ًنوعيةً؛ تطلبت عقوداً من البحث، واستثمارات بمليارات الدولارات.

آلة واحدة تتحكم في العالم

على الرغم من اتساع سوق أشباه الموصلات، فإن تصنيع آلات الطباعة الحجرية المتقدمة يتركز عملياً في يد شركة واحدة غربية. هذه الآلات العملاقة؛ بحجم حافلة مدرسية؛ وسعر يصل إلى مئات الملايين من الدولارات؛ تعتمد على منظومة معقدة من: الليزر، البلازما، المرايا فائقة النقاء، وأنظمة تحكم دقيقة. أي خلل بسيط قد يجعلها غير صالحة للعمل.

القيود الغربية والانعطافة الصينية

أدركت الولايات المتحدة أهمية هذه التقنية، فمارست ضغوطاً لمنع تصديرها إلى الصين، ووسعت القيود لتشمل حتى المعدات الأقدم. لكن هذه السياسة دفعت بكين لتسريع جهودها المحلية، معتبرة أن الاعتماد على الخارج تهديد استراتيجي مباشر.

الهندسة العكسية.. طريق محفوفة بالمخاطر

لجأت الصين إلى الهندسة العكسية، أي تفكيك الأنظمة ودراسة مكوناتها لإعادة إنتاج بدائل محلية.

الصعوبة تكمن في التكامل الدقيق بين الأجزاء، حيث إن أي اختلاف قد يؤدي إلى فشل كامل، ومع ذلك، تشير تقارير إلى نجاح فرق صينية في بناء نموذج أولي؛ باستخدام مكونات متاحة وخبرات تراكمت عبر سنوات.

رأس المال البشري.. المعركة الخفية

أدركت الصين أن نقل المعرفة لا يتم بشراء الأجهزة فقط، بل باستقطاب العقول.

أطلقت برامج لاستقطاب خبراء عالميين بحوافز مالية ودعم حكومي، ما أثار قلقاً متزايداً في الغرب من تسرب المعرفة الصناعية الحساسة.

مشروع وطني بطابع استثنائي

الجهد الصيني ليس مشروعاً تجارياً عادياً، بل هو مبادرة وطنية ذات أولوية قصوى؛ تشارك فيها الجامعات والمعاهد والشركات تحت إشراف الدولة؛ مع مستويات عالية من السرية وتجزئة المهام لتسريع العمل وتقليل المخاطر.

التحديات التقنية

بالرغم من التقدم، لا تزال الفجوة كبيرة مع الآلات الغربية، وتمثل النظم البصرية تحدياً خاصاً، كما أن تحويل النموذج الأولي إلى آلة إنتاجية مستقرة؛ يتطلب سنوات إضافية من: التطوير، ضبط الجودة، وبناء منظومة دعم صناعي.

انعكاسات النجاح المحتمل

نجاح الصين سيعني: كسر احتكار دام عقوداً، وإعادة رسم خريطة سلاسل التوريد العالمية، لكنه قد يدفع الغرب إلى: تسريع الابتكار، وفتح جولات جديدة من المنافسة، كما أن صناعة الرقائق شديدة الترابط، وأي تغيير فيها ينعكس على: الهواتف، السيارات، الحوسبة، والدفاع. وقد يقلل النجاح الصيني هشاشة التوريد؛ لكنه يزيد الاستقطاب التكنولوجي.

مستقبل السباق

ما يجري اليوم فصل من سباق طويل؛ فامتلاك الآلات لا يكفي، بل يجب امتلاك القدرة على الابتكار المستمر، وهنا يكمن التحدي الحقيقي أمام جميع الأطراف.

خاتمة

محاولة الصين كسر احتكار الطباعة الحجرية المتقدمة تعكس تحولات عميقة في النظام العالمي؛ سواء تحقق النجاح قريباً أو بعد سنوات، فإن الرسالة واضحة: عصر الاعتماد الأحادي يقترب من نهايته، والعالم يتجه نحو تعددية تكنولوجية؛ ستعيد تشكيل موازين القوى والابتكار في القرن الحادي والعشرين.

أي تنميةٍ لسوريا بعد التحرير؟

بعد التحرير، لا تقف سوريا أمام مهمة إعادة الإعمار بوصفها تحدياً هندسياً أو مالياً فحسب، بل تواجه سؤالاً أعمق يتعلق بنوع التنمية الذي تريد أن تؤسس له ، وبطبيعة الدولة التي ستقود هذا المسار. فقد أثبتت التجارب المقارنة أن الإعمار المنفصل عن رؤية تنموية شاملة لا ينتج سوى استقرار شكلي، يعيد تدوير أسباب الأزمات بدل تجاوزها. ومن هنا تصبح التنمية، لا البناء وحده، جوهر المرحلة الجديدة ومعيار نجاحها الحقيقي.

إن التنمية المطلوبة لسوريا بعد التحرير ليست وصفة تقنية جاهزة، ولا خطة إسعافية قصيرة المدى، بل مشروع وطني طويل النفس، يعيد ترتيب الأولويات ويضع الإنسان في مركز السياسات العامة. فالتجربة التاريخية تُظهر أن الدول الخارجة من النزاعات لا تتعافى عبر تدفق الأموال فقط، بل عبر دولة قادرة على توجيه الموارد، وبناء المؤسسات، وصياغة أفق جماعي يمنح المجتمع معنى جديداً للفعل والعمل.

التنمية هنا ليست مجرد نمو اقتصادي، بل إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس العدالة والمشاركة والشفافية.

وفي هذا السياق، يبرز نموذج الدولة التنموية بوصفه إطاراً ممكناً لإعادة البناء، شرط أن يُفهم باعتباره دولة قوية بالكفاءة والإنجاز، لا بالهيمنة والإقصاء. دولة تخطط ولا ترتجل، تستثمر ولا تبدد، وتربط النمو الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية. فالتنمية التي لا تقلص الفوارق ولا تفتح فرص العمل ولا تعالج الاختلالات المجالية، تتحول سريعاً إلى عامل توتر بدل أن تكون أداة استقرار. ومن هنا فإن الدولة التنموية ليست مجرد جهاز إداري، بل مشروع سياسي وأخلاقي يوازن بين السلطة والمسؤولية، ويجعل من التنمية أداة لإعادة الثقة بين المواطن والدولة.

وتحتاج سوريا، في هذا المسار، إلى اقتصاد إنتاجي يعيد الاعتبار للزراعة والصناعة والبنية التحتية، لا باعتبارها قطاعات منفصلة، بل كمنظومة متكاملة لتوليد القيمة وفرص العمل. فالرهان الحقيقي لا يكمن في حجم المساعدات أو الاستثمارات الخارجية، بل في قدرة الدولة على توجيهها ضمن رؤية وطنية واضحة، تحول الدعم إلى رافعة لبناء قدرات محلية مستدامة، لا إلى مصدر تبعية أو تشوهات جديدة. إن بناء اقتصاد إنتاجي يعني إعادة الاعتبار للعمل، وتثمين الجهد البشري، وربط التعليم والتدريب بسوق العمل، بحيث يصبح المواطن شريكاً فاعلاً في التنمية لا مجرد متلقٍ لثمارها.

كما تفرض التجربة المقارنة الانتباه إلى البعد المكاني للتنمية. فالتهميش الذي عانت منه مناطق واسعة كان أحد جذور الأزمة، ولا يمكن تجاوزه إلا عبر سياسات تنموية متوازنة تقلص الفوارق، وتدمج المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ. فالتنمية، في جوهرها، ليست أرقام نمو مجردة، بل شعور عام بالإنصاف والانتماء والمشاركة. ومن هنا فإن العدالة المكانية تصبح شرطاً لبناء استقرار طويل الأمد، إذ لا يمكن الحديث عن دولة حديثة إذا بقيت بعض مناطقها خارج الفعل التنموي، أو إذا استمر توزيع الموارد بشكل غير متكافئ يعمّق الإحساس بالغبن.

غير أن تبني أي مسار تنموي جاد يظل محفوفاً بالمخاطر إذا انفصل عن الحوكمة الرشيدة والمساءلة. فالتجارب نفسها تحذر من انزلاق الدولة القوية إلى دولة محتكرة، تفقد شرعيتها حين تقايض النمو بالحرية. لذلك لا يمكن تصور تنمية حقيقية في سوريا بعد التحرير دون مسار سياسي يضمن سيادة القانون، ويصون التعددية، ويربط المسؤولية بالمحاسبة. فالحوكمة ليست مجرد آليات إدارية، بل هي الضمانة الأساسية لعدم تحوّل التنمية إلى أداة للفساد أو الاستئثار. ومن دونها، تصبح المشاريع الكبرى مجرد واجهات شكلية تخفي وراءها إعادة إنتاج الأزمات.

إن التنمية بعد التحرير يجب أن تُبنى على رؤية شاملة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فالثقافة، مثلاً، ليست هامشاً، بل هي عنصر أساسي في إعادة بناء الهوية الوطنية وتعزيز قيم العمل المشترك. والتعليم بدوره ليس مجرد إعداد مهني، بل هو أداة لتشكيل مواطن قادر على التفكير النقدي والمشاركة الفاعلة. أما الإعلام، فيجب أن يتحول إلى فضاء للنقاش العام الحر، يواكب مسار التنمية ويعزز الرقابة المجتمعية على السياسات العامة. بهذا المعنى، تصبح التنمية مشروعاً حضارياً يعيد بناء الإنسان قبل الحجر، ويمنح المجتمع القدرة على تجاوز آثار الحرب نحو أفق جديد.

ختاماً، فإن سؤال التنمية بعد التحرير هو سؤال عن المستقبل ذاته. فإما أن تكون التنمية فعلاً سيادياً يعيد بناء الدولة على أسس عادلة ومنتجة، أو تتحول إلى شعار فارغ يؤجل الأزمات بدل حلها. وحدها تنمية تُصاغ بإرادة وطنية جامعة قادرة على منح التحرير معناه الكامل، وتأسيس دولة حديثة تستعيد ثقة مواطنيها، وتفتح أمامهم دروب العمل والإنتاج، وتعيد وصل السياسة بالأخلاق، والاقتصاد بالعدالة، والمستقبل بالمسؤولية المشتركة. بحيث تصبح التنمية مساراً تراكمياً لا رهينة للأشخاص أو الظروف، بل خياراً وطنياً ثابتاً تحميه المؤسسات، وتغذيه المشاركة، ويثبته الوعي الجمعي بأهمية العمل المشترك، والالتزام العام، واحترام القانون، وتكافؤ الفرص، باعتبارها الأساس الضروري لبناء استقرار دائم، وتنمية مستدامة، وسوريا قادرة على النهوض من تحت الركام نحو أفق وطني جامع يعكس تضحيات شعبها، ويصون كرامته، ويمنحه أملاً واقعياً بمستقبل أكثر عدلاً، وحرية، واستقراراً، وازدهاراً طويل الأمد، يقوم على التنمية بوصفها حقاً ومسؤولية ومصيراً، لا مجرد شعار أو وعد مؤجل.

برج M76

بصمة معمارية راقية
في قلب ماروتا سيتي دمشق

من توب كابي...
الرقي والتميز في ماروتا سيتي

برج **M76** من أحد أبرز معالم ماروتا سيتي، المشروع الذي يمثل الخطوة الأولى نحو المدن الذكية في سوريا.
يميز البرج موقعه الاستراتيجي في قلب ماروتا سيتي حيث تنبض الحياة الحضرية بأعلى معايير الراحة والرفاهية.
تصميم معماري عصري يجمع بين الأناقة والوظيفة، وهو من تنفيذ شركة توب كابي ـ مجموعة غلوري الدولية، إحدى الشركات الرائدة في قطاع التطوير العقاري والهندسي في سوريا والمنطقة.
يمثل البرج رؤية جديدة للسكن العصري والاستثمار الواعد بشقق سكنية متميزة بمساحات متعددة، إكساء عالي الجودة، مواقف سيارات، مصاعد، أنظمة أمنية متطورة، وخدمات على مدار الساعة.

للتواصل والاستعلام
شركة *توب كابي*
مجموعة غلوري الدولية
دمشق ـ ماروتا سيتي
الهاتف: 0096358581230
البريد الإلكتروني: info@topkapicd.com
الموقع الإلكتروني: http://topkapicd.com

تلال إميسا رفاهية الحياة

EMISSA HILLS

ضاحية سكنية متكاملة, تجمع بين الفخامة والانسجام
تضم فللاً فاخرة وشققاً أنيقة تحيط بها المساحات الخضراء ومرافق تجارية ورياضية متطورة في موقع استثنائي يمنحك توازناً فريداً بين الخصوصية وجمال الطبيعة وروح الحياة العصرية.

الجمهورية العربية السورية

حمص: شارع الديلان، مقابل مشفى الشاوي
بناء الحسيني - الطابق الثاني
هاتف: 963312222117+
موبايل: 963993284006+
فاكس: 963312222116+
E-mail: emessagroup-homs@gmail.com

دمشق: أبو رمانة -جادة الحسين
بناء الشقطي - القبو الأرضي
هاتف: 963113319621+
موبايل: 963993284006+
فاكس: 963113314977+
E-mail: emessagroup-homs@gmail.com

الإمارات العربية المتحدة

دبي: بزنس بي
بناء أكسفورد تاور، الطابق الخامس
عجمان: شارع خليفة، بناء إميسا تاورز